الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير–البيض–

معهد: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي**

اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من إعداد الطلبة:

- ✓ **خلوفي خلود**
- ✓ **ختو اكرام.**

تحت إشراف الأستاذ:

د.كتور سايح حمزة.

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب:	الرتبة العلمية:	الجامعة:	الصفة“
د. سايح حمزة	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	المشرف
د. بكريتي لخضر	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	رئيس اللجنة
د. بوبكر محمد	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	المناقش

السنة الجامعية: 2022– 2023

Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh
Institut des Sciences Economiques et
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

استمارة إيداع مذكرة الماستر المصححة بعد المناقشة

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

يشهد الأستاذ (ة): حسايح حمزة المشرف على تأطير مذكرة ماستر

شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

1- خلوفي خلود

2- ختو اكرام

أن المذكرة تم تصويبها وتعديل كل الملاحظات التي تم تسجيلها أثناء المناقشة وأصبحت جاهزة للإيداع النهائي بمصالح القسم.

بتاريخ: 15 جويلية 2023

إمضاء المشرف:

حسايح

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير–البيض–

معهد: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص: اقتصاد نقدي و بنكي**

اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من إعداد الطلبة:

- ✓ **خلوفي خلود**
- ✓ **ختو اكرام.**

تحت إشراف الأستاذ:

د.كتور سايح حمزة.

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب:	الرتبة العلمية:	الجامعة:	الصفة“
د سايح حمزة	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	المشرف
د. بكريتي لخضر	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	رئيس اللجنة
د. بوبكر محمد	استاذ التعليم العالي	نور البشير–البيض–	المناقش

السنة الجامعية: 2022– 2023.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء "خلوفي خلود "

إلهي لك الحمد...إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...احمد الله عز وجل الذي بتوفيق منه و بفضله تمكنت من انجاز مذكرة تخرجي ساعية لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

إلى صاحب السيرة العطرة و أفضل مساند إلى من كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي صاحب الوجه الطيب والدي الحبيبي "محمد" أطال الله في عمره

إلى من أفضلها على نفسي غالى من وضعتني على طريق الحياة و راعتني بدعواتها و رضاها حتى أصبحت ما أنا عليه الآن منارة حياتي أمي الغالية "فاطنة" حفظها الله عز وجل لي

إلى من أحبها و اعتبرها سندا لي في حياتي إلى من تهتم بي و تراعيني إلى من كان لدعواتها الفضل في إنهاء مذكرتي أمي الثانية حبيبتي "خديجة" حفظها الله عز وجل لي

إلى أغلى من فقدت ربي إني اشتقت لبسمته فاجعله يارب مبتسم في فردوسك الأعلى خالي حبيبي "موسى" رحمة الله عليك

إلى إخوتي و أخواتي من كان لهم يد العون و المشورة في الكثير من العقبات و الصعاب وخصوصا أختي قدوتي في هاته الحياة "لمياء خلوفي".

إلى قطعة الروح و فلذة الكبد إلى من أضافوا السرور و البسمة لحياتنا بنات أختي حبيبات خالتهم
" زينب و تسابيح حفيظي"

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تخفيف ما واجهناه من صعوبات، واخص بالذكر الأستاذ المشرف: -سايح حمزة- الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا في إتمام هذا العمل.

الى رفيقة دربي وصديقتي "مريم محبوبي".

والى جميع أساتذة معهد العلوم اقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر قسم العلوم اقتصادية وخاصة أساتذة اقتصاد نقدي و بنكي

وإلى كل رفقاء الدراسة طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي دفعة 2023

أهديكم بحثنا المتواضع هذا داعية المولى عز وجل آن يطيل أعماركم و يرزقكم الخيرات شكرا و ألف تحية مني لكم.

اهداء

انتهت رحلتي الجامعية بعد كل التعب و الإرهاق وها أنا أنهي أطروحة التخرج بكل فرح أنا ممتنة لكل من كان له دور في حياتي الدراسية وساعدني حتى لو كان بالقليل

قال تعالى ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

أهدي تخرجي وفرحتي لأمي و أبي وإخوتي وأصدقائي لقد كانوا بمثابة دعم لإكمال البحث رغم العقبات التي مررت به

اشكر الله عز و جل على توفيقي و تيسير طريقي كما أقدم الشكر الجزيل لجميع الأساتذة المحترمين في الجامعة نشكركم على كل جهودكم دمتم لنا سند و فخر

الشكر و التقدير:

أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

سورة الزمر الآية 9

نحمد الله الذي وفقنا لهذا، حمدا يليق بجلالته عظيم سلطانه الحمد لله سبحانه وتعالى الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم أما بعد:

أولا وقبل كل شيء،نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين الكريمين اللذان أعاناني طيلة مشوارنا الدراسي وما قدماه لنا ماديا ومعنويا.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى المركز الجامعي نور البشير -البيض- لمنحنا هذه الفرصة و نخص الشكر لمعهد العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي و بنكي.

ونتقدم بالشكر الجزيل وبفائق إمتناننا واحترامنا لجميع اساتذتنا طيلة مشوارنا الدراسي و بالاخص استاذنا الفاضل ومشرفنا على هذا البحث د. سايح حمزة الذي زودنا بنصائحه ومنحنا وقته وعلمه نسال الله تعالى أن يبارك له في وقته وعمله.

و نتقدم بكل الشكر و التقدير لكل من مد لنا يد العون و لم يبخل علينا يوما شكرا جزيلا لكم حفظكم الله و رعاكم

الفهرس

قائمة المحتويات

الإهداء ..... I-II

الشكر و التقدير..... III

قائمة المحتويات..... VI-VIII

قائمة الأشكال و الجداول..... IX-X

قائمة الرموز..... X

الملخص.....

المقدمة العامة..... أ-هـ

الفصل الاول الاطار النظري و العليمي للاستثمار في راس المال البشري و النمو الاقتصادي..... 01-65

تمهيد..... 02

مبحث الأول: الإطار النظري و العلمي للاستثمار في رأس المال البشري..... 03-35

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار في رأس المال البشري..... 03-11

المطلب الثاني: نظرية رأس المال البشري و النقد الموجه لها..... 11-16

المطلب الثالث: تنمية رأس المال البشري و أهميته..... 16-18

المطلب الرابع:الإطار العام للاستثمار في رأس المال البشري..... 19-35

المبحث الثاني : ماهية النمو الاقتصادي..... 36-50

تمهيد..... 36

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه..... 36-38

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....38-48

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي 49

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار في رأس المال البشري 50-66

تمهيد.....51

المطلب الأول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي.....51-55

المطلب الثاني: العلاقة بين التكوين و النمو الاقتصادي.....55-75

المطلب الثالث: العلاقة بين الصحة و النمو الاقتصادي.....57-63

المطلب الرابع: طرق قياس العائد الاستثمار في رأس المال البشري.....63-65

خلاصة الفصل الأول..... 66

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....77-78

تمهيد.....68

المطلب الأول: مفاهيم حول الدراسات السابقة.....68-70

المطلب الثاني: دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع.....70-76

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....76-78

خلاصة الفصل الثاني.....79

الفصل التطبيقي: دراسة اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.....80-116

مقدمة 81

المبحث الاول: استثمار الجزائر في راس المال البشري.....81-100

المطلب الأول: إنفاق دولة الجزائر على قطاع التعليم.....82-86

المطلب الثاني: إنفاق دولة الجزائر على قطاع التكوين.....86-91

المطلب الثالث: إنفاق دولة الجزائر على قطاع الصحة.....91-95

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر..... 95-100

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي على الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023 100-116

أولا تعريف الاقتصاد القياسي.....100

ثانيا: عرض نموذج الدراسة.....101

الطريقة المستخدمة في الدراسة.....102

ثالثا : تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج.....103-104

تعريف طريقة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية.....104-105

رابعا: تقدير معلمات نموذج الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.....105-116

طريقة المربعات الصغرى.....105

نتائج التقدير الأولي للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى.....110-115

نتائج التقدير الثاني للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة ARDL.....105-106

اختبار الحدود Bounds Test.....108

منهجية تصحيح الخطأ.....109-110

نتائج التقدير الثالث للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى.....110-111

اختبارات فحص بواقي النموذج.....111

أولا-الارتباط الذاتي بين البواقي.....111-112

ثانيا- تجانس البواقي.....112

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي.....112-113

رابعا-اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUMof squares.....114-115

التفسير الاقتصادي للنموذج.....115-116

خلاصة الفصل الثالث.....117

الخاتمة.....118-121

النتائج و التوصيات.....121

قائمة المراجع 122-128

قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
جدول رقم:(01)مصفوفة فئات رأس المال البشري	18
الجدول: (2)أهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة والعمال	29
جدول رقم (3) العوامل المحددة النمو الاقتصادي	47
جدول رقم (4) يمثل نسب الإنفاق العام على قطاع الصحة في بعض الدول الغربية والعربية نسبة من إجمالي الناتج الناتج الداخلي خلال الفترة 2005-2012	62
جدول رقم (5) يمثل أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.	77-78
الجدول(6): حصص الإنفاق على قطاع التربية الوطنية من ميزانية الدولة خلال (2000-2023)	83
الجدول(7): حصص الإنفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال (2000-2023)	84-85
الجدول (8):حصص الإنفاق على قطاع التربية و التكوين من ميزانية الدولة خلال (2000-2023)	89
الجدول (9):حصص الإنفاق على قطاع التكوين المهنيمن ميزانية الدولة خلال (2000-2023)	90
الجدول (10):حصص الإنفاق على قطاع الصحة من ميزانية الدولة خلال (2000-2023)	94
الجدول(11): إحصائيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات من 1990-2022	98-99
جدول رقم (12) يمثل إحصائيات المتغيرات المستقلة و التابعة:	101
الجدول: رقم (13) نتائج التقدير الأولي للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى	106
الجدول: رقم (14) نتائج التقدير الثاني للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة ARDL	107
الجدول رقم (15): اختبار الحدود Bounds Test	108
الجدول رقم (16): منهجية تصحيح الخطأ	109
الجدول: رقم (17) نتائج التقدير الثالث للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى	110
جدول رقم (18) اختبار الارتباط الذاتيLm TEST	111
جدول رقم (19) جدول تجانس البواقي	112

قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل رقم: (1) مكونات رأس المال الفكري	8
الشكل رقم (2) العوائد التعليمية من مستويات التعليم المختلفة	13
الشكل : (3) نموذج التكلفة الأصلية للموارد البشرية	33
الشكل رقم (4): نموذج تكلفة الإحلال.	34
الشكل (5) إنفاق الحكومة على التعليم.	54
الشكل(6) قنوات تاثير الانفاق العام على قطاع الصحة على النمو الاقتصادي	58
الشكل (7) رسم بياني عبارة عن منحنى بياني يمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال الفترة 2000-2023	85
الشكل (8): رسم بياني عبارة عن منحنى يمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين المهني من الفترة 2000-2023	91
الشكل (9): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة(2000-2019)	92
الشكل(10):تطور الانفاق الحكومي الصحي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	93
الشكل(11) رسم بياني عبارة عن منحنى يمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة في الفترة 2000-2023	94
الشكل (12): رسم بياني عبارة عن منحنى يمثل تطور النمو الاقتصادي من الفترة 1990-2022	99
الشكل رقم (13):التوزيع الطبيعي للبواقي	113
الشكل رقم (14) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUMof squares	114

قائمة الرموز:

الرمز:	الدلالة:
EDU	التعليم.
FORM	التكوين.
GDP	النمو الاقتصادي.
SANTE	الصحة.

الملخص:

تناولت الدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من مقومات تحقيق نمو اقتصادي متطور لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)بالتركيز على مدى إنفاق دولة الجزائر على التعليم، الصحة و التكوين كمؤشرات للاستثمار في رأس المال البشري، و النمو الاقتصادي في الجزائر كمؤشر للنمو الاقتصادي تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في قياس مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2023) وقد توصلنا من خلال برنامج Eviews-9 بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على اختبار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL و المربعات الصغرى إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير النمو الاقتصادي في الجزائر والمؤشرات المعبرة عن الاستثمار في رأس المال البشري المتمثلة في التعليم و الصحة و التكوين أي أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، تعليم، صحة، تكوين، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The study examined the impact of human capital investment on Algeria's economic growth Investing in human capital is a key to achieving sophisticated economic growth because it plays an important role in the country's economic and social development, so through this study we will try to measure the impact of human capital investment on economic growth in Algeria during the period. (2000-2023) Focusing on the extent of the Algerian State's disagreement on education, health and composition as indicators of investment in human capital, and economic growth in Algeria as an indicator of economic growth, Algeria's main study problem is the impact of investment on the Austrian economy. (2000-2023) Through the multi-linear regression E-views-9 programme, we have reached a common integration relationship between Algeria's economic growth variable and indicators of investment in the human capital of education, health and composition, i.e. investment in the head of human money affects economic growth in Algeria.

Key words: Human capital, education, health, formation, economic growth.

المقدمة

المقدمة:

لقد استثمرت الحكومات طويلا لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التركيز على رأس المال المادي فقط ونظرا لان البشر هم الثروة الحقيقية لأي دولة كان من الضروري تنمية قدرات الأفراد و جعلهم يتكيفون مع الوضع الراهن. ومن هذا المنظور برزت فكرة الاستثمار في رأس المال البشري بوصفها المحرك الرئيسي لعملية التنمية، وكان من الضروري أن تعد البلدان مواردها البشرية لتلبية متطلبات تنميتها المستدامة.

إن اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري هو اهتمام قديم، وتحديدا بدا منذ القرن السابع عشر لكن هذا الاهتمام لاقى رفضا كبيرا من طرف الاقتصاديين آنذاك لما كان منتشرا لفكرة العبودية حيث الإنسان كان مملوكا لسيده و مجرد التفكير في العنصر البشري كثروة رفض تماما خوفا من العبودية. والاستثمار في رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال العقول المشرقة والعمالة المدربة المتراكمة بمرور الوقت، ويعتبر رأس المال البشري مهم للبشر والاقتصاد والاستقرار العالمي وهو مهم عبر الأجيال ، فعندما تخفق البلدان في الاستثمار بصورة مثمرة في رأس المال البشري، تكون التكلفة ضخمة.

وللمساهمة في نمو اقتصادي أعلى، نحتاج إلى تطوير الموارد البشرية من خلال الإنفاق عليها حيث يعتبر الإنفاق العام الأداة الرئيسية لكل دولة من أجل دفعها لعجلة النمو والتنمية الاقتصادية، ويعتبر إنفاق الدولة على رأس المال البشري أهم استثمار تقوم به، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول على المستوى الداخلي أو العالمي، من خلال إعداد العنصر البشري بما يؤهله لدفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة من خلال الاهتمام بصحته و تعليمه و تكوينه .

ويقصد بالنمو الاقتصادي أنه عبارة عن معدل زيادة الدخل أو الإنتاج الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى لرفع معدلات نموها الاقتصادي، بتوفير كافة الإمكانات اللازمة لذلك.

لهذا تسعى هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال بعض المؤشرات حيث تم التعبير عن المتغيرات المستقلة و المتمثلة في رأس المال البشري من خلال مؤشر التعليم الصحة، و التكوين و المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي باستخدام برنامج Eviews09 باسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى و نموذج ARDL لذلك فالدراسة التالية تحاول الإجابة على الإشكالية المتمثلة في :

إشكالية الدراسة:على ضوء ما تم سرده فإن إشكالية دراستنا تكمن في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2023؟**

ولغرض توضيح إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية جاءت كما يلي:

- ✓ **ما هو مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري؟ و ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟**
- ✓ **هل ساهم الإنفاق على التعليم و الصحة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي؟**
- ✓ **هل ساهم الإنفاق على التكوين في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ؟**

- **فرضيات الدراسة:** بناءا على الإشكالية المطروحة و مختلف الأسئلة الفرعية التي تم طرحها سابقا قمنا بصياغة الفرضيات التي تم اعتمادها للإجابة على إشكالية الموضوع ومنه **نفرض أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2023** ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- ❖ يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين التعليم، والصحة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ يوجد اثر ذو دلالة معنوية للتكوين على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:** بناء على ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي.
- ✓ بالإضافة إلى قياس أثر مؤشرات التعليم، الصحة و التكوين على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ توضيح مساهمة عملية الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير النمو الاقتصادي.
- ✓ تقديم تصور مقترح عن طبيعة العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر و توضيحها.

- **أهمية الدراسة:**

وتتمثل أهمية الدراسة في محاولة معرفة اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر عبر مختلف الإسهامات النظرية له، ثم محاولة إسقاطها على الجزائر عند محاولة التطبيق والقياس لحالتي التعليم والصحة و التكوين، و أيضا باعتباره موضوع محل الدراسة حديث الساعة و نتائج دراستنا قد تكون مفيدة وذات أهمية لغيرنا من الطلبة و الباحثين.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

يقف و راء اختيارنا لهذا الموضوع جملة من الأسباب و الدوافع يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ معرفة واقع الإنفاق الجزائري واستثماره في رأس المال البشري.

✓ تناسب الموضوع مع التحولات التي يشهدها المحيط العالمي، و التي تتمثل في الإنفاق على العنصر البشري لما له من أهمية في تحسين الوضع الاقتصادي ، لذلك لابد من الالتفات إلى عملية الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق التطوير.

✓ أهمية موضوع الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي .

✓ محاولة الإلمام بجميع المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي و رأس المال البشري و الاستثمار فيه و إعطاء صورة واضحة اتجاه هذا الموضوع.

- **منهج الدراسة:**

وحتى تمت دراسة هذا الموضوع بطريقة منسجمة فقد تم الاعتماد بعض المناهج المتمثلة فيما يلي:

➢ **المنهج التاريخي:**كونه يعنى بتسجيل وقائع الماضي و تفسيرها وفق أسس علمية مما يساعد على فهم الماضي و الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، والدليل على ذلك أننا قمنا بدراسة الجذور التاريخية لرأس المال البشري ، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للنمو الاقتصادي.

➢ **المنهج الوصفي:**الذي يقوم على جمع وتحليل كافة المعلومات المتعلقة بتحديد المشكلة والأهداف، ووصف وتحليل البيانات الخاصة بدراسة الحالة لقياس اتجاهات المبحوثين في الدراسة التطبيقية والخروج بنتائج واختبار فرضيات الدراسة و أيضا لأنه يعطي بيانات كمية يمكن تحليلها باستخدام اختبارات إحصائية استنتاجية و الدليل على ذلك أننا قمنا بتحليل و تفسير العديد من الإحصائيات بالنسبة لرأس المال البشري و كذلك النمو الاقتصادي.

➢ **المنهج التجريبي:** لما له من أهمية في البحث العلمي لأنه يهدف إلى دراسة السبب و النتيجة بالاعتماد على التجارب السابقة، و قد الاعتماد على برنامج Eviews09 باستخدام طريقتي المربعات الصغرى و طريقة ARDL.

➢ كما تم الاعتماد على منهج **دراسة الحالة** في معالجة الحقائق و تحليلها من خلال دراسة حالة اقتصاد الجزائر و كيف يؤثر الاستثمار في رأس المال البشري عليه .

- **حدود الدراسة:** تسعى منهجية الدراسة إلى وضع حدود للإشكالية من اجل تحقيق اكبر قدر من الموضوعية و التحكم في التفسير المتعلق بهاته الدراسة حتى نتمكن من الوصول إلى استنتاجات منطقية و لتحقيق ذلك تم انجاز هذه الدراسة وفق الحدود التالية:

➢ **الحدود المكانية:** تتمثل في عرض حالة الجزائر من حيث نموها الاقتصادي و واقع إنفاقها على الاستثمار في رأس المال البشري.

➢ **الحدود الزمانية:** تم الأخذ بعين الاعتبار بفترة الدراسة المتمثلة من 2000 إلى 2023 أي في حدود 23 سنة و الهدف هنا يتجلى في التركيز على الإحصائيات الجديدة في الجزائر.

➢ **الحدود الموضوعية:** تتمثل في طرح الموضوع حول اثر الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **صعوبات الدراسة:**

أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء انجازنا لهذا البحث تمثلت فيما يلي:

✓ صعوبة إيجاد معدلات الإنفاق الخاصة بالجزائر في قطاعات: تعليم، صحة، تكوين .
✓ عند الاعتماد على ميزانية الدولة خلال الفترة من 2000-2023 تعذر الوصول للعديد من الميزانيات إذ تعذر تحميلها من الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية لقدمها حتى ذهبنا إلى مديرية الحفظ العقاري لولاية البيض و أعطونا قوانين المالية الخاصة بالفترة من 2000-2003 و سنة 2007.
✓ صعوبة استخدام برنامج Eviews9 و هذا بسبب التعرف عليه لأول مرة.

- **وسائل الدراسة:**

وقد تم إنجاز وإثراء هذه الدراسة من خلال الاستناد على العديد من المراجع المتمثلة في مجموعة من الكتب باللغة العربية والانجليزية التي تعرضت للموضوع سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة وكذا مجموعة من الدراسات السابقة، رسائل ماجستير ودكتوراه بالإضافة إلى مجموعة من الملتقيات والمجلات و والعديد من مواقع الانترنت الرسمية.

- **تقسيمات الدراسة:**

بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول بحيث يتضمن الفصل الأول كل ما يتعلق بالأدبيات النظرية للدراسة و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ثم الفصل الثاني يتضمن كل ما يتعلق بالدراسات السابقة ثم الفصل الثالث و الذي كان يتضمن الجانب التطبيقي و تم التفصيل بما تحتويه الدراسة فيما يلي:

1- الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري و العلمي للاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي حيث تطرقنا فيه إلى:

-**المبحث الأول بعنوان مفاهيم عامة حول الاستثمار في رأس المال البشري** حيث ذكرنا فيه خلفية عن رأس المال البشري و التطور التاريخي له، و بعض المفاهيم حول رأس المال البشري و الفرق بينه و بين رأس المال الفكري (العلاقة بينهما)، مكوناته وخصائصه ثم نظرياته و النقد الموجه لها ، مقاييسه و تصنيفاته ثم أهميته بالإضافة إلى التطرق إلى بعض المفاهيم حول الاستثمار فيه و متطلباته ثم مجالاته و أهم مؤشراته ثم ذكرنا آثاره و أساليبه بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيه ثم وأخيرا طرق قياس تكلفته .

-**المبحث الثاني بعنوان ماهية النمو الاقتصادي** حيث تطرقنا إلى مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه ثم نظرياته و مقاييسه، عوامله المحددة بالإضافة إلى ذكر مصادر نموه و عناصره .

ثم على التوالي-**المبحث الثالث كان بعنوان العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار في راس المال البشري** تم فيه ذكر ابعاد الاستثمار في راس المال البشري التعليم الصحة و التكوين و علاقتهم بالنمو الاقتصادي ثم قياس طرق العائد على الاستثمار فيهم .

2-**الفصل الثاني:** تم فيها تقسيمها إلى ثلاث مطالب حيث: ذكرت جميع الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها لدراسة و انجاز بحثنا، و أيضا سعينا إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسات السابقة ومدى أهميتها إذا اعتمد الباحث عليها في انجاز بحثه ثم قمنا بمقارنتها مع الدراسة الحالية من حيث النتائج و الأهداف و كذلك منهجية الدراسة المتبعة.

3-الفصل الثالث: تم فيه التطرق إلى الجانب التطبيقي -دراسة حالة- حيث قسم إلى مبحثين:

مبحث أول بعنوان واقع الاستثمار الجزائري في رأس المال البشري قسم إلى ثلاثة مطالب كالتالي: إنفاق الجزائر على قطاع التعليم ثم إنفاق الجزائر على قطاع التكوين ثم إنفاق الجزائر على قطاع الصحة و كذلك ذكر النمو الاقتصادي في الجزائر ثم يليه المبحث الثاني الذي تم فيه تسليط الضوء على **بناء نموذج قياسي على الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023** حيث فيها اعتمدنا على بعض الإحصائيات وقمنا بتحليلها باستخدام برنامج Eviews9 للتوصل إلى نتيجة مفادها إذا كان هناك اثر للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر أم لا؟

الفصل الأول : الإطار النظري و العلمي للاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي

تمهيد:

من المفاهيم التي تحدث عنها الكثيرون مفهوم رأس المال البشري، والذي يعتبر من المفاهيم التي اكتسبت شعبية واهتماما كبيرا من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين من مختلف دول العالم .حيث يعتمد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على درجة اهتمام الدولة بهذا المورد حيث تمثل الموارد البشرية في المؤسسات موردا من أهم موارد المؤسسة التي تمتلكها المؤسسة، لذلك أصبح للعنصر البشري مكانة عالية ومرموقة، حيث لن تكون للمؤسسة ناجحة ما لم يتم تطوير وتنمية الموارد البشرية. وهناك جدل كبير حول رأس المال البشري، وتركز هذه المناقشة بشكل أساسي على عدد من القضايا المتعلقة بهذا النوع الفريد من رأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي. في الآونة الأخيرة ونظرا للظروف الاقتصادية المتغيرة أصبح بارزا الانشغال التام والعناية الفائقة بالعنصر البشري، باعتباره حجر الأساس والمورد الأهم الذي تعتمد عليه الإدارة لتحقيق أهدافها.

و قصد الإلمام بجميع جوانب هذه الدراسة قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: الإطار النظري و العلمي للاستثمار في رأس المال البشري.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار في رأس المال البشري

المبحث الأول: الإطار النظري و العلمي للاستثمار في رأس المال البشري

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار في رأس المال البشري

الفرع الأول–خلفية عن رأس المال البشري والتطور التاريخي لرأس المال البشري

إن اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري هو اهتمام قديم، وتحديدا بدا منذ القرن السابع عشر لكن هذا الاهتمام لاقى رفضا كبيرا من طرف الاقتصاديين آنذاك لما كان منتشرا لفكرة العبودية حيث الإنسان كان مملوكا لسيده، و مجرد التفكير في العنصر البشري كثروة رفض تماما خوفا من العبودية وهذا ما أكده جون ستيوارت ميل" MILL.S.J في كتابه لكن من وجهة نظر أخرى في القرن التاسع عشر رأى ادم سميث أن العنصر البشري هو نوع من أنواع رأس المال حيث قال انه القدرات المكتسبة والمفيدة لجميع السكان أو أعضاء المجتمع. حيث أعلن عن الاهتمام به في كتابه ثروة الأمم و اعتبر أول من نادى فيه بالتخصص وتقسيم العمل الذي يعتمد على التعليم والتدريب لاكتساب المعرفة والمهارة(علي، 9–10–2010)

راى يوهان هاينريش فون ثونن VON THUNEN انه لابد من الاهتمام بالعنصر البشري كراس مال لأنه يزيد من قيمة هذا الأخير من ناحية كرامته و نشاطه و حريته وتجنب إهماله لأنه يسبب الحروب القديمة التي تعتبر بدورها اكبر دليل لإهمال تلك المجتمعات للعنصر البشري (علي، 9–10–2010)

ثم جاء **FISHE IRVING** الذي أكد على ضرورة رأس المال البشري في التنمية و النمو الاقتصادي وألح على ضرورة الاستثمار في التعليم و الاهتمام بالرعاية الصحية(علي، 9–10–2010)

ثم جاء **المفكر الأمريكي شولتز** الذي دعم في كتابه "القيمة الاقتصادية للتعليم" FISHE IRVING وقال أن الاستثمار في التعليم يضيف رصيدا ضخما من رأس المال البشري.(علي، 9–10–2010)

أما **مارشال** فاظهر أنذاك ما يسمى باقتصاديات الموارد البشرية، و تم رصد الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري و إبرازها و في عام 1950م قدم سولو رائد نظرية النمو الكلاسيكي دراسة بين فيها أن نسبة 95%من الزيادة الإجمالية للإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1960–1900 يعود إلى عوامل التطور الفني أو التقني والى ما وراء العنصر البشري من ازدهار فكري، و زيادة معدل الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على اهتمامهم بالعنصر البشري لأنه ذو أهمية علمية و معرفية و هم يؤثرون على الإنتاج هذا من جهة و من جهة أخرى نرى أهمية الاستثمار وفوائد على الموارد البشرية و على الإنتاجية، هذا دون أن ننسى الدور الكبير الذي لعبه العنصر البشري في بناء اقتصاديات الدول التي عانت من دمار الحرب العالمية.(علي، 9–10–2010).

و فيما يلي عرض مراحل تطور رأس المال البشري:

أولا:المرحلة الأولى(1850– 1945) : أهم ما تميزت به هذه المرحلة:

ظهور الثورة الصناعية: هذه المرحلة بالذات تميزت بتطور مجال الصناعة و ظهور المصانع التي تتطلب أعدادا كبيرة من اليد العاملة ذات المهارات المتميزة، و هذا سعيا لمعرفة كيفية تشغيل الآلات ذات العمليات المتخصصة، وكنتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الاهتمام الشديد و المتزايد بالعنصر البشري من تدريب وتنظيم الإدارات و العلاقات بين العاملين، أي أن ممارسات الموارد البشرية ظهرت نتيجة الثورة الصناعية.(وهيبة، 2010)

مدخل الإدارة العلمية: لإبراز أهمية العنصر البشري لا بد من تنمية الفكر الإداري و يعد مدخل الإدارة العلمية أول إسهام في بناء الفكر الإداري و من رواد هذه الإدارة هم "فريديريك تايلور"، "هنري فايول"، "ماكس فيبر" حيث مازالت آراءهم ومبادئهم تطبق لحد الساعة و تقوم نظرية الإدارة العلمية على افتراض أساسي و هو أن "الإدارة تسعى دائما لتحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة"(وهيبة، 2010)

أما بالنسبة للعنصر البشري فقد قامت هذه الإدارة بتحليل سلوك العامل و تفسيره بالاعتماد على افتراض آخر مفاده أن الأسلوب الأمثل لزيادة سلوك العامل يكون عن طريق التخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي إلى سهولة الأداء، ويساعد على تحقيق أكبر عائد مالي، و لا بد من تقديم حوافز مادية لأنها الأسلوب الوحيد لتحفيز العاملين على بذل مجهود اكبر. (حمداوي، 2004)

مدرسة العلاقات الإنسانية: تحتوي هذه المدرسة على مجموعة من النظريات التي تركز على الجوانب الإنسانية في الإدارة ظهرت هذه المدرسة سنة1930 م "كرد فعل للنظريات الكلاسيكية الثلاث، وهي البيروقراطية والإدارة العلمية والتقسيم الإداري، والتي افترضت أن الحوافز المادية هي ما يهم العاملين وبالتالي إهمالها للعوامل الاجتماعية والإنسانية،.(حمداوي، 2004)

مدرسة العلاقات الإنسانية يطلق لفظ العلاقات الإنسانية على ذلك التدخل الموجود بين الأفراد .

هذه المدرسة اهتمت بالعنصر البشري اهتماما شديدا، و افترضت انه يمكن أن يؤثر على الإنتاج ، ومن ثم فزيادة الإنتاج يتحقق من فهم طبيعة الأفراد وتشجيعهم وتكييفهم مع التنظيم و إقامة العلاقات ما بين الإدارة و العاملين. لان العلاقات الاجتماعية الرسمية منها و الغير رسمية منها لها أهمية كبيرة، حيث أنها وركزت أساسا على الحوافز المعنوية إلى جانب الحوافز المادية لما لها من تأثير على الإنتاجية، غيرت هذه النظرية نظرة أصحاب الأعمال للعنصر البشري وجعلتها أكثر عقلانية وإنسانية مما سبق، كما ساهمت في تغيير فكرهم حيث انتقل المفهوم من مفهوم اليد العاملة إلى مفهوم القوى العاملة. (عيسى)

ثانيا: المرحلة الثانية(1945- 1980):

الفترة من 1945 الى1965 تميزت بزيادة السكان الموظفين الغير مؤهلين كما عرفت ظهور عدة محاولات من طرف الكتاب و الباحثين لتطوير مفهوم العلاقات الإنسانية و نظرياته، و جعلها ذات مفهوم شامل و عميق من اجل فهم سلوكيات الأفراد و هذا من خلال:

حاجيات الفرد المتعددة و المتمثلة :في حاجات مادية مثل الحاجة إلى الأمان، حاجات اجتماعية ....الخ) التي تعتبر كلها دوافع للعمل كما أن نمط الإشراف والقيادة يؤثر على ثقة الفرد بنفسه وفي هذه الفترة قد انتقل المفهوم من مفهوم القوى العاملة إلى مفهوم الأفراد.

تميزت الفترة من 1965-1980 بوصول الطفرة السكانية لسوق العمل، الذين ولدوا بعد الحرب واكتسبوا مستوى جيد من التعليم ، أفكارهم تختلف عن الذين سبقوهم، وما يميز هذه الفترة هو الأزمة البترولية 1974 وبعدها تحول التنظيم من جديد ، وظهرت نظرية الأنظمة التي تعتبر العنصر البشري كأحد المواد الأساسية لمنظمات الأعمال، أين عرف مصطلح العنصر البشري تحول جذري إلى مصطلح المورد البشري.

ثالثا:المرحلة الثالثة من 1980 إلى الآن:

لقد أدت حالة عدم الاستقرار وبالضبط في الثمانينات إلى تبني العمل الاستراتيجي في كافة مجالات العمل، وكانت النتيجة ظهور الإدارة الإستراتيجية، و تم رسم خطط على اتجاهات المؤسسة وأهدافها المستقبلية ، وكذلك العمل على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لها، حيث تم وضع مجموعة من الخطط التي تتضمن الخيارات والبدائل الإستراتيجية التي تم تقييمها واختيار الأنسب منها لتحقيق الأهداف المسطرة، وكان يجب على إدارة الموارد البشرية تطوير كفاءات عمالها وتكوينهم، وأخذهم بعين الاعتبار عند اختيار استراتيجياتها و كذلك أصبحت الموارد البشرية مورد فعال أين يتحتم على العاملين الاستثمار ليحصلوا على الكفاءات التي يحتاجونها، وأهم ما ميز إدارة الموارد البشرية هو تطبيق مبادئ ومفاهيم نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي ظهرت في التسعينات .لذلك اعتبر العنصر البشري ليس مورد يجب تنميته فحسب بل هو رأس مال غير مادي يجب الاستثمار فيه و العمل على تنميته لأنه يساهم في التنمية و النمو الاقتصاديين.

الفرع الثاني – الإطار المفاهيمي لرأس المال البشري:

أولا–مفهوم رأس المال البشري

تشير العديد من الكتابات إلى أن أول من استخدم مصطلح العنصر البشري في العصر الحديث هو الاقتصادي " جاكوب مينسر " في مقال له سنة 1951 ثم كتابات " شولتز " سنة 1961ثم إسهامات " غاري بيكر " سنة 1964 ،فضلا عن ذلك اهتمت أيضا بهذا الموضوع بعض المنظمات العالمية و على هذا الأساس تم اختيار التعاريف التالية:

أولا: تعاريف المفكرين: منها:

يرى ألفريد مارشال أن الأفراد يمثلون رأس مال يجب استثماره للاستفادة من طاقتهم وقدراتهم وإمكانياتهم، و ذلك من أجل البقاء والاكتشاف و التحليل وإعادة التركيز والابتكار والإبداع في باقي رؤوس الأموال التالية: (Alfred, 1930)

ا. رأس المال المادي: يقصد به رأس المال المالي والنقدي؛

ب. رأس المال الطبيعي: يعين الموارد الطبيعية والنظم البيئية؛

ج. رأس المال الإنتاجي: يتكون من الأصول المالية القادرة على إنشاء السلع والخدمات؛

د. رأس المال الاجتماعي: يضم شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الايجابية في المجتمع.

وعليه فقد اعتبر ***ألفريد مارشال** أن الإمكانيات، القدرات والطاقات البشرية عناصر أساسية يجب الاهتمام بها لأنها تمثل رأس مال، و تساهم في عمليات الاكتشاف، الابتكار والإبداع، التي تؤدي إلى زيادة الأموال والموارد الأخرى والإنتاجية، كما أنها تحسن من العلاقات الاجتماعية والقيم الايجابية في المجتمع.(Alfred, 1930)

***شولتز: Schultz** يرى أن رأس المال البشري يمثل " المجموع الكلي الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل، أما إذا كان كليا وإجماليا فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان.(محمد هـ.، 2010)

لقد وضع المفكر " **شولتز** " نظرية سميت بنظرية رأس المال البشري تحدث فيها عن رأس المال البشري بصفة عامة على المستوى الكلي والذي يجب أن يلقى الاهتمام الكامل من الدولة باعتبار أن التعليم يبدأ

منذ سن مبكر وأن المستوى التعليمي لأفراد المجتمع و تزويدهم بالمعرفة الكفاءة و الخبرة هم الذين يحددون قيمة رأس المال البشري .(محمد هـ.، 2010)

***بيكر: Becker** من خلال ما تم نشره في كتابه عام 1964 فإن رأس المال البشري يمثل " رأس مال مماثل للوسائل المادية للإنتاج كالمصانع والآلات، وهو يضم مجموع القدرات الإبداعية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمال و تتجسد تلك القدرات في معارفهم العملية و التقنية، خبراتهم ومعارفهم العامة غيرها، و يمكن الاستثمار فيه من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وبالتالي فإن المخرجات تعرب بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر (القصاص، 2008)

حيث يضيف" **بيكر** " على التعليم، الرعاية الصحية أي قال انه يجب الاهتمام بالصحة كمؤشر لتنمية رأس المال البشري وحدد رأس المال البشري بمجموع المعارف المتنوعة والقدرات المختلفة التي يتمتع بها المورد البشري كما بني الأساليب التي تمكن من زيادة الإنتاجية.(القصاص، 2008)

بونفور : Bounfourاعتبر هذا المفكر رأس المال البشري " مكونا أساسيا من مكونات رأس المال الفكري باعتباره يمثل مجموع المعارف الباطنية، والخبرات البشرية التي يتمتع بها المورد البشري من خلال الأعمال الروتينية والإجراءات العادية المتكررة دوما، فضلا عن المعارف المختلفة والقدرات الجماعية والكفاءات المتمكنة وبذلك يعتبر المورد البشري أساس تقدم المؤسسة .(BASTID, 2023)

بالنسبة لهذا المفكر يربط رأس المال البشري برأس المال الفكري وبأنه احد مكوناته، ويحدده بمجموعة من العناصر المتمثلة في: المعارف، الخبرات البشرية، القدرات والكفاءات المتمكنة و المكتسبة، وأن المؤسسة تستطيع التطوير بما تمتلكه من موارد بشرية (BASTID, 2023).

من خلال هاته التعاريف يتضح لنا أن كل مفكر كان له تعريف يختلف عن الآخر و كل واحد منهم قدم لنا ما يحتويه العنصر البشري من أهمية و ارتباطات و هذا راجع إلى اختلاف الأفكار و الفترات الزمنية التي عاشها كل مفكر و أيضا إلى الأحداث التي وقعت آنذاك.(BASTID, 2023)

ثالثا–الفرق بين الرأس المال الفكري و رأس البشري:

أولا– تعريف رأس المال الفكري :

يمكن تعريف رأس المال الفكري على انه المادة المعرفية الفكرية أي معلومات الملكية الفكرية و الخبرة التى يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة. (ياسين، 2007)

و يعرف أيضا انه بالإضافة إلى الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر ، فهو يتم تعريفه على أنه رأس مال غير ملموس يتكون من سلسلة من الجهود والخبرات ، والعلاقات مع الشركات والاكتشافات ، و أيضا حصة السوق وتأثيرها ويعتبر أيضا مصدر إنشاء و ابتكار للثروة .(ياسين، 2007).

ثانيا– العلاقة بين الرأس المال الفكري و الرأس المال البشري :

الرأس المال البشري يعتبر من مكونات الرأس المال الفكري و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1) مكونات رأس المال الفكري (السعيد، 2008)

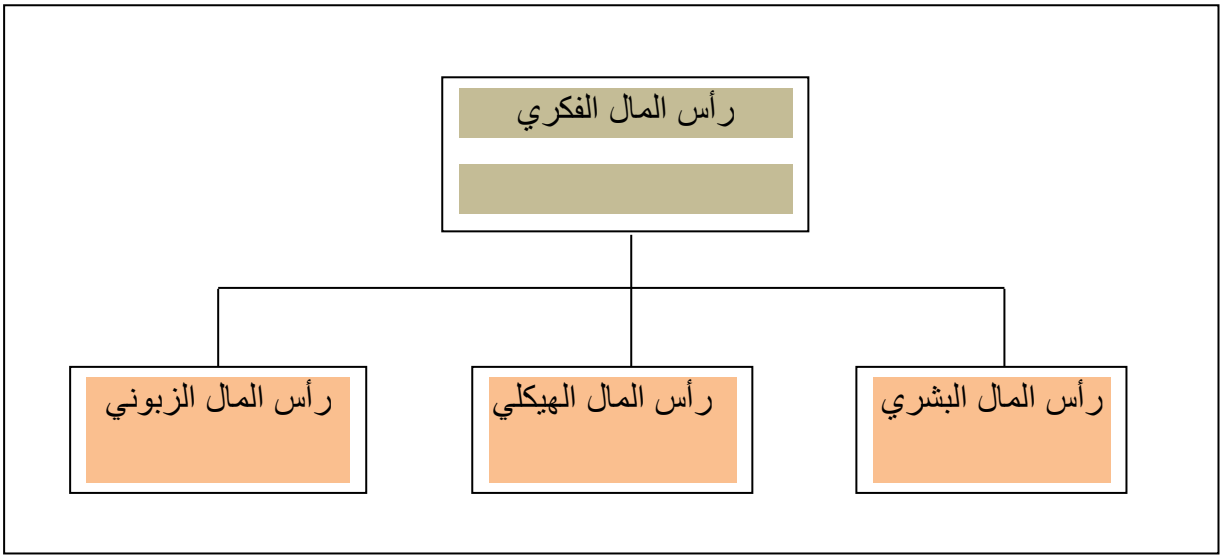

المصدر : هاني محمد السعيد ، رأس المال الفكري ، دار السحاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2008 ص22 صياغة شخصية.

رأس المال الهيكلي:تم دمجه في مجموعة من الأنظمة الفرعية التنظيمية التي تمثل أشكالًا أخرى لرأس المال الفكري و أفضل الأمثلة على ذلك هي جميع أشكال الملكية الفكرية التي تمتلكها مؤسسة ما بالإضافة إلى عمليات التصنيع. (السعيد، 2008)

رأس المال الزبوني : تتمثل في العلاقات بين الأشخاص الذين تتعامل معهم المؤسسة مع عملائها وموردیها، وهو أعلى عنصر قيمة في رأس المال الفكري وهو الأسهل للقياس من خلال الإيرادات.(السعيد، 2008)

ثانيا: تعاريف المنظمات العالمية: منها:

تعريف منظمة اليونيسيف: اعتبرت هذه المنظمة رأس المال البشري " المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، و الذي يعد عاملا رئيسيا في تقرير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية. (العربي، 2008)

بالنسبة لهذا التعريف يحدد رأس المال البشري على مستوى الاقتصاد الكلي أي يجب أن يتمتع السكان بمصحة جيدة و مستوى تعليم عالي، لكي يستطيعوا المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي و هذا راجع إلى استعمال أفكارهم و قدراتهم للزيادة في الإنتاجية.(العربي، 2008)

تعريف منظمة OCDE: في التقرير الذي أعدته المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OCDE في سنة 1998، تحدثت عن علاقة النشاط الاقتصادي بالمؤهلات والخبرات البشرية، وعرفت رأس المال البشري أنه: " مجموع المعارف والمؤهلات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها والتي من شأنها أن تمده بمزايا شخصية اجتماعية واقتصادية تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي .(OCDE, 2007)

أهم التعاريف الخاصة برأس المال البشري

رأس المال البشري يشير إلى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى الفرد أو جماعة عمل معينة. (يوسف، 2005)

رأس المال البشري هو:" مجموع القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدي إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة.(Riboud, 1978)

رأس المال البشري هو:" جميع المهارات والقدرات المتجسدة في الفرد العامل أو القوة العاملة و التي تكتسب من خلال التدريب و التعليم و الرعاية الصحية و المستوى الغذائي الجيد للفرد. (علي، أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر)

هناك أيضا من ينظر إلى **رأس المال البشري** على أنه يمثل كل ما يزيد من إنتاجية العنصر البشري كالمهارات المعرفية والتقنية المكتسبة من خلال العلم و الخبرة. (يهديه)

ويعتبر **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 أن: رأس المال البشري** هو:"النواة الصلبة نسبيا لرأس المال المعرفي. (المصبح، 2023)

يمكننا القول انه في اختصار وتحديد مفهوم رأس المال البشري يعرف بأنه هو المهارات و الكفاءات و القدرات بالإضافة إلى الخبرات المكتسبة التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم و الرعاية الصحية لكي يكون قادرا على زيادة الإنتاجية.

الموارد البشرية :

يقصد بها في المشروعات جميع الأفراد الذين يعملون بها، بينما يقصد بالموارد البشرية في الدولة جميع الأفراد الذين يحملون جنسية هذه الدولة ويقيمون بها بصفة دائمة.(بوكميش)

الفرع الثاني– مكونات رأس المال البشري (حسن)

رأس المال البشري يمثل المجموع الكلي أي يجمع بين المجموع الكمي و النوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع. فالجانب النوعي يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان، ومن خلال المستوى التعليمي يتم تحديد الجانب النوعي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما الجانب الكمي فيحتسب من خلال الحجم الكلي للسكان ويمكن تجزئة مكونات رأس المال البشري إلى: **معارف وكفاءات و مهارات.**

أولا–الكفاءة: وهي سيرورة العامل الكفء القادر على تحريك ووضع مختلف وظائف نظام معين حيز التنفيذ ، وبمفهومها الواسع "الكفاءة المهنية" والتي هي الحالة التي يمكن فيها تعبئة وتنسيق وتوظيف الموارد ، وهي لا تظهر إلا خلال ممارسة العمل.(حسن)

ثانيا–المعرفة: هي نتاج مجموعة كبيرة من المعلومات المعالجة والمفسرة والمحللة وهذه المعلومات مستخرجة من قاعدة أخرى كبيرة من البيانات المختلفة. (حسن)

ثالثا–المهارة: مجموع المعارف و القدرات المهيكلة والموجهة نحو تحقيق هدف ما و القادرة على التعبئة في وضعية عمل معينة بفعالية لمختلف وظائف النظام" .(Dejoux, 2001)

الفرع الثالث: خصائص رأس المال البشري :

بالنسبة للخصائص التي يتميز بها رأس المال البشري نوجزها في **ما يلي:** (نجم،، 2010) يتميز رأس المال البشري بما يلي:

- ✓ **الرصيد (المخزون):** الذي يمثل قيمة رأس المال البشري المحسوبة أو المقدرة في نهاية السنة أو في وقت معين.
- ✓ **والتدفق:** الذي يعبر عن القيمة الجديدة لرأس المال البشري المتولدة من صيرورته في عمل أفراده.
- ✓ يتزايد رأس المال البشري بالاستخدام المستمر، ويميل للتوليد الذاتي حيث تتراكم المعارف و الخبرات.
- ✓ دورة حياة رأس المال البشري بغض النظر عن العمر الإنتاجي لصاحب المعرفة تعتبر أطول من دورة حياة المنتج لان المعرفة تنتقل بين الأفراد.(نجم،، 2010)
- ✓ رأس المال البشري هو القادر على توليد القيمة المتجددة.
- ✓ يختص رأس المال البشري بالفرد الذي يكتسبه و لا يمكن فصله عن مالكه.

- ✓ يتعرض رأس المال البشري للتقادم ويحتاج للتجديد.
- ✓ تكون رأس المال البشري من جزئين أساسيين: جزء فطري وجزء مكتسب.

من هذه النقاط نستنتج أن رأس المال البشري مهم جدا بالنسبة للدولة لهذا تلقى هذا الاهتمام الواسع والكبير لأنه يعود بالنفع عليها من خلال القيمة التي يقدمها لها.

المطلب الثاني: نظرية راس المال البشري و النقد الموجه لها:

ظهرت هذه النظرية من خلال الأبحاث التي قام شولتز في الستينيات من القرن العشرين إضافة إلى ظهور بعض النظريات التي حاولت إظهار قيمة الرأس البشري في المؤسسات مثل ادم سميت بالإضافة إلى أنها تطورت بإسهامات كل بيكر و مينسر.

نظرية شولتز: (الفيل، 2014)

لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية وتجنبوا أي تحليل منظم لهذه الثورة لهذا سعى جاهدا للبحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل وسعى إلى تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال أي الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية و هي رأس المال البشري .

لذا فقد كان تركيزه كله على الاهتمام للوصول إلى نظرية الاستثمار في رأس المال البشري التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعد مفهومه للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في مجال الاقتصاد حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، و أشار أيضا إلى أن نمو رأس المال البشري من أهم مميزات النمو الاقتصادي و قد بني مفهومه على ثلاثة فروض أساسية تتمثل في :

- ✓ إن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المداخلات المادية يرجع أساسا إلى الزيادة في مخزون المتراكم لرأس المال البشري.
- ✓ يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات وفقا للاختلافات في مقدار رأس المال المستثمر في الأفراد.
- ✓ يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري في رأس المال التقليدي.

قام **شولتز** بتركيز أبحاثه الأولى التي حققت طفرة في الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمار البشري على الإنتاجية في مجال الزراعة من خلال تقديم منح دراسية للمزارعين، و تعليمهم و الاستثمار المستمر عليهم و هذا ما عملت الولايات المتحدة الأمريكية عليه.

ومن هذا المنطلق ركز على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية .(حسن ر.، 2011/2010) وعليه فان التعليم عملية يتطور من خلالها رأس المال البشري و ذالك عبر العمل على

اكتساب المعرفة و تطوير المهارات ويعد سلعة استهلاكية تنتج تدفقا من المنافع في المستقبل، كما يعد أيضا سلعة استثمارية لان التعليم يعد محركا للنمو الاقتصادي يقود إلى قوة عمل ذات مهارة و إنتاجية و أيضا، لان التعليم يوفر منفعة عندما نفترض أن الأفراد يكتسبون إشباعا واعتزازا بالنفس من تحدى الاستمرار في التعليم والنمو، و من ناحية أخرى فان التعليم يعتبر اعتيادية فمع زيادات الدخل تميل معدلات التسجيل في المدارس و في الجامعات والمعاهد إلى الارتفاع. (القريشي، 2010)

وعليه حدد شولتز نوعين من الموارد التي يجب أخذها بعين الاعتبار في التعليم و هي تتمثل فيما يلي:

✓ الإيرادات التي كان يمكن للفرد إن يحصل عليها لو انه لم يلتحق بالتعليم فالطالب لو لم يكن ملتحقا بالعملية التعليمية لكان بإمكانه المشاركة في القوى العاملة المنتجة، و بالتالي تقديم خدمات ذات قيمة اقتصادية يحصل مقابلها على اجر، و على هذا يجب الاعتراف بوجود تكلفة فرصة بديلة تشكل العملية التعليمية .

✓ تكلفة التعليم التي تظهر في شكل مقابل مالي يدفع للمؤسسات المستخدمة في العملية التعليمية إلى جانب المصاريف الجارية للمرتبات والأجور ومختلف المعدات المستخدمة في عملية التعليم. (حسن ر.)

1-2- إسهامات " آدم سميث:" Smith Adam

تعد أفكاره تمهيدية لنظرية رأس المال البشري، و قد اعترف بأهمية العنصر البشري في تحقيق القيمة، وأقر بأهمية البشر في إحداث وتكوين الثروة، بل اعتبرهم مصدر تقدم الأمم، حيث عرب عن مدى تأثير خبرة العاملين ومعارفهم ومهاراتهم في العملية الإنتاجية ونوعية المخرجات، وأشار إلى أن يؤخذ التعليم والتعلم بكل جدية كاستثمارات في البشر، و قدم دراسته الاقتصادية التي وضح فيها أن القدرات الناتجة عن قوة العمل هي قوة أساسية للتقدم الاقتصادي، و أن رأس المال البشري المتمثل في المهارة والخبرة المكتسبة هو جزء أساسي من رأس المال. (Okacha، 2015/2014)

1-3 -النظريات المساندة لنظرية رأس المال البشري:

إلى جانب نظرية شولتز قامت عدة نظريات في تبني مفهوم رأس المال البشري و هذا بهدف إبراز قيمة الاستثمار فيه و من بين هذه النظريات ما يلي :(العذاري، 2010)

أولا-نظرية المصفاة : وترى هذه النظرية ان:

✓ التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لصاحب العمل .

✓ يلعب التعليم دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله.

ثانيا –نظرية الإشارة و المؤشرات : تمكن هذه النظرية صاحب العمل من تحديد الأجر قبل معرفة الإنتاجية بحيث:

- ✓ تكون الإشارة قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة.
- ✓ أما بالنسبة للمؤشرات فتكون ذاتية ودائمة كالعرق والجنس.
- ✓ وقدمت هذه النظرية تفسيرا لمكافأة هذه الإشارات و المؤشرات و لكن لم تؤكد لنا دور التعليم بالإنتاجية.

ثالثا : نظرية عرض العمل :و تفرض هذه النظرية ما يلي: (القريشي م.)

- ✓ الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل التكنولوجيا.
- ✓ التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف و التعلم.
- ✓ صاحب العمل مستعدا لدفع اجر عال لحملة المهارات للاحتفاظ بهم للتكوين.
- ✓ يقبل العامل البقاء في خط الانتظار بغية الحصول على عمل جيد.

فاليد العاملة المتعلمة و المدربة ذات الخبرة الكافية تتلقى أجرا مرتفعا في سوق العمل وهذا لأنها تقدم الإنتاجية الجيدة، وهذا النوع من اليد العاملة الطلب عليه في السوق مرتفع جدا و كذلك أجرهم مرتفع جدا، وبالتالي هذا الأمر يجعل العمال و الأفراد يزيدون من طلبهم على التعليم و يسعون للتدريب المكثف، وهذا من اجل تعظيم دخلهم حيث كلما ارتفع مستوى التعليم لديهم كلما كان مستوى الأجر أعلى و هذا ما يوضحه **الشكل التالي:**

الشكل رقم (2) العوائد التعليمية من مستويات التعليم المختلفة.

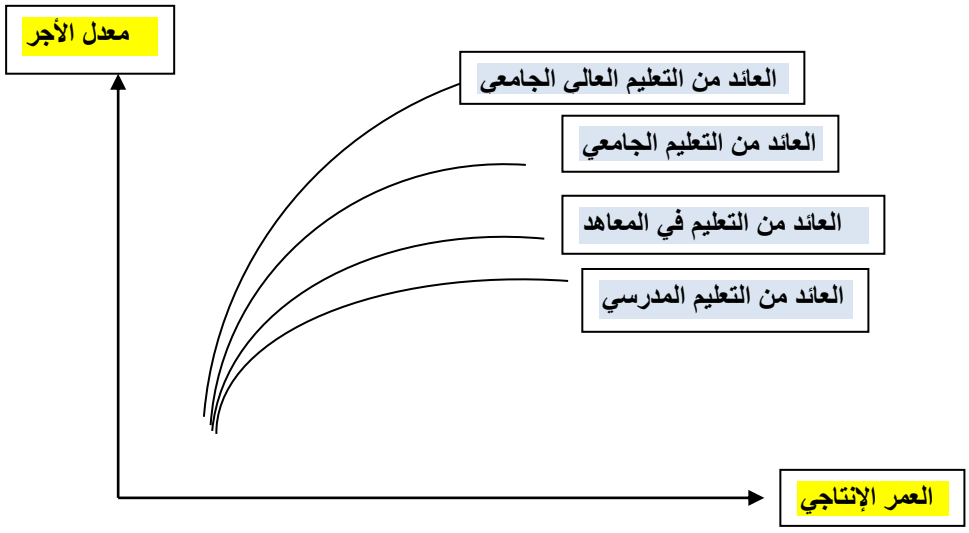

المصدر: من إعداد مدحت القريشي نفس المرجع السابق ص 179

يلاحظ من خلال الشكل إن معدل الأجر يختلف من مستوى تعليمي إلى آخر، حيث نلاحظ علاقة طردية بين المستوى التعليمي و الأجر حيث كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما كان مستوى الأجر أعلى، و من خلال الشكل نجد مستوى الأجر اعلى في مستوى التعليم الجامعي العالي حيث يتلقى المتعلم اجر أعلى من المستويات التعليمية الأخرى. كما إن التفاوت الموجود بين العوائد التعليمية في مستويات المختلفة من التعليم يختلف من بلد لآخر ففي بعض البلدان يكون الفرق بين هذه العوائد كبير وفي بلدان أخرى يكون قليل على حسب الخبرة و المهارة و المعلومات المقدمة و التدريب المكثف.

الأبحاث المكملة لنظرية رأس المال البشري:

تهدف هذه الأبحاث إلى إكمال ما جاءت به نظرية شولتز: و من بينها نجد (حسن ر.، 2011/2010)

إسهامات بيكر : و تتمثل فيما يلي: يعد بيكر واحد من أهم الباحثين الذين أدوا بأفكارهم وأبحاثهم إلى تطوير نظرية رأس المال البشري في 1964 من خلال كتابه بعنوان **رأس المال البشري**، وقدّم فيه صورة شاملة لما أصبح يعرف **بنظرية رأس المال البشري**.

إسهاماته تتمثل في: و تتمثل فيما يلي:

فقد حاول إلى دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي و غير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري، حيث بدا الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار من تعليم هجرة و رعاية صحية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب و التعليم، حيث يعد هذا الأخير من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية حيث يشير بيكر إلى أن :

-**التعليم** يزيد المكاسب والإنتاجية بشكل أساسي بواسطة توفير الدور الهام في تنمية العاملين الحاليين، وتدعم **نظرية رأس المال البشري** الفكرة المتعلقة بأنه يمكن تنمية المعارف والمهارات لدى العاملين من خلال **الاستثمار في التعليم** والتدريب والتعلم"و في محاولة لتحليل الجوانب الاقتصادية للتدريب فرق بيكر بين نوعين من التدريب هما : التدريب العام والتدريب المتخصص لان الاستثمار في التدريب يؤثر على كل من الأجور و الإنتاجية .

-**بالنسبة للتدريب العام:** هو ذالك النوع من التدريب الذي يزيد من إنتاجية الفرد و إسهاماته في المؤسسة التي تقدم له التدريب، وكذالك في أي مؤسسة أخرى قد يعمل بها. و المؤسسة دائما تسعى لجذب العمال الماهرين لذا لابد أن يتماشى الأجر الذي تقدمه للعمال مع الأجر الذي يتماشى في السوق لتفادي هرب العمال لمؤسسات أخرى ذات الأجر المناسب.

-أما بالنسبة للتدريب المتخصص: فهو يزيد من إنتاجية الحدية للفرد في المؤسسة التي تقدم التدريب بدرجة اكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي مؤسسة أخرى، و قيمة الفرد المدرب تدريبا تخصصي متزايدة و ذات أهمية بالغة لهذا المؤسسة تسعى للحفاظ على هؤلاء العاملين بتقديم لهم أجورا عالية، خصوصا أن تدريبهم يزيد من احتمالية تحقيق للمؤسسة للأرباح و خسارة المؤسسة لهؤلاء العاملين يعد خسارة لربحيتها.

وقد افترض بيكر بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري، ومن أمثلة هذه المتغيرات العمر المتوقع للفرد، والاختلافات في الأجور، ودرجة الخطر، والسيولة، والمعرفة. (حسن ر.، مدخل استراتيجي للتخطيط و تنمية الموارد البشرية)

إسهامات مينسر:

تمثلت إسهامات مينسر في بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات، وقد حدد ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال الأبحاث في مجال الاستثمار البشري. (عثمان)

- ✓ تحديد حجم الموارد المخصصة للتدريب.
- ✓ تحديد معدل العائد على الاستثمار في التدريب.
- ✓ تحديد مدى منفعة المرتبة على تحديد التكلفة والعائد على التدريب في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

وتتمثل الافتراضات الأساسية لنموذج مينسر فيما يلي: (عميان، 2009)

- ✓ طول فترة التدريب أو التعليم هي المصدر الأساسي للتفاوت في أجور العمال، والتدريب يرفع إنتاجية العمال إلا أنه يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية.
- ✓ يتوقع الأفراد عند اتخاذ قرار بالتدريب الحصول على أجور أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.

ثانيا-النقد الموجه لنظرية رأس المال البشري:

على الرغم من المساهمات الكبيرة لنظرية رأس المال البشري في التفكير المؤسسي المعاصر لإدارة أفراد المؤسسة، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت للنظرية ومنها (الحربي) أن التعليم والمكاسب في نظرية رأس المال البشري تتجاهل دور خبرة العامل، حيث لم تتطرق النظرية لقياس الخبرة على الرغم من أهميتها بالنسبة للمؤسسة والتي تلعب دور هام في اختيار وتعيين العامل، كما يمثل مفهوم القدرة من منظور بيكر مؤسس نظرية رأس المال البشري مشكلة مستمرة، حيث يشير العديد من الباحثين إلى إمكانية استبدال التأثير السببي المزعوم للتعليم على المكاسب المؤسسية بالقدرة بدلاً من

المهارات التي تعزز الإنتاجية المكتسبة من خلال المؤسسات التعليمية، كما أن بيكر تجاهل **أي** تعليم او تدريب غير منظم بشكل رسمي أو يتطلب استثمار مالي، حيث ركز بشكل كبير على الاستثمارات في التدريب الرسمي العام والخاص، وتجاهل دور التعلم والتدريب غير الرسمي، حيث يقوم التعلم والتدريب غير الرسمي على التعلم من التجارب العملية.

وقد تمحورت معظم الانتقادات حول اسم النظرية، إذ كانت تسمية "**رأس المال البشري**" تشكل موضع خلاف كبير للغاية. لكن محتواها لم يكن أقل انتقادا من التسمية، حيث واجهت فكرة أن موضوعا مثل التعليم يمكن تحليله من منظور اقتصادي شكا كبيرا بين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين. علاوة على ذلك، أدى ارتباط بيكر باقتصاديات شيكاغو أيضًا إلى انتقادات، حيث كان يُنظر إلى ذلك على أنه طريقة غير مباشرة لإضعاف المبررات غير الاقتصادية التي تدعم التعليم وتبني وجهات نظر صديقه للسوق في مجال مهم من السياسة الاجتماعية(الحربي).

المطلب الثالث: تنمية رأس المال البشري و أهميته:

الفرع الأول: مقاييس رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري من الأصول غير الملموسة و التي لا يمكن قياسها اعتمادا على متغير واحد الأمر الذي يؤدى إلى استخدام متغيرات تقريبية يعتمد عليها في قياس تكوين و إنتاجية هذا العصر ولرأس المال البشري عدة مقاييس مهمة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية: (الجدائل)

1-**عامل الدخل** : الإرادات إجمالي عدد الموظفين العاملين بنظام التفرغ الكلي الموظفين الدائمين.

2-**الوقت المستغرق في الاستقطاب والتوظيف قبل بدء العامل المستجد** : إجمالي عدد الأيام المستغرقة لشغل الوظائف الشاغرة المستهدفة ÷عدد الأشخاص اللذين تم توظيفهم.

3-**عامل الاستثمار في التدريب** : إجمالي تكلفة التدريب ÷عدد القوى العاملة.

4-**نسبة تكلفة ا جمالي الأجور إلى الدخل** :الإيرادات ÷ إجمالي الأجور×100 .

5-نسبة تكلفة العاملة الإجمالية إلى الإيرادات ÷ إجمالي عدد الموظفين العاملين بنظام التفرغ الكلي (الموظفين الدائمين).

6- **تكلفة ترك العمل (دوران العمالة)** :(عدد حالات الفصل أو الاستقالات خلال الشهر الواحد متوسط عدد الموظفين خلال الشهر ×100 .

7-**العائد على الاستثمار** : الإيرادات- (التكاليف التشغيلية – (تكلفة التعويضات + تكلفة الفوائد (÷التعويضات+ تكلفة الفوائد)

8-**القيمة المضافة من رأس المال البشري** : الإيرادات – المصروفات التشغيلية –) تكلفة التعويضات +تكلفة الفوائد (÷ إجمالي عدد الموظفين العاملين بنظام التفرغ الكلى.

9- **معدل الاستقالات** : عدد الاستقالات الاختيارية في الشهر أو السنة ÷ إجمالي عدد الموظفين في الشهر أو السنة.

الفرع الثاني :مصادر تنمية رأس المال البشرى و تصنيفاته:

أولا-تتمثل المصادر الأساسية لتنمية رأس المال البشري في :(حاكم، 2013)

✓ مصادر التعلم المختلفة والمتمثلة في التعليم بكافة أنواعه، حيث يعتبر التعليم المصنع الأساسي لخلق العقول القادرة على الابتكار والاختراع .

✓ **التكوين والتأهيل:** حيث يتراكم رأس المال البشري عن طريقة الممارسة والخبرة في مجال العمل والتكوين المستمر الذي يكسب الأفراد العاملين المهارات المتخصصة بعد التعليم الأساسي.

✓ تنميه رأس المال البشرى من خلال الخبرة والممارسة في الحياة اليومية للفرد.

ثانيا :تصنيفات رأس المال البشري: يمكننا تصنيف رأس المال البشري بحيث نقسمه إلى فئات أربعة وهي:

✓ **الفئة الأولى:** يتجلى ذلك في العمال الذين يتمتعون بصفات النجم الساطع والعقل المدبر ، الذين لا يمكن العثور على بدائل لهم بسهولة .يجب أن تكون نسبتهم حوالي 75٪ من إجمالي عدد العمال ويطلق على هذه الفئة المميزة في أدبيات رأس المال الفكري نموذج FLEENORET COLLAHAM لفئات الأفراد.

✓ **الفئة الثانية:** تم تمثيل هذه الفئة من قبل العمال المتعلمين حديثًا الذين يتعلمون لاكتساب المعرفة والخبرة بحكم تعيينهم الأول أو نقلهم أو ترقيتهم إلى مناصب أخرى ، يُفترض أن تكون نسبتهم تقريبية 2.5٪ وتحسب على أنها تكلفة ضائعة مع مراعاة السرعة وعدم إضاعة الوقت في عملية نقل المعرفة.

✓ **الفئة الثالثة:** وينعكس على أداء العاملين الطبيعيين فلا يستثنون من الفئة الأولى إذا لزم الأمر اعتمادًا على المشروع ، يجب أن تكون نسبتهم حوالي 20%.

✓ **الفئة الرابعة:**يتجلى ذلك على أنه عمال حادين المزاج يجب استبدالهم بسرعة لأنهم حجر عثرة أمام المؤسسة إلى جانب ارتفاع تكلفتهم وانخفاض ادائهم المتوقع ومشاكلهم الخطرة على غيرهم من العاملين وبافتراض أن نسبتهم لا تتجاوز 2.5%

جدول رقم:(01)مصفوفة فئات رأس المال البشري:

1-فئة النجوم 75 %:هم الأفراد الذين مستوى أدائهم عال جدا ولديهم قدرات وخبرات واسعة ويتحركون بسرعة نحو قمة الهموم التنظيمي وتهتم المنظمات بوضع برامج لتطوير كفاءتهم.	2-فئة الأفراد تحت التجربة2.5%:هم الأفراد حديثوا التعيين أو الذين تحت ترقيتهم إلى وظائف جديدة ولم يصلوا إلى مستوى الأداء المطلوب لانهم ما زالوا في مرحلة الاندماج و التكييف مع بيئتهم الجديدة وثقافتها.
3-العمال المعتمد عليهم (20%) :هم الأفراد الذين يشكلون الغالبية العظمى من العاملين ، ويعتمد عليهم في تنفيذ معظم الأعمال ، يكون مستوى أدائهم اعتياديا ومقبولا	4-العاملون غير المتحيزون أو الخشبة الميتة 2.5%:وهم الأفراد الذين ينصب أدائهم و يكونون غير متحيزين ويشبهون أعضاء الشجرة الميتة.

المصدر: دخاخي وهيبة، دور إدارة الموارد البشرية في استثمار رأس المال البشري في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات،جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2010، ص4.

الفرع الثالث: أهمية رأس المال البشري :

أهمية رأس المال البشري:

أولا-أهمية رأس المال البشري من وجهة نظر الإسلام: الإنسان هو مرتكز التنمية البشرية فإن الإسلام قد سبق كل الرؤى لذلك، وأن اختيار الإنسان لحمل الرسالة الإسلامية جعله المحور الذي تقوم عليه عملية البناء والتنمية والتطوير في المجتمعات الإسلامية فهو الحامل للأمانة التي ذكرها **الله سبحانه و تعالى بقوله "إنا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ۖ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا".**

ثانيا-إدارة رأس المال البشري في بيئة متغيرة: (الحاج، 2019) ابتداءً من الثمانينيات ، كان هناك اهتمام متزايد بإدارة رأس المال البشري للمؤسسة ، حيث أدرك مديرو الوقت والأكاديميون والاستشاريون في جميع أنحاء العالم أن رأس المال البشري كان محددًا أساسيًا لربحية المؤسسة. لذلك تحتاج المؤسسات إلى تعلم كيفية إدارة رأس مالها البشري للاستفادة بشكل فعال من الأصول الفكرية في أوائل التسعينيات، بدأت بعض المؤسسات في النظر في كيفية تحديد الأفكار والابتكارات التي لم نشهدها في الماضي، واختيار تطوير بعضها، والتي تتميز بإمكانية زيادة الربحية وتعظيمها، وبالتالي فإن للمؤسسات مساران متميزان، لكنهما مرتبطان في منظورات رأس المال البشري الخاصة بها في الدخول المعتمد على الموارد، ينصب التركيز على جني الأرباح من مزيج فريد من الموارد المادية والفكرية للمؤسسة لذلك، يمكن القول أن إدارة رأس المال البشري هي إستراتيجية النجاح المستقبلية للمؤسسة.

المطلب الرابع: ماهية الاستثمار في رأس المال البشري :

الفرع الأول: تعريف الاستثمار و أنواعه :

أولا–التعريف اللغوي للاستثمار :

الاستثمار في الاصطلاح اللغوي يعني توظيف رأس المال و تشغيله في أي مشروع قصد تحقيق عائد لهذا التوظيف و بذلك ينمو المال و يزداد مع الزمن. (الكريم، 2018)

كما يمكن تعريف الاستثمار في اللغة عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما نجم

أو تولد عنه و بمعنى أخر ثمر الرجل ماله أي أحسن استخدامه و توظيفه أي نماه. (البشير)

التعريف الاقتصادي للاستثمار:

من الناحية الاقتصادية فان الاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات أو كلها لتكوين طاقات إنتاجية جديدة بغية القيام بعمليات إنتاج سلع أو خدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية المتوفرة. (عمر، 2000)

و قد اختلف الكثير من الاقتصاديون في تعريفه فكل منهم يرى أن هناك اختلاف في أهميته فمنهم من يرى انه عبارة عن إضافة من رأس مال الدولة المتاح المتكون من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية وآخرون قالوا انه توجيه الأموال إلى استخدامات بغية إشباع حاجيات اقتصادية. و هناك من يرى انه النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة و حدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تكون أكثر كفاءة و اكبر طاقة إنتاجية.

*و في تعريف كينز قال انه هو الزيادة في التجهيزات الرأسمالية و تكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت و رأس المال المتداول . (بوشامة، 2003)

ثانيا–أنواع الاستثمار: هناك نوعان من الاستثمار :

– **استثمار في رأس المال الطبيعي:** وهو عبارة عن الاستثمار في المشروعات المختلفة، مثل إنشاء المباني والمشاريع .

–**الاستثمار في رأس المال البشري:** وهو الذي سوف نتحدث عنه بالتفصيل في السطور التالية:

الاستثمار في رأس المال البشري:

أكدMarchal Alfred على أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان فعن طريقه تتقدم الشعوب، فالاستثمار في رأس المال البشري هو " الإنفاق على تطوير قدرات و مهارات و مواهب الموارد البشرية على نحو يمكنها من زيادة إنتاجيتها .

ويمثل الاستثمار المادي استخدام المال في مشاريع بهدف تنميته وزيادته ويتحدد بتكلفة وعائد، كذلك الأمر بالنسبة للاستثمار في رأس المال البشري الذي يمكن تعريفه على **مستوى الاقتصاد الكلي** بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومعلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقاته الإنتاجية، و رفع طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات لتحقق رفاهية المجتمع، ويشمل عملية الإنفاق على التعليم والتغذية والصحة والتكوين. (عوايل، 14/11/2011)

يشير هذا التعريف إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري مهم أكثر بالنسبة للدول و لا يعتبر مهما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فحسب، و يجب على الدول أن تسعى نحو الاهتمام بالسكان و تنميتهم باعتبارهم المصدر الحقيقي للدخل والنمو الاقتصادي.

أما على المستوى الجزئي يمثل" الإنفاق على تطوير قدرات، مهارات ومواهب الفرد على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته (مصطفى، 2009) هذا يعني أن الاستثمار في رأس المال البشري يتمثل في الاهتمام بعملية تنمية وإعداد الموارد اللامادية المتمثلة **في مكونات رأس المال البشري** : المعارف، الكفاءات، و المهارات والتي تتطلب الإنفاق عليها من طرف المؤسسة بهدف تحقيق العائد و الإنتاجية في المستقبل أي توجيه كافة الجهود المالية والبشرية لتطوير المورد البشري تطويرا يسمح بتكوين وتنمية المعارف والكفاءات باستمرار.

ولاشك أن هذه العملية –الاستثمار في رأس المال البشري – تتحمل المؤسسة تكاليفها في الوقت الحالي على أمل تحقيق عائد في المستقبل، حيث ترتبط تلك التكاليف بنشاطات إدارة الموارد البشرية.

كذلك عرفه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنه: "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها، على آلا يقتصر هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد إلى الاشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الآخرين في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " وفي هذا النطاق قام المجلس بتحديد ثلاثة مظاهر رئيسية لتنمية الجانب الإنتاجي للموارد البشرية وهي: (الجمل، 2007)

- ✓ محاولة الاستخدام الأمثل لأفراد القوى العاملة من خلال إيجاد فرص التوظيف المناسبة.
- ✓ تحسين وزيادة إنتاجية العاملين من الأفراد عن طريق توفير التعليم المهني والتدريب.

- ✓ تأييد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القومية، من حيث ضمان اشتراك جميع الفئات الاجتماعية الفعال في تحقيق ذلك.

و **من هذا التعريف نرى أن الاستثمار في العنصر البشري:** هو مجال يهتم بتنمية مهارات ومعارف وقدرات الموارد البشرية العاملة والمنتظرة بالطريقة التي تسمح بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ولكن هذا التعريف ليس شامل لان مجالات الاستثمار في العنصر البشري تقتصر على مجالي التعليم المهني والتدريب متجاهلة المجالات الأخرى.

***وعرفه" فريديريك هاربسون"** –مستشار منظمة العمل الدولية و اليونيسكو لشؤون القوى العاملة والتخطيط التربوي عام 1964–بأن تنمية الموارد البشرية تعني" زيادة المعارف والمهارات و القدرات لدى جميع الناس في المجتمع. ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تراكم رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي أما من الناحية السياسية فتعني إعداد الأفراد للإسهام في العمليات السياسية، وبخاصة بوصفهم مواطنين في مجتمع ديمقراطي. ومن الناحيتين الاجتماعية والثقافية تستهدف مساعدة الأفراد على أن يحيوا حياة أكثر اكتمالا وأقل تقيدا بالتقاليد. وبعبارة موجزة يمكن القول بأن تنمية الموارد البشرية هي مفتاح مسايرة العصر"

*وتحققت تنمية الموارد البشرية عند "**هاربسون**" بطرق كثيرة **أهمها:** التعليم و التدريب والتنمية الذاتية وتحسين الصحة وتحسين التغذية.

***وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن مفهوم التنمية البشرية** هو "مفهوم يشمل التربية والتدريب والنهوض بالصحة والتغذية وخفض معدلات الخصوبة، وهو إذا يضم هذه العناصر المتعددة ويولي النمو الاقتصادي اهتماما بالغا" وبالتالي يجب الاهتمام بهذه المجالات و الإنفاق عليها من أجل تحقيق نمو اقتصادي فعال .

*أما "**جاري بيكر**" فيرى أن مفهوم الاستثمار في العنصر البشري ينصرف إلى" الجهود التي تؤثر في مستقبل الدخل الحقيقي من خلال تعبئة الموارد في الأفراد"

***ويرى"شولتز"** أن مفهوم استثمار العنصر البشري "هو كل إنفاق استثماري على المجالات المختلفة المتمثلة في الخدمات الصحية والتدريب المهني والتعليم النظامي وتعليم الكبار و الهجرة وراء العمل فالخدمات الصحية مثال لها نتائج اقتصادية وتعتبر استثمارا من حيث مساعدتها في زيادة الإنتاج. كذلك الطعام والمأوى وخاصة في البلدان الفقيرة حيث يعتبر الطعام سلعة إنتاجية"

الفرع الثاني: متطلبات الاستثمار في راس المال البشري (وهيبة، 2010)

✓ خلق بيئة تعليمية مؤسسية تتميز بحقيقة أن رأس المال متجسد في عقول العاملين كما انه يجب أن نتخلى عن إمكانية ترك الفرصة لجذب هؤلاء العاملين من قبل المنافسين لهذا يجب البحث عن قاعدة لتقوية وترسيخ قواعدها والعمل على تشجيع هؤلاء العمال على المشاركة في الجهود المبذولة لتشجيع الولاء التنظيمي والمشاركة في برامج التدريب والتعليم و تبادل المعرفة.

✓ الحاجة إلى بيئة اجتماعية منظمة تعزز الإبداع والابتكار، وتنتج مواهب إبداعية لها القدرة على توليد المعرفة وتبادلها مع الآخرين مما يسهل عملية إدارة واستثمار رأس المال البشري.

✓ مواكبة متطلبات الاقتصاد الجديد.

✓ تخصيص الأموال للأنشطة البحثية التي تهدف إلى تطوير مختلف الابتكارات.

الفرع الثالث:مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري:

يمكن الحكم على كفاءة الاستثمار في رأس المال البشرى من خلال: (حنفي)

✓ نسبة ما تخصصه الدولة من حجم ميزانيتها للإنفاق على التعليم.

✓ يؤدي الالتحاق بالتعليم العالي إلى ارتفاع معدل القوى عاملة المؤهلة تأهيلا عاليا مع معرفة متقدمة.

✓ **جودة التعليم:** حيث تساهم جودة التعليم في تحقيق نتائج جيدة للمشاركة الفعالة في تقديم الخدمات وحل المشكلات والأزمات المختلفة.

✓ **التدريب الفعال:** التدريب الفعال يساعد العمال على اكتساب المهارات والخبرة وتنمية قدراتهم وتحسين الأداء وتغيير سلوكياتهم للأفضل.

–تم استخدام مؤشر رأس المال البشري بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي كأحد المؤشرات المرجعية للحكم على كفاءة الرأس المال البشري لبلد ما–.

الفرع الرابع– أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري و محدداته:

أولا– إبعاد الاستثمار في رأس المال البشري:

جاءت أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد الأبعاد منها : (الباقي، 2001)

البعد الثقافي: حيث تنعكس نسبة المثقفين المتزايدة من الموارد البشرية في التطور الحضاري للمجتمع على زيادة المعرفة الشخصية والالتزام بالمعتقدات الدينية والتراث الثقافي واللغة والأدب المرتبط ببلد المرء، وزيادة الوعي بما يحدث حول الذات.

البعد الاقتصادي: من خلال الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التطور للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات إضافة إلى أن العنصر البشري المؤهل تعليما

وتدريبا، و لديه الكفاءة و الخبرة الكافية يحمل فرصة كبيرة للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: فمن المعروف أن التعليم يبني قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأساليب والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قابلية على تفهم المشكلات الاجتماعية ويعطيه القدرة على فهم أهمية الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس على إحساس الإنسان بذاته.

البعد العلمي: حيث يوفر التعليم للعلماء القدرة على البحث والابتكار، و بالتالي تطوير التقدم التكنولوجي الذي بدوره يقدم تحسينات في جميع جوانب الحياة المساهمة في إحداث تحولات ثقافية مختلفة، و أيضا توفير وسائل العيش المستمر.

البعد الأمني :يؤدي الاهتمام بتعليم الأفراد وتدريبهم إلى انخفاض البطالة، و هذه الأخيرة تنخفض بسبب التعليم والتدريب المتقدمين اللذان يساهمان في سلامة واستقرار المجتمع الأمني بالإضافة إلى المعتقدات الفردية المتحررة حول قناعتهم بضرورة وجود الأمن في حياتهم .

ثانيا:فوائد الاستثمار في رأس المال البشري :

إن من أبرز الفوائد التي يمكن للدولة أن تجنيها من جراء الاستثمار في رأس المال البشري تنحصر في التالي:

- ✓ زيادة القدرات الإبداعية من خلال إبهار وجذب العملاء وتنمية ولائهم.
- ✓ تحسين الإنتاجية.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للدولة.

ثالثا:محددات الاستثمار في رأس المال البشري: (الباقي، 2001)

محددات الاستثمار في رأس المال البشري هي:

التخطيط:يعني وضع الأسس اللازمة لتنمية الإنسان وتحديد احتياجاته العلمية و الثقافية و المهنية ..الخ من حيث المهارات والمعرفة بشتى الأساليب والوسائل الفعالة في توفير تلك الاحتياجات عبر مراحل زمنية محددة.

التنمية: يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتشغيلي لتحقيق أهداف محور التخطيط والإنجاز حيث يتم توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية لتنفيذ خطوات التنمية البشرية الشاملة، وتطوير الكفاءات الثقافية والفكرية والمهارات العملية للأفراد لتأهيلهم لمسؤوليات المواطنة المنتجة.

التوظيف: ومن خلاله يتم توفير فرص عمل للكوادر البشرية المتطورة والمعاد تأهيلها من خلال برامج تعليمية وتدريبية تستخدم الكفاءات والمهارات المكتسبة في إنتاج السلع والخدمات للمجتمع، وتساهم في توفير تلك الحاجة.

الفرع السادس–آثار الاستثمار في رأس المال البشري و اساليبه:

أولا: آثار الاستثمار في رأس المال البشري :

لا شك أن الاستثمار في العنصر البشري له انعكاسات ايجابية على التنمية والمجتمع، وذلك لأن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل من الناحية الاقتصادية، كما أنه يؤثر على زيادة فرص العمل للأفراد و يزيد من حركة عنصر العمل. و كل هذه الآثار تفسر كالتالي:

1–الأثر على القطاعات الاقتصادية (الأثر على زيادة الإنتاج و الإنتاجية "زيادة الدخل:)" :

يتجلى تأثير الاستثمار في العنصر البشري في جعل العمال "أكثر إنتاجية" من خلال زيادة معرفة تحسين إنتاجية عوامل العمل، و من خلال تحسين الخصائص المختلفة لعوامل الإنتاج والقدرة على تحليلها والربح منها، وتزويد الأفراد بالمهارات التي تساعدهم على أداء وظائفهم على أكمل وجه.

كما يوضح تأثير الاستثمار في العنصر البشري في زيادة الدخل القومي و الفردي و قد حاولت الكثير من الدراسات الاقتصادية اكتشاف مقدار مساهمة الإنسان في زيادة الدخل القومي، وقد وجد أحد أشهر الاقتصاديين المعروف بشولتز أن ثلاثة أخماس الزيادة في الدخل القومي في الولايات المتحدة بين عامي 1929 و 1956 لا تعود إلى مصادر تقليدية من الاستثمار، بل إن التعليم ساهم في هذه الزيادة، ويظهر أنه ساهم في زيادة دخل العمال. و يمكن تقدير الدخل غير المبرر مقابل تحسين تعليم هؤلاء العمال.

وبالنسبة لأثر الاستثمار في العنصر البشري على زيادة الدخل الفردي، هناك دراسة قام بها الاقتصادي "ميلر" عام 1958 قام خلالها بتقدير الفروق بين العائد من التعليم الأولي و التعليم الثانوي و التعليم العالي وخرج بنتيجة مفادها أن كل سنة تعليمية زائدة تضيف عائد يقدر ب 400 الف دولار. (امال، 2007)

2–الأثر على زيادة فرص العمل لدى الأفراد:

يعتقد وايز برود أن الأفراد المتعلمين يوسعون فرص العمل بمعدل أعلى من الأفراد غير المتعلمين.وهذه الفرص تختلف حسب المرحلة التعليمية التي يكملها الفرد.

تؤكد الإحصاءات أن نسبة البطالة ظلت متوسطة على المدى الطويل. في الستينيات في كندا ، بلغت نسبة الأفراد الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي 18.7٪ في حين وصلت هذه النسبة إلى 2.7 %للأفراد الذين أنهوا المرحلة الثانوية وبحسب هذه الإحصاءات ، بلغ معدل البطالة للأفراد الحاصلين على ثماني سنوات من التعليم في الولايات المتحدة حوالي 7.2٪ خلال نفس الفترة في حين بلغ معدل الأفراد الذين أكملوا 18 عامًا من الدراسة 1.5% ، و هناك بعض الأبحاث التي تظهر انه هناك دراسة متابعة للمتدربين أجريت في الولايات المتحدة خلال نفس الفترة و توصلت إلى أن 75 ٪ من المتدربين البالغ عددهم 510 متدربا قد حصلوا على عمل كما أن 40 %منهم قد وجدوا مثل هذا العمل بعد أن قضوا 15 أسبوعا دون أن يحصلوا على أي فرصة للعمل، وبناء عليه فقد تبين أن الافراد الذين أنهوا فترة التدريب قد عملوا لفترة بلغت في المتوسط 7.2 أشهر من الفترة الزمنية للعمل التي تقدر بحوالي 12 شهرا، في حين عمل الافراد غير المتدربين حوالي 4 و7 أشهر في المتوسط.

3-الأثر على زيادة حركية عنصر العمل:

يزيد الاستثمار في العنصر البشري من سيولة عنصر العمل، وبمجرد أن يكتسب الفرد المعرفة والمعرفة فإنه يشعر برغبة قوية في ترك الوظيفة الحالية اليوم والبحث عن عمل مختلف، حيث يصبح تفكيره كله في الانتقال من قطاع يتميز بالإنتاجية المنخفضة إلى قطاع يوفر فرص عمل لائقة ذو إنتاجية وفيرة و عالية. يلعب التعليم دورًا مهمًا في هذا، لأنه كلما ارتفعت درجة تعليم الفرد، زادت فرصه. أما الأفراد الأقل تعليما، فإن مشاركتهم في الوظائف التي تتطلب مزيدًا من التفكير العقلي تقلل من الفرص في هذا المجال وتنخرط فرصهم في العمل الشاق الذي يتطلب جهدًا عضليًا.

ثانيا:العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري:

يرتبط الاستثمار في رأس المال البشري بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

العوامل الجغرافية: تشمل هذه العوامل موقع الدولة ومناخها وبيئتها الطبيعية ومصادر مواردها، فالمناخ يلعب دورا كبيرا في تحديد السن الملائم لبدء التعليم و أيضا في بداية ونهاية السنة الدراسية ففي الجهات الشمالية التي تنتشر فيها العواصف الثلجية والبرودة مثل السويد والنرويج والدانمارك يتأخر سن التعليم الإلزامي إلى السابعة، بينما في المناطق المعتدلة والحارة يبدأ من السادسة، أما العطلات الدراسية الصيفية ففي معظم البلدان العربية تبدأ في شهر يوليو وتنتهي في سبتمبر لارتفاع درجة الحرارة في هذه الفترة، بينما تبدأ العطلة في البرازيل في شهر ديسمبر وتنتهي في فبراير لأنها شهور الصيف، كما يؤثر المناخ في شكل وتكلفة المباني المدرسية وما تحتاجه من تدفئة صناعية أو تبريد صناعي.

فيما يتعلق بالبيئة، ففي العديد من البلدان يتم تضمين جوانب المناهج ذات الصلة بالطبيعة مثل البيئات الساحلية والزراعية والصناعية والصحراوية في محتوى برامج التعليم والتدريب.

بالنسبة لمصادر الموارد مثل الموارد الزراعية القائمة على خصوبة التربة والتوسع في الأراضي الزراعية، والموارد المعدنية القائمة على وفرة الخامات مثل الذهب والنحاس والحديد والفحم والنفط ، فان لها فوائد تعود بالنفع على الدول لما توفره من موارد مالية تمكنها من الإنفاق على تنمية العنصر البشري.

العوامل السكانية:يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل الديموغرافية، وخاصة التركيبة السكانية ومعدلات النمو السكاني. حيث هذا يحدد التوزيع العمري للسكان في مجموعات موازية للمرحلة التعليمية، إن حجم المرافق التعليمية والموارد اللازمة والمعدل المتزايد للنمو السكاني يخلق حاجة لتوفير المزيد من هذه المرافق، بدون الإمكانات الاقتصادية لتوفير هذه المرافق والموارد في بلد ما، و ايضا مشاكل الأمية واكتظاظ الفصول التعليمية والضغط على العديد من الجامعات والاهتمام بالكمية في جميع مستويات التعليم تكون باهظة الثمن. والنتيجة هنا هي هدر للموارد البشرية، وتوافق ضعيف بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وغيرها من المشاكل.

العوامل الاجتماعية: ويشمل التأثيرات المتعلقة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي. يصاحب هذا التأثير المباشر للدين في النظام التعليمي أي تبيان إصرار المجتمع على الحفاظ على المعتقدات الدينية على هذا النحو، يعمل المحترفون على تطوير مناهج تعليمية على أسس دينية تنمي الثقافة الدينية وتعزز المعتقدات والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها. فيما يتعلق باللغة، تلعب اللغة دورها في تشكيل النظام التعليمي، حيث أنها تشكل التراث الثقافي والفكري للمجتمع ، ووسيلة التعبير والتواصل بين أعضائه. وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فمن ناحية، فإنه يؤثر على النظام التعليمي من خلال العلاقة بين الفرد والمجتمع ، ويتكون المجتمع في تركيبته من الأفراد الذين يقومون به ، مما يؤدي إلى إتاحة فرص التعليم لأفراده من خلال تحديد حجم شمولية التعليم وفرصه سواء كان لكافة سكان المجتمع حين يبلغون سن التعليم أو لفئات معينة منـه.

العوامل الاقتصادية: يرتبط الاقتصاد والتعليم والتدريب ارتباطًا وثيقًا بالوضع الاقتصادي لان هذا الأخير يؤثر على نظام التعليم والتدريب في تحديد محتوى ومناهج التعليم والتدريب. حيث تقوم المؤسسات التعليمية والتدريبية بتزويد المشاريع الاقتصادية بكوادر مؤهلة ومدربة في مجال نشاطها، بغض النظر عن أساليبها ومدتها وحجم إنفاقها على التكاليف، سواء كانت تنفقها بالكامل أو تدعمها فقط .

العوامل السياسية: حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي ومناهجه، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة لدولة أو يتشابه عند مجموعة من الدول و أيضا يختلف النظام بين الدول التي تتبنى النظرية

الرأسمالية وتلك التي تتبنى أيديولوجية اشتراكية، حيث تتأثر البلدان التي تعاني من احتلال الدول الأخرى ببرنامج تعليمها و أيضا تتأثر بثقافة البلد المحتل بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي على فاعلية واستمرارية تعليمها.

ثالثا:أساليب الاستثمار في رأس المال البشري:

عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في رأس المال البشري ، من الضروري تحديد الأساليب المستخدمة لتطوير العناصر المختلفة لرأس المال البشري ، والتي تعتبر من المكونات المهمة ، كما أكد العديد من المفكرين مثل شولتز ، الذي بدوره ، يرى في التعليم استثمارًا يمكنه زيادة دخله ، بينما يركز Mincer على التكوين أو التدريب والتعلم داخل المؤسسات ، وكذلك الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية للأفراد ، حيث تعتبر شرطا أساسيا لتكوين الموارد البشرية التي تمتلك القدرات الجسدية والعقلية اللازمة لأداء الوظيفة لذلك، (بعيسي) سيتم تحليل كل طريقة على حدة.

اولا- العملية التكوينية المهنية في المؤسسة:

*تعددت تعاريف **التكوين المهني** بأنه "أي نشاط يسمح باكتساب تأهيل مهني أو مجموعة من المؤهلات أو المهارات المهنية المحددة مهما كان نوعها وذلك لأن أي إنسان بالغ مستعد لنيل عمل بغض النظر عن مستوى ونوعية العمل الذي سيناله . (سلطانية، 2001)

*يعرف بلقاسم سلاطنية أن" التكوين المهني هو إعداد الافرد إعدادا مهنيا وتدريبهم على مهن معينة، قصد رفع مستوى إنتاجهم واكسابهم مهارات جديدة ."

مراحل عملية التكوين :(https://grhumaines.blogspot.com، 2017)

إحصاء وتعداد الاحتياجات: هذه هي المرحلة الأولى التي يتم فيها تطوير و تحديد و أيضا تعداد كل ما هو موجود، والتحكم فيه من قبل الشخص المسؤول عن التكوين و الذي يكون لديه طريقة وتقنية واضحة، خاصة من خلال مراقبة مصالح الموارد البشرية.

تحديد الأهداف: تسليط الضوء على الأهداف التي يتعين تحقيقها وفقا لكل منصب ووظيفة وبعد التكوين والمراقبة ، يسمح للعمال بتنفيذ جميع الإجراءات تلقائيا.

بناء مخطط التكوين: هذه وثيقة تم إنشاؤها من قبل المؤسسة لضمان تكوين العمال لفترة زمنية معينة، وهذا المخطط يحتوي على العديد من برامج التكوين.

الدورات التكوينية: هي الدورات التكوينية التي تقوم بها المنظمة أو المؤسسة ويتم تحديدها من خلال مخطط يفحص عدد الدورات التكوينية والتربصات و أيضا مدة كل دورة.

الوسائل المنهجية: الوسائل المادية والإمكانيات البشرية و أيضا المنشطون الذين يعطون النصائح التعليمية، و في الأخير يقومون بتقييم الأداء.

أهمية التكوين المهني: تتزايد أهميته مع زيادة الاحتياجات المهنية للتوظيف من خلال التطور العلمي والتكنولوجي مما أدى إلى تنوع أنماط وأساليب التكوين حسب الأهداف و تكمن أهمية التكوين المهني فيما يلي:

- ✓ توفير المكونين المحليين.
- ✓ السيطرة على قضية البطالة وسياسة التوظيف.
- ✓ يعتبر مجالا واعدا لزيادة اقتصاد الدولة .
- ✓ العمل على التكوين و التدريب و التأهيل الجيد للمتكونين و ضبط ذلك مع سوق العمل و مستجداته.

أهداف التكوين المهني:يهدف قطاع التكوين والتعليم المهنيين إلى:

تكوين المهارات: من خلال تزويد الأفراد بالمهارات الفنية والأنماط العملية المختلفة التي تساهم في تحسين الإنتاجية و زيادة المردودية من جهة، و توعيته بتفادي الحوادث المهني و كذلك تجنب المخاطر من جهة أخرى.

تكوين الخبرة: يهدف التدريب المهني إلى تزويد الأفراد بمهارات وخبرات جديدة بطريقة تقنية وعلمية ومتطورة للتكيف مع المتطلبات التقنية الحديثة. (مسعودي، 2018)

وظائف التكوين المهني:تتمثل وظائف التكوين المهني فيما يلي:

- ✓ الدقة والسرعة في العمل.
- ✓ رفع الروح المعنوية.
- ✓ تقليل الجهد الجسمي والعقلي.

-بعد ما تطرقنا لبعض مفاهيم حول التكوين المهني لا بد من التعرف أيضا على التدريب لان التدريب جزء لا ينفصل عن التكوين والعكس صحيح .-

أولا- العملية التدريبية بالمؤسسة: تبرز أهمية التدريب كعنصر أساسي من خلال البحث الذي أجرته "Menser" في مجال الاستثمار البشري بمعنى انه في عملية الاستثمار يهتم بأهدافه الخاصة وضرورة

تخصيص الموارد لتحقيق هاته الأهداف ، ثم يحدد العائد على الاستثمار من خلال التدريب وأخيراً يحدد درجة الفائدة الناتجة عن مقارنة التكلفة والعائد .

أولا: مفهوم التدريب: يمثل التدريب " إجراء منظم يومي الى تحقيق التعديل الايجابي لسلوك الفرد من الناحية المهنية أو الوظيفية، واكتساب المعارف والخبرات التي يحتاج إليها، وتحصيل المعلومات التي تنقصه والاتجاهات الصالحة للعمال والإدارة." (عنتر، 2010)

وهو عبارة عن عملية تتضمن خطوات منهجية من استخدام المواد اللازمة والقدرات البشرية إلى تقييم الأداء البشري، بهدف تطوير المهارات والمعرفة واكتساب مجموعة من الخبرات، يتم تنفيذها بشكل منهجي من قبل الحكومة. لذلك تقوم ببناء قوة عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا مع أداء ممتاز يساهم في زيادة فاعلية المؤسسة. (الحريري، 2014)

ويمكن توضيح أهمية التدريب في في الجدول التالي:

الجدول (2): أهمية التدريب بالنسبة للمؤسسة والعمال:

بالنسبة للمؤسسة	بالنسبة للعمال
–تحسين الإنتاجية والأداء من حيث زيادة الكفاءة وتقليل الوقت الضائع والمواد في الإنتاج. –خلق مواقف إيجابية للعاملين تجاه المنشأة للحفاظ على ولاء العمال. –تبسيط عملية اتخاذ القرار الإداري وتطوير الأساليب والأسس ومهارات القيادة الإدارية. –تحديث المعلومات وتحديثها استجابة للتغيرات في البيئة. –بناء أساسً فعال للاتصالات الداخلية والاستشارات ، مما يؤدي إلى تطوير أساليب التفاعل بين الأفراد العاملين والإدارة.	–توضيح أدوار العاملين وتمكينهم من حل القضايا المتعلقة بالعمل. – –تحفيز الأداء وخلق فرص نمو الموظفين وتطويرهم. –تقليل التوتر بسبب نقص المعرفة أو نقص المهارات أو كليهما. –رفع الروح المعنوية من خلال تحقيق الرفاهية للعاملين و بناء قدراتهم الذاتية و تنميتها عن طريق التدريب الجماعي.

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر، " إدارة الموارد البشرية –المفاهيم والاسس– "، دار اليازوري ، الأردن، 2010،ص 93.

ثانيا- :التعليم كعملية أساسية:

التعليم هو الأساس الأساسي لتكوين رأس المال البشري لاكتساب المعرفة وبناء الكفاءة منذ سن مبكرة، وفي السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد به، وارتبط مفهومه بالاقتصاد حيث ظهر مصطلح "الاقتصاد" والعلاقة بين التعليم والمتغيرات الاقتصادية.

أولا: تحديد المفهوم الاقتصادي للتعليم: يمكن حل مسألة النظر إلى التعليم على أنه استثمار أو استهلاك من خلال إبراز الاختلافات بينهما. يتم تحديد ذلك من خلال العائد المتوقع من كل منها في المستقبل بالنظر إلى الاستثمار المتوقع منه.

إن فكرة أن الاستهلاك هو إنفاق ، في حين يتم إرجاعه في شكل نقدي ويحقق فقط فوائد نفسية لا حصر لها من حيث المال ، يتم إسقاطها على التعليم وتصبح واضحة من خلال الجوانب التالية: (بعيسي)

-**على المستوى الفردي:**قد ينفق الأفراد المال لتعلم الهوايات التي تلبي رغباتهم و يؤخذ التعليم في الاعتبار في هذه الحالة ولكن إذا كان الغرض من إنفاق الأموال على التعليم هو كسب الدخل منه فقط في المستقبل ، فإن التعليم هنا يعتبر استثمارًا.

-**على مستوى المؤسسة:** عندما تلتزم مؤسسة ما بالإنفاق على تعليم الأفراد العاملين ، فإن غرضها العام هو:

النظر إلى التعليم في هذه الحالة على أنه استثمار ، حيث يهدف عادةً إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل معا.

-**على مستوى الدولة:** عندما تقرر الدولة الإنفاق على التعليم ، يكون هدفها الاقتصادي هو زيادة إنتاجية أفراد المجتمع وبالتالي زيادة الدخل القومي للأمة. والتعليم في هذه الحالة غير أن هناك منطلقات وغايات غير اقتصادية أخرى للتعليم تقوم الدولة بتخصيص جزء من مواردها من اجلها دون أن تنتظر عائدا نقديا مباشرا منها مثل حق الأفراد في التعليم و هذا الأخير بطبيعته استثمار يقدم خدمة عامة، وهنا يمكن اعتبار التعليم خدمة دائمة للاستهلاك.

لذلك يمكن الاستنتاج أن المفهوم الاقتصادي للتعليم يمثل مسارا للإنتاج، أي المسار الذي يُنظر إليه على أنه مورد بشري ومنتج نهائي، يمر بمراحل مختلفة لكل مرحلة خصائصها، وأهدافها ومنتجاتها. و هذه المراحل تمثل أطوارا متسلسلة وفق نظام واضح للتدرجات والانتقالات هذا كله من اجل الحصول على الشهادات خلال فترة زمنية معينة و الهدف منه هو :

- ✓ تطوير الكفاءات الفردية والكفاءات وإعدادها وتدريبها ونشرها داخل المؤسسات .

وعليه يمكن القول أن التعليم يعد مصدرا أساسيا من مصادر تكوين وتراكم رأس المال البشري ،ويمكن تطبيق قواعد تحليل الاستثمار المألوفة للاقتصاديين عليه. على افتراض أن الأفراد عقلانيون وراشدون وسيختارون دائمًا بين المبلغ الذي ينفقونه على التعليم والعائد الذي يتوقعونه في المقابل مثل الأجور والدخل. وعلى هذا الأساس يعتبر التعليم مهمًا جدًا لجميع أفراد المجتمع ، فهو ضروري وغير مرتبط بعمر معين و لا بد من أن يكتسبه الإنسان من طفولته حتى شيخوخته فهو يستمر معه و أيضا الله سبحانه وتعالى أمر بالسعي وراء المعرفة و العلم واكتسابهما.

ثالثا: الصحة كمقوم أساسي:

تعد الصحة أيضًا عنصرًا رئيسيًا في الاستثمار في الموارد البشرية، كما أن تحسين الصحة يحسن أيضًا كفاءة القوى العاملة ويحقق عوائد أعلى، وهي يتم اعتبارها جزءًا من عملية الاستثمار.

أولا: مفهوم الصحة: ونقصد بالصحة الخلو من الأمراض أو المناعة ضد العدوى والإصابة بالأمراض، أو قوة الاحتمال والنشاط الجسمي الحيوي ، أو سلامة الجسم والعقل والروح، كلها تعبر عن معنى الصحة ولكن هذا المفهوم ليس شاملا، فلقد ذهبت منظمة الصحة العالمية إلى الأخذ بالمفهوم الشامل للصحة " باعتبارها حالة من السلامة الجسمية والعقلية والاجتماعية، وليس بمجرد الخلو من الأمراض. (وصوص، 2009)

أما –الصحة المهنية: فهي تمثل " جميع الإجراءات والخدمات التي تقدمها الإدارة بهدف حماية العاملين فيها من إصابات في العمل. (عبوي، 2008)

وبالتالي فإن صحة الموارد البشرية هي مطلب أساسي لعملية الاستثمار على المستويين الكلي والجزئي. ومن ناحية أخرى ، تحاول المؤسسات الاقتصادية توفير السلامة المهنية للحفاظ على الصحة والحفاظ على الروح المعنوية للأفراد العاملين. ويتأثر العاملون النفسيون من خلال الظروف المادية والاجتماعية لبيئة العمل، يمكن أن يكون هذا التأثير إيجابيا ناتج عن الوضع الاجتماعي للعامل مع رفاقه في العمل أو سلبي كتعرضه لصدمات نفسية أو حوادث مهنية و انه يجب على المؤسسة تدارك هذه الآثار والتخفيف منها من خلال اتخاذ تدابير وقائية وعلاجية، بما في ذلك **الأمن الصناعي والسلامة المهنية.**

ونقصد –**بالسلامة المهنية:** " سلامة الفرد من الحوادث وتجنبه الإصابة بها، زيادة على حماية مقومات الإنتاج المادية من التلف نتيجة لتلك الحوادث، وذلك باتخاذ كافة التدابير الوقائية. (الفضل، 2006)

–**والأمن الصناعي:** يمثل " توفير بيئة آمنة، خالية من العوامل التي تؤدي إلى أسباب الخطر إذ يجب على المؤسسة أن تحرص على الوقاية دائما بدلا من تحمل تكاليف العلاج، وتفادي ما ينجر عنها من

ضغوطات نفسية بالنسبة للعامل. (الفضل، 2006) و أيضا من الضروري تطوير برنامج حماية يمكن تصنيفها على النحو التالي:

البرامج الوقائية منها:

- ✓ تنفيذ الفحوصات الطبية الدورية وإعداد وتقديم الاستشارات والإرشادات الصحية.
- ✓ مراقبة شروط الصحة والنظافة والسلامة في العمل وتجهيز الطاقم الطبي والتمريض المؤهل.
- ✓ تجهيز المعدات والإمدادات اللازمة لاستخدامها في حالات الطوارئ، بما في ذلك توفير أجهزة الإنذار المبكر، وتركيب مخارج طوارئ متعددة ، وتوفير ظروف عمل مناسبة مثل الإضاءة والتهوية.

البرامج العلاجية: منها:

- ✓ اعتماد برنامج للإسعاف الفوري.
- ✓ توضيح المزايا الشاملة من خلال التأمين الاجتماعي والتعويض.

الهدف من تطوير هذا البرنامج هو الحفاظ على الموارد البشرية وصحتها، بما في ذلك ليس فقط الجوانب الجسدية ولكن أيضًا الجوانب النفسية ، حيث أن لها تأثيرًا كبيرًا على الأداء والإنجاز الوظيفي، و ايضا لما تقوم به من تحفيز وإرضاء لهذا المورد البشري.

الفرع الرابع– طرق قياس تكلفة الاستثمار في رأس المال البشري:

تشير التكلفة في المحاسبة الإدارية إلى التضحية بالموارد التي تم التخلي عنها من أجل تحقيق هدف معين، أي تبادل أصول الشركة لخدمات الموظفين أو العمل نفسه. (صالح، 2009)

فيما يتعلق بمجال الاستثمار، تمثل التكاليف المصاريف التي تم تحملها نتيجة القيام ببعض الأنشطة التي ستحقق فوائد في المستقبل وبالتالي تمثل تكلفة الاستثمار في رأس المال البشري"إجمالي التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند الحصول على الموارد البشرية أو استبدالها أو تطويرها عن طريق التدريب والتعليم وغيرها من الأساليب "ويتم تحديد هذه التكلفة وقياسها من خلال استخدام بعض الطرق (حسن ع.، 2015) نذكر منها:

أولا: طريقة التكلفة الأصلية:

تُعرف أيضًا باسم التكلفة التاريخية ، وتمثل التكاليف الإدارية المختلفة التي تتكبدها المؤسسة من اكتساب المواهب إلى تكاليف التطوير والتحفيز ، كما هو موضح في **الرسم البياني التالي:**

الشكل : (3) نموذج التكلفة الأصلية للموارد البشرية

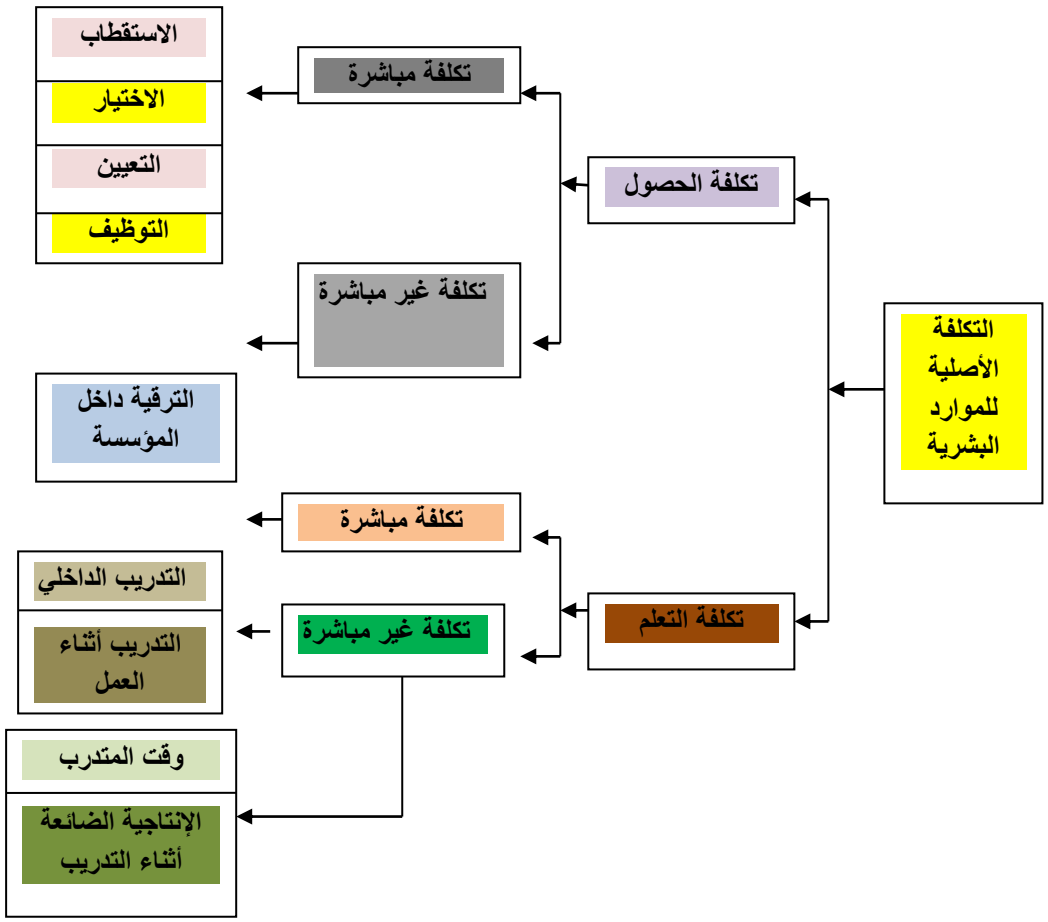

المصدر: محمد عبد الفتاح العشماوي ، " قياس تكلفة الموارد البشرية –المفاهيم وطرق القياس–"، المؤتمر العربي الأول: إدارة الموارد البشرية –الاتجاهات المعاصرة والحديثة –، القاهرة، 2007 ،ص 99

من خلال الشكل (3):نلاحظ أن التكلفة الأصلية للموارد البشرية مقسمة إلى تكليف توريد خارج الاستخدام للأفراد المتمثلة في تكلفة الحصول و إلى تكاليف تحويل داخلية المتمثلة في تكاليف التعلم والأولى تنقسم إلى تكلفة مباشرة تتمثل في اكتساب رأس المال البشري و الحصول عليه و تنحصر في تكاليف الاستقطاب تكاليف الاختيار و تكاليف التعيين و أيضا التوظيف و إلى تكلفة غير مباشرة تتمثل في الترقية داخل المؤسسة أما الثانية و التي هي مصاريف التعلم تنقسم إلى تكلفة غير مباشرة تتمثل في تكاليف التدريب الداخلي و التدريب أثناء العمل أي هي عبارة عن مصاريف إعداد و صنع المورد البشري بطريقة تحقق إنتاجية عظيمة للمؤسسة و تنقسم أيضا إلى تكاليف غير مباشرة تتمثل في الإنتاجية و الوقت الضائعين أثناء فترة التدريب السابق و كيفية التخفيف من آثارهما .

ثانيا: طريقة التكلفة الاستبدالية (تكلفة الإحلال)

تشمل التكاليف التي تتحملها المنظمة عند استبدال عامل بآخر يمكنه أداء نفس المهمة و تشمل التكاليف المرتبطة بتدريب الأفراد الجدد أو العمال الأكبر سنًا الذين يحتاجون إلى التدريب. و أيضا تكاليف ساعات عمل المدرب في حالة الاستعانة بمدرب يكون في الأصل عامل و يكون هو الشخص الوحيد المسؤول عن المرافق ومهام التدريب وجميع تكاليف المعدات إذا لزم الأمر (حلوة، 2003) . وتتضح عناصر هذه التكلفة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): نموذج تكلفة الإحلال.

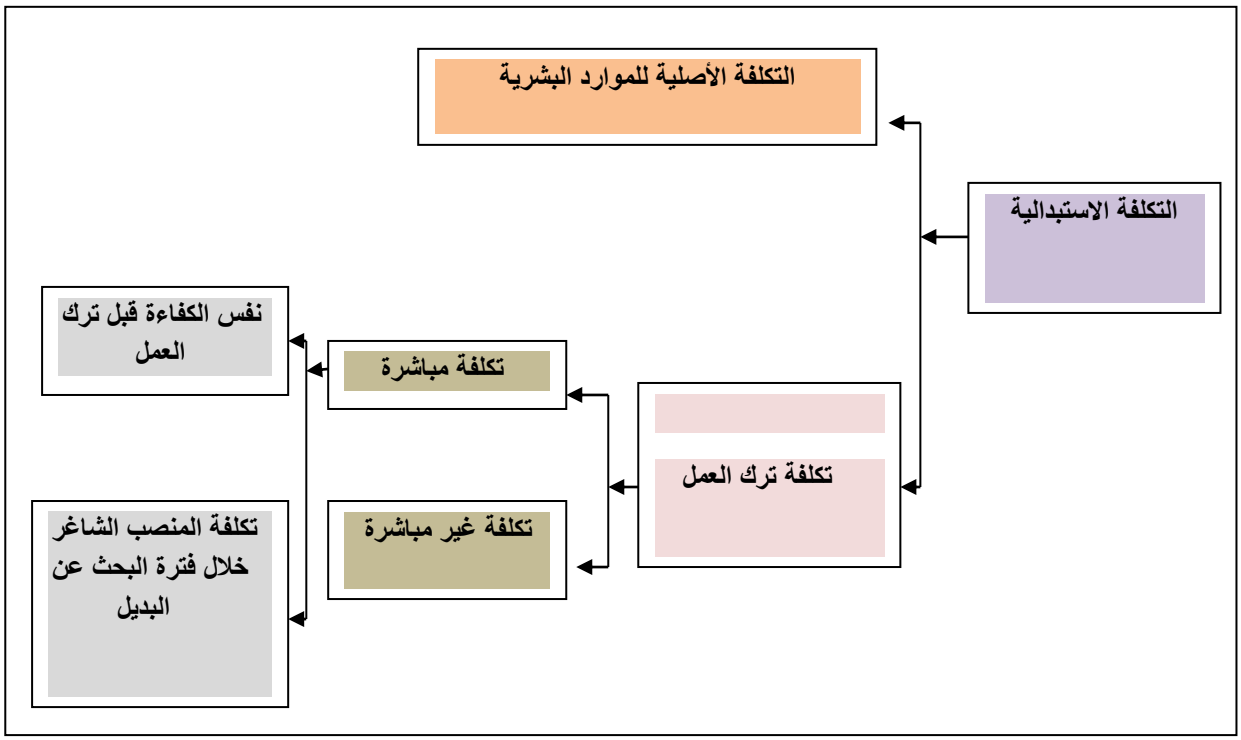

المصدر: محمد عبد الفتاح العشماوي ، " قياس تكلفة الموارد البشرية –المفاهيم وطرق القياس–"، المؤتمر العربي الأول: إدارة الموارد البشرية –الاتجاهات المعاصرة والحديثة –، القاهرة، 2007 ،ص 105.

من الشكل رقم 4 يلاحظ أن هذا النموذج يضم:

✓ تكلفة الحصول على الموارد البشرية: يمثل جميع التكاليف التي تتحملها المنظمة لاكتساب المواهب وتوظيفها.

✓ تكلفة التعلم والتدريب: يمثل تكلفة تطوير الكفاءات والمهارات وتطوير الأداء البشري.

✓ تكلفة ترك العمل: ويشمل ذلك تعويض ترك الخدمة وتكاليف تأهيل وإعداد أفراد جدد ليحلوا محل المتقاعدين أو الذين تركوا العمل و أيضا التكاليف الناتجة عن خسارة العمل والدخل الذي يمكن تحقيقه إذا لم يترك الفرد العمل في المنشأة.

ثالثا: طريقة الفرصة البديلة:

وهي تمثل التكلفة الافتراضية ، أو تكلفة اكتساب المواهب الماهرة أو النادرة ، وتكاليف استقطاب عمال جدد، وجذبهم، وتعيينهم، وتدريبهم لملء الوظائف الشاغرة ، وتحمل تكاليف التعويض، (حلوة، 2003) في حين أن هذه العملية هي قياس نشاط استثمار رأس المال البشري من حيث تحديد التكاليف الرئيسية، إلا أن هناك جانبًا آخر من تلك العملية يرتبط بها و يتمثل في العائد المتوقع من هذا الاستثمار.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

تتمتع بعض البلدان بنمو اقتصادي مرتفع، في حين تعاني بلدان أخرى من انخفاض معدلات النمو إلى أدنى المستويات . النمو الاقتصادي هو مصطلح جديد نسبيا في تاريخ البشرية، إلى جانب ظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي والتغيرات التكنولوجية المستمرة اللاحقة وتراكم رأس المال الذي أدى إلى التحول الأساسي للمجتمع، كان هذا النظام مجتمعا بدائيا يبحث عن وسائل الرزق والبقاء ، والتي لم تهتم بحجم أو وتيرة الزيادة. تزامن المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنهجي ، بدءا من النظرية الكلاسيكية ، واستمر لفترة طويلة دون مراعاة جودة الدولة المتقدمة ، فكل مجتمع مهتم و يبحث عن كيفية زيادة حجم السلع والخدمات التي تنتجها الوحدات والمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و أنواعه

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.(موريس، 1979)

الفرع الأول:مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي :

تعددت التعريفات حول النمو الاقتصادي، لنذكر منها ما يلي :

عرف الاقتصادي **فرانسوا بيرو**(Fançois Perroux)النمو الاقتصادي أنه : الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي لقيمة الحقيقية" (Pierre Robert, 2010:02)

وعرفه **سيمون كوزنت** (Simon Kuzent) على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها (Pierre Robert2010:02)

كما يعتبر البعض أن النمو الاقتصادي هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد (عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2000: 51) .

عُرَّف النمو الاقتصادي على أنه: حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة.

كما عُرف أيضا: توسيع قدرة الاقتصاد على الإنتاج الناتج الإجمالي المحلي الكامن خلال الزمن يحدث التوسع في الناتج الكامن عندما تحدث زيادة في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، أو عندما يحدث تقدم تكنولوجي. و يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات .(منصور، 2000)

من تعريف النمو الاقتصادي يمكننا استخلاص ما يلي:

✓ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي.

✓ الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد تكون زيادة حقيقية وليست نقدية. أي أن الزيادة التي تتحقق لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

-ومما سبق يتبين أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل من ناحية أخرى.(منصور، 2000)

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي:

-**أنواع النمو الاقتصادي**(أمين، 1978)

بصفة عامة يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:

أولا: النمو التلقائي (الطبيعي):

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

-التقسيم الاجتماعي للعمل.

-النمو وتطور نظرياته في الفكر الاقتصادي.

-سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.

-حدوث تراكم لرأس المال.

-تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر ونتيجة له في آن واحد.

ثانيا: النمو العابر:

النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ثالثا : النمو المخطط:

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط ويتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان و لتالي يرتفع الدخل الفردي.

المطلب الثاني:نظريات النمو الاقتصادي:

الفرع الاول–النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية:

ظهر التفكير الكلاسيكي في أواخر 18 وأوائل القرن ال19 – وهذا هو ، في عصر الثورة الصناعية الأوروبية–وسميث ، ومالتوس ، وريكاردو ، وكذلك ماركس يعتبرون من روادها الأكثر أهمية ، الذين كانوا مهتمين في مشاكل النمو على المستوى الكلي ، ومشاكل توزيع الدخل بين الأجور والأرباح.

أدم سميث1790–1723)Smith Adam(:

آدم سميث) بالإنجليزية(Adam Smith) :(يونيو 17 – 1723 يوليو1790) :فيلسوف أخلاقي وعالم اقتصاد اسكتلندي. يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي .اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين :نظرية المشاعر الأخلاقية، وكتاب (بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها) وهو من أهم آثاره، وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث وقد اشتهر اختصارًا، باسم ثروة الأمم دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة ، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة.

2–توماس (https://ar.wikipedia.org/wiki/توماس_روبرت_مالتوس) روبرت مالتوس بالإنجليزية : (Thomas Malthus) 14فبراير1834 – 1766**:** باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي، مالتوس

مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني .في العصر الحديث يتم مناداته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت.

3- ريكاردو: (https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/14/ديفيد_ريكاردو/ ، 2015) اقتصادي وسياسي إنجليزي، يعد من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية.

4-كارل هانريش ماركس(https://ar.wikipedia.org/wiki/كارل_ماركس) :ولد في ترير في 5 مايو - 1818 وتوفي في لندن في 14 مارس 1883 فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني، درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين . كتاباته الأشهر هي البيان الشيوعي ورأس المال بأجزائه الثلاثة. كان لفكره السياسي والفلسفي تأثير هائل على التاريخ الفكري والاقتصادي العالمي واستُخدم اسمه للتعبير عن مدرسةٍ فكرية كثيرة التطورات وهي المدرسة الماركسية.

أهم أفكار الكلاسيكيون :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (القريشي م.، االتنمية الاقتصادية - نظريات و سياسات و موضوعات -، 2007) يعتقد الكلاسيكيون أن الإنتاج هو دالة على العوامل التالية:

✓ العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي ومعدل النمو ، لأن أي تغيير في العوامل السابقة يؤدي إلى تغيير في الإنتاج ، ويعتقدون أن الموارد الطبيعية ثابتة والعوامل المتبقية متغيرة ، ولهذا السبب تخضع عملية إنتاج الأراضي الزراعية لقانون تخفيض الغلة ، ويتحقق هذا القانون على أساس ثبات رأس المال ، واتفق رواده أيضا على أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم تقنيات الإنتاج وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار). هذا يعتمد على الربح ، وبالتالي الربح هو مصدر تراكم رأس المال.

✓ اتفق الرواد على وجود علاقة بين النمو السكاني وتراكم رأس المال ، بحجة أن الزيادة في تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة حجم السكان (علاقة طردية) ، بينما توجد في نفس الوقت علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال و أيضا تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى ظاهرة انخفاض الغلة في الزراعة مع بعض العوامل وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ، وانخفاض الأجور ، وانخفاض الأرباح ، والمدخرات ، وفي النهاية تكوين رأس المال. (رشيد، 2013)

✓ توصل روادها إلى استنتاج مفاده أن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وتميل إلى الانخفاض مع اشتداد المنافسة لزيادة تراكم رأس المال ، واعتقد الكلاسيكيون أن توسع السوق كان عاملا مساعدا في

توسع الاقتصاد ، أن حالة الثبات أو الركود هي عملية تراكم للرأسماليين بسبب نقص الموارد الطبيعية والمنافسة بين الرأسماليين.

✓ أكدوا أن التنمية الاقتصادية تتحقق بنظام مستقر في جميع مجالاته ، السياسية، الاجتماعية... كانوا يعتقدون أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ولنجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية : (خشيب، النمو الاقتصادي و مفاهيم و نظريات)

✓ تجاهل الطبقة الوسطى .

✓ إهمال القطاع العام.

✓ إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.

✓ القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.

✓ خطأ النظر إلى الأجور والأرباح: في الواقع ، لم تنخفض الأجور إلى مستوى الاكتفاء الذاتي، ولم تصل البلدان المتقدمة إلى مستوى الركود الدائم.

✓ عدم واقعية مفهوم عملية النمو: افترضت الكلاسيكية حالة من الراحة مع تغييرات تدور حول نقطة توازن ثابتة أي أن الكلاسيكيين افترضوا أن بعض النمو يحدث في شكل ثابت معين ، كما في حالة نمو الأشجار ، وفي الواقع يعتمد هذا التفسير على عملية النمو الاقتصادي كما هو اليوم.

الفرع الثاني–النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال.

1–الفريد مارشال بالإنجليزية Alfred Marshall :اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره. اشتهر بكتابه «مبادئ الاقتصاد» (1890) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج، (https://ar.wikipedia.org/wiki/الفريد_مارشال) ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:) خشيب /https://www.alukah.net/culture/0/79854 , جلال–خشيب /كتاب–النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي(2014 ,16/12/2014/

✓ النمو الاقتصادي هو عملية مترابطة لها تأثير إيجابي متبادل ، بالإضافة إلى أنها تكون أيضا متكاملة ومتوافقة ، ونمو قطاع معين يجعل القطاعات الأخرى تنمو أيضا. لتبرز فكرة مارشال أكثر ، المعروفة باسم الثراء الخارجي كما أن نمو إنتاج الدولة يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة للأجور والأرباح.

✓ يعتمد النمو الاقتصادي على كمية عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

✓ أما بالنسبة لعنصر العمل ، فهناك نظرية تربط التغيرات في السكان بحجم القوى العاملة ، مشيرة إلى أهمية التناسب بين الزيادة في عدد السكان أو القوى العاملة وحجم الموارد الطبيعية المتاحة.

✓ أما بالنسبة لرأس المال ، فإن الكلاسيكية الجديدة تعتبر عملية النمو نتيجة لتفاعل تراكم رأس المال والنمو السكاني ، وزيادة تكوين رأس المال تعني زيادة في المعروض من رأس المال ، مما يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة ، بحيث يزيد الاستثمار ، ويزيد الإنتاج ، ويتحقق النمو الاقتصادي. فيما يتعلق بدور المدخرات في توجيه الاستثمار ، فإن الكلاسيكية الجديدة هي ممارسة راسخة في البلدان التي تتجه نحو التقدم وبالتالي تأخذ عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا.

✓ بالنسبة لعناصر التنظيم ، يعتقد مؤيدو النظرية أن المنظمين يشغلون التطور التكنولوجي بطريقة تنكر وجود القصور الذاتي في عملية التطوير وتكون قادرة على الابتكار والتجديد باستمرار.

✓ وصف مارشال أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق مباشرة إنما تدريجيًّا وفي هذا الصدد ، تستخدم الكلاسيكية الجديدة طريقة التحليل القائمة على فكرة التوازن الجزئي الثابت ، حيث يهتمون بالمشاكل في المجال القصير ، والتي تبين أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو بشكل تدريجي و يكون متسق ومتداخل و يتفاعل ايجابيا مع المشاريع الأخرى.

✓ أن النُمو الاقتصادي يح تاج التركيز على التخصص وتقسيم العمل و التجارة الحرة.

نقد النظرية النيوكلاسيكية:

أهم الانتقادات الموجهة إليها :(خشيب، النمو الاقتصادي و مفاهيم و نظريات)

✓ التركيز على الجوانب الاقتصادية لتحقيق النمو والتنمية ، وتجاهل الجوانب الأخرى غير المهمة ، مثل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

✓ الاهتمام بالقضايا الاقتصادية على المدى القصير دون الإشارة إلى ما يحدث على المدى الطويل.

✓ فرضية التجارة الحرة هو الشيء الذي لم يكن من السهل تطبيقها في وجود تدخل الحكومة والحواجز التجارية, خصوصا بعد الثلاثينيات من القرن ال 20.

الفرع الثالث–النُمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بفكرة الخبير الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883- 1946) ، الذي كان قادرا على تطوير حل مناسب للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1932-1929) وفقا لهذه النظرية ، يرتبط قانون نمو الدخل القومي بنظرية المضاعف ، حيث يزداد الدخل القومي بمضاعفات الزيادة في الإنفاق الاستثماري ويزداد مع الميل الحدي للاستهلاك.

1-جون مينارد كينز أو بارون كينز الأول بالإنجليزية (John Maynard Keynes) : «5 جزيران/يونيو 1883 - 21 نيسان/أبريل 1946» اقتصادي إنجليزي ساهمت أفكاره في إحداثِ تغييرٍ جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنّه مُنقذ الفردية الرأسمالية من انتشار البطالة نتيجة إيمانه بأنّ عدم معالجة هذه المُشكلة سيؤدي لتحكم الأنظمة الاستبدادية في العالم الغربي. (https://ar.wikipedia.org/wiki/جون_مينارد_كينز)

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي: (خشيب، النمو الاقتصادي و مفاهيم و نظريات)

- ✓ **معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth** ، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- ✓ **معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth**، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- ✓ **معدل النمو الطبيعي (GN)** هو الحد الأقصى لمعدل النمو بسبب التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال ونمو القوى العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ، وهو تكافؤ بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المطلوب. وأن يتعادل أيضًا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المسؤولين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد، حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس) أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي (بصورة مؤقتة)، فإن كِلا المعدلين يمكن أن يكونا متعادلين ، ويمثل المعدل الطبيعي الحد الأقصى لمعدل النمو ، وبالتالي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الفعلي المعدل الطبيعي على نحو غير محدود.

نقد النظرية الكينزية : (https://www.ta3limkom.com/زينو_بكوش/2022/10/22، 2022)

- ✓ لم تتعرض نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية و لكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط.
- ✓ ليست نظرية عامة , جاءت بهدف واحد فقط و هو حل الأزمة فقط.

✓ رأى كينز أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيا في التأثير على الطلب، يعتقد العديد من الاقتصاديين الآن أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورا مهما في تشكيل منحنى الطلب.

✓ صعوبة إجراء تحسينات في السياسة المالية للتأثير بشكل كاف على الطلب لضمان نمو مستقر.

✓ تم توجيه انتقادات كبيرة للنظرية الكينزية من حيث ضخ الأموال والإنفاق الحكومي على المشاريع وتحقيق الأرباح المكتسبة ، والتي من المستحيل تقليلها بعد الركود .(https://moodle.univ-ouargla.dz/course/1 année license/الفكر_الاقتصادي_الكينزي)

✓ يرى بعض الاقتصاديين أن الناس يرون أن تخفيض الضرائب (مصحوبا بالإنفاق الحكومي) مؤقت وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق. وعلاوة على ذلك، لأنهم (على العكس من ذلك) يدخرون تحسبا لزيادة ضريبية أخرى، فهذا يعني أن سياسة التوسع غير فعالة.

الفرع الرابع–النُّمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

في نظريته للنمو الاقتصادي ، اعتمد كارل ماركس آراء الرأسماليين ، واستندت نظريته في هذا الصدد إلى فرضيات تتعلق بطبيعة الوظائف التي يؤديها الإنتاج في المجتمع ، وكذلك أنواع الابتكارات والاختراعات بشكل عام ، بالإضافة الى طرق تراكم رأس المال ، وأيضا المعدلات السائدة للأجور والأرباح .

1–كارل هانريش ماركس (https://ar.wikipedia.org/wiki/كارل_ماركس)

ولد في ترير في 5 مايو – 1818 وتوفي في لندن في 14 مارس(1883 ؛فيلسوف وناقد للاقتصاد السياسي ومؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي وصحفي وثوري اشتراكي ألماني؛ درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين. خلال حياته طوّر أفكاره بالتعاون مع صديقه فريدرك إنجلز .كتاباته الأشهر هي البيان الشيوعي ورأس المال بأجزائه الثلاثة. كان لفكره السياسي والفلسفي تأثير هائل على التاريخ الفكري والاقتصادي العالمي واستُخدم اسمه للتعبير عن مدرسةٍ فكرية كثيرة التطورات وهي المدرسة الماركسية .

نظريات ماركس والمعروفة بأنّها التفسيرات الماركسية؛ ترى بأن المجتمعات البشرية تتطوّر من خلال الصراع الطبقي ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا الصراع يتجلّى بين الطبقات البرجوازية الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج من جهة والطبقات العاملة المعروفة باسم البروليتاريا وهي الطبقات التي تبيع قوّة عملها من خلال عائد الأجور وتمكين وسائل الإنتاج . (https://moodle.univ-ouargla.dz/course/1 année license/الفكر_الاقتصادي_الكينزي) تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية للنمو ، وفائض القيمة هو فائض الإنتاج للحاجة إلى الاستهلاك ، أي للاستثمار. وأشار ماركس أيضا إلى أن الإدارة المركزية للاقتصاد تعتمد لتحقيق المصلحة العامة ، وقيادة

كل مؤسسة للبحث عن مصالحها الخاصة ، والاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية والقوى العاملة. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- ✓ تنظيم العمل من خلال تقسيم العمل للتعاون ومهارات العمل المثمرة ، والوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والعبودية.
- ✓ معرفة البيئة الجغرافية وكيفية استخدام موارد الثروة الموجودة.
- ✓ الوسائل العلمية والتكنولوجية المطبقة على الإنتاج .

نقد النظرية الماركسية:

الشيء السيئ في ماركس هو أنه يتجاهل دور الطلب في تحديد القيمة المضافة ويحكم أنه يعمل فقط كمحدد للقيمة ، ولا ينكر ادعاء ماركس بأن أجور العمال في اتجاه هبوطي ، لكنه يظهر أن الأجور ترتفع لفترة طويلة دون التأثير على فائض القيمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وهي وجهة نظر ماركسية لنهاية الرأسمالية كانت التوقعات عكس ذلك.

الفرع الخامس–النُّمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت النظرية (الموسوي، 2008) على النمو الاقتصادي الطويل الأجل نتيجة لاستمرار الفجوة الإنمائية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية منها نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986م الذي يركز على تطوير إطار تاريخي لتحقيق التحول الذاتي النوعي في مجال المعرفة والتقدم التكنولوجي أما الأساتذة غريك مانكي ، ودايفيد رومر وديفيد ويل (1992) واستندت أبحاثهم إلى صياغة جديدة لوظائف الإنتاج المرتبطة بالسلاسل الزمنية وإحصاءات النمو للبلدان النامية ويستند إلى أهمية التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشاف والاختراع والابتكار ، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية حيث مجموع معامل مرونة العناصر الثلاثة متساوي مع الواحد الصحيح وبالتالي فإن هذه النظريات السابقة فريدة من نوعها من حيث أنها قسمت رأس المال إلى قسمين: رأس المال المادي ورأس المال البشري بموجب هذه النظرية ، تتم مناقشة المحتوى الأساسي لتطور حياة السكان، وهو ما يتوافق مع مفهوم معدل النمو الضروري لصالح الفقراء ويتمتع الفقراء ، ولا سيما أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر ، بجميع الفوائد المرتبطة بزيادة مساهمة العنصر البشري في مستويات التعليم والصحة والخدمات الأساسية وعمليات الإنتاج.

الفرع السادس–نظرية جوزيف شومبيتر في النُّمو الاقتصادي:

1-جوزيف ألويس شومبيتر عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي .اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد. اشتهر (خشيب، النمو الاقتصادي و مفاهيم و نظريات) بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، و باهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء والتاريخ وعلم الاجتماع لمعالجة المشاكل الاقتصادية في ذلك الوقت يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد. (https://ar.wikipedia.org/wiki/جوزيف_شومبيتر)

أهم أفكاره :

- ✓ يحدث التطور في ظل النظام الرأسمالي في شكل قفزات متقطعة وانفجارات غير متسقة ، مصحوبة بفترة مستمرة من الركود والازدهار على المدى القصير. ويرجع ذلك إلى الابتكارات والتجديدات التي يقوم بها المنظمين ، والتي تزيد من الإنتاج وتعزز النمو الاقتصادي.
- ✓ توقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يعطي المنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- ✓ إعطاء أهمية خاصة للمنظم وأطلق عليه مفتاح تطوير التنمية ، أو "دينامو" المحرك لعجلة التطوير.

يؤثر تطوير المنظم على عادات وتقاليد وذوق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية :

- ✓ استغلال موارد جديدة.
- ✓ استحداث سلع جديدة.
- ✓ استحداث أساليب و طرق إنتاج جديدة.
- ✓ فتح أسواق جديدة و إعادة تنظيم بعض الصناعات.

في تحليله لعملية النمو الاقتصادي ، يؤكد شومبيتر على سيادة المنافسة والتوظيف الكامل للاقتصاد في توازن ثابت يتكرر باستمرار دون وجود صافي الاستثمار أو الاكتظاظ السكاني. حيث إذا وجد المنظمون فرصة مربحة لتمويل استثمارات جديدة ، فستحدث موجة من الاستثمارات نتيجة للابتكار و التجديد فيتم تشغيل مصانع جديدة قائمة وعاملة ، وتجد البضائع طريقها إلى السوق ، وتبدأ موجة من الازدهار ، مدعومة بزيادة الائتمان المصرفي فزيادة في الإنتاج والدخل ، و يعم الرواج ، والزيادة في السلع تخفض الأسعار حيث لن تكون المنشأة القديمة قادرة على التنافس مع المنشأة الجديدة هذه الأخيرة تغلق أبوابه ، ويسود التشاؤم بين المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا.

نقد هذه النظرية:

- ✓ إعطاء المنظمين أهمية مبالغ فيها ؛ لأن الوظيفة الأخيرة تفقد مكانتها مع ظهور مجموعات من الخبراء والمتخصصين.
- ✓ افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يشدد على جوانبها.
- ✓ فرضية التمويل هي من خلال الائتمان المصرفي ، لكن القروض طويلة الأجل في البلدان الرأسمالية لا توفرها البنوك ، ويتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل من خلال الأرباح المحتجزة وإصدار الأسهم والسندات.
- ✓ تجنب التعرض للعقبات التي يمكن أن تعوق عملية النمو ، مثل النمو السكاني ، وانخفاض الغلة ، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم أقل البلدان نموا.

المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي و عوامله المحددة:

الفرع الاول: مقاييس النمو الاقتصادي:

1/ **الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2/ الدخل الوطني الكلي المتوقع:

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.(عجمية، 2000).

3/متوسط نصيب الفرد:

هو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية حيث :

معدل النمو =الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – 1 على الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – 1

هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى. (عجمية، 2000)

4/ **معادلة "Singer"** : حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث:

- ✓ (D) هي فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).
- ✓ تمثل R معدل نمو السكان.
- ✓ حيث قام "Singer" بافتراض أن =6% من الدخل الوطني، و$P=0,2\%$ و$R=1,25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو ($D= -0,5$)، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 %، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.(عجمية، 2000)

الفرع الثاني–العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و عناصره.

جدول رقم (3) العوامل المحددة النمو الاقتصادي

عوامل النمو الاقتصادي	مكونات العوامل
أولاً: العمل والموارد البشرية	حجم العمالة – التعليم (مستوى التعليم و المنظومة التربوية)و المهارات انضباط القوى العاملة
ثانياً: الموارد الطبيعي	مكونات الطبيعية من الموارد الاستخراجية و الغابات و الثروة السمكية
ثالثا: تكوين رأس المال	المصانع و المعدات

رابعا : التغير التقني و الابتكار	المعرفة و الابتكار نوعية الفنيين و من العلماء و التقنيين

من إعداد: اسماعيل محمد، مصادر النمو الاقتصادي 2022.

2-عناصر النمو الاقتصادي: تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل، رأس المال، التقدم التكنولوجي، وهي متغيرات دالة الناتج الكلي :

$$y=f(L, K, T)$$

حيث :

- ✓ Y : هي كمية الناتج الحقيقي .
- ✓ L: حجم خدمات العمل المقدمة.
- ✓ K : حجم الموجودات الرأسمالية.
- ✓ T: مستوى التقدم التكنولوجي.

العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

رأس المال: هو مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين و التي تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى.

التقدم التكنولوجي: وهو عبارة عن مجموع من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، و الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية.(محمد، 2001)

المطلب الرابع: مصادر النمو الاقتصادي :

يعتبر الاستهلاك حافزا رئيسيا للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان على مدى العقود القليلة الماضية حيث ساهم بمعدل مرتفع في نمو الطلب ، و الاستثمار العام والخاص يمكن أن يكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي في العديد من البلدان في المستقبل ، حيث كان الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الإنفاق الاستهلاكي ، العام والخاص. ومن المتوقع أيضا أن تساهم بعض المجالات مثل الخدمات والتصنيع ، التي تعتمد بشكل كبير على المعرفة والتطور التكنولوجي على مستوى الاتصالات والحواسيب والمعلومات. وتشمل مصادر النمو الاقتصادي العوامل الأربعة الرئيسية التالية، بما يشمل:

✓ **العمل والموارد البشرية :** تتكون مدخلات العمل من كميات العمالة ومهارات القوى العاملة، حيث يعتقد العديد من الاقتصاديين أن جودة مدخلات العمل تتمثل في المهارات والمعرفة وانضباط العمل وهي من أهم العناصر في النمو الاقتصادي.(اسماعيل، 2022)

قد يكون لدى الدولة أحدث التقنيات مثل أجهزة الكمبيوتر والآلات ومعدات الصناعات الثقيلة ، ولكنها تحتاج إلى استخدام والحفاظ على قوة عاملة ماهرة ومدربة بانتظام وفعالية في هذا الصدد. وبالتالي ، فإن تطوير مستويات التعليم ومحو الأمية وتطوير الانضباط المهني في النظام الصحي والقوى العاملة، وقدرة الموظفين على استخدام التكنولوجيا في مجال العمل تساهم في زيادة الإنتاجية.

✓ **الموارد الطبيعية :** يُقصد بها الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الأخرى والغابات والمياه والموارد المعدنية والثروة الحيوانية والسمكية.

وفي بعض البلدان المرتفعة الدخل ، تتوافر الموارد الطبيعية إلى حد كبير ، ولكن حيازة هذه الموارد لا ينبغي أن تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي العالمي ، لا سيما في غياب الموظفين الفنيين في هذه المجالات.(اسماعيل، 2022)

✓ **تكوين رأس المال التراكمي :**يشمل رأس المال الملموس الطرق ومحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر وتراكم مخزون جميع المعدات.(اسماعيل، 2022)

✓ **التغير التقني والابتكار :** يعتبر مكوناً أساسيا في النمو الاقتصادي لجميع مستويات الحياة المعيشية، وقد أدى تطور التقنية المتقدمة في مجال الإلكترونيات وتقنيات المعلومات والحاسب الآلي بدرجة كبير إلى إحداث تغييرات في عمليات الإنتاج، وإدخال منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق، حيث ساهمت هذه التقنيات المتطورة في تحسين الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات وكمية الإنتاج.(اسماعيل، 2022)

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار في راس المال البشري :

تمهيد:

بداية من ستينات القرن العشرين، ومع مساهمات كل من (Becker 1964) ، (Barro 2011)، (Lucas 2002و(Barro and Sala Marti 2004) أصبح رأس المال البشري مدمجًا كعامل داخلي في النمو الاقتصادي ، على عكس النظرية الاقتصادية ، حيث كان رأس المال البشري يعتبر فقط عوامل خارجية ، بينما تعتبر الأرض ، والعمل ، والمواطنون عوامل إنتاج فقط لأن رأس المال هنا كان يعتبر العامل الأساسي للإنتاج المستخدم في عملية توليد النمو الاقتصادي. من سمات رأس المال البشري تأثيره المضاعف على إنتاجية العمال ، وعلاوة على ذلك ، عند إضافته إلى رأس المال المادي ، فإنه يزيل تناقص العوائد في غياب التغيير التكنولوجي ويقلل ولكنه يمهد الطريق للنمو طويل الأجل. فعلى المستوى الكلي سيؤدي وجود قوة عاملة أكثر تعليماً إلى زيادة الطاقة الإنتاجية الإجمالية من خلال التكامل مع رأس المال المادي والتأثير على التكنولوجيا والابتكار الفعالية أيضا. نتيجة لذلك ، أصبح إدخال رأس المال البشري في عملية الإنتاج أكثر أهمية ، وتغيرت خصائص وظائف الإنتاج. وهكذا ، ظهرت نظرية رأس المال البشري كعامل مهم في تفسير النمو الاقتصادي.

يساهم الاستثمار في الموارد البشرية في الحد بشكل كبير من البطالة. يعني الاستثمار في الأفراد أي تزويد الأفراد بتعليم جيد ومهارات أفضل بما يتماشى مع احتياجات أصحاب العمل وسوق العمل المحلي حيث المهارات والكفاءات التي يحتاجون إليها مطلوبة و مهمة جدا سواء عن طريق التعليم أو التدريب أو الصحة أو شيء من هذا القبيل ، وبالتالي فإن القوى العاملة المطلوبة في السوق يجب أن تكون ذات مهارات عالية و تعليم جيد و صحة أفضل ، مما يزيد من الإنتاجية.

المطلب الأول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي:

أولا أهمية التعليم : (فيصل)

يشير MarK Blaug انه في اغلب الاقتصاديات و معظم البلدان ، يحصل الأشخاص الأكثر تعليماً على متوسط دخل أعلى ، على الأقل للأشخاص في نفس الفئة العمرية. بمعنى آخر ، يؤدي التعليم الإضافي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي تحسين مستويات المعيشة لفئات كبيرة من المجتمع في سوق عمل شديد التنافسية. ونتيجة لذلك ، يؤدي اكتساب قوة عاملة ذات مهارات أعلى وأكثر تعليماً إلى تغيير منحنى الطلب ، مما يجعل الأفراد الأكثر تعليماً يدفعون أجورًا أعلى ، اعتمادًا على حالة عرض العمالة.

يعتبر التعليم بجميع أنواعه من أهم العوامل في تراكم رأس المال البشري والذي بدوره يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية. حيث في الوقت الحالي له فائدة اكبر من رأس المال المادي لان العمال المتعلمين لهم إنتاجية أعلى من العمال غير المتعلمين.

***شولتز** ، على سبيل المثال ، دعا إلى زيادة فرص التعليم من خلال زيادة الإنفاق على التعليم وأيضا بالإضافة إلى ذلك ،هو يعتبر التعليم استثمارًا بشريًا يبني رأس المال البشري لأنه يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الفردية وتنويع القدرات.

ثانيا: التحليل الاقتصادي للتعليم باعتباره شكلا للاستثمار في راس المال البشري:

يهدف التحليل الاقتصادي للتعليم إلى إظهار العلاقة بين الدخل وتحقيق الربح. ويرى "**آدم سميث**" أن دوره ينعكس في تزويد الأفراد بالمهارات والكفاءات اللازمة لإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية التي تتحول بالجهد البشري إلى سلع وخدمات و يقول:" إن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت، كما أن المواهب تعتبر جزء من ثروته، و من ثروة المجتمع الذي ي نتمي إليه" .(بعيسي)

يتم التعامل معها من خلال أدبيات التنمية البشرية، حيث تعتبر أداة لاكتساب الثقافة، وحقيقة إنسانيَة وأساسيَة تهدف إلى تحسين وضع الفرد ، وحيث يكون التعليم في صميم التنمية و يعتبر جوهرها، ونجاح التعليم يعتمد على تطوير المجتمع بشكل كبير لنظام التعليم في هذا المجتمع.

والتعليم هو مفتاح التقدم، وأداة عصر النهضة، ومصدر لقوة المجتمع و بذلك يعتبر التعليم التنمية وجهين لعملة واحدة يدوران حول العنصر البشري و هدفها تنميته و تطوير هذا من جهة و من جهة أخرى يعتقد شولتز أن الاعتراف بالهدف الاقتصادي للتعليم لا يعني اختيار الغرض الثقافي له لان التأثير الثقافي والاقتصادي يعدان من النتائج المشتركة للعملية التعليمية ، حيث يتم أخذ المساهمة الثقافية للتعليم كمدخل لتحقيق مكاسب اقتصادية.

و التطور التكنولوجي هو أيضا أحد الأسباب الرئيسية وراء رؤيتنا لقطاع التعليم كقطاع إنتاجي بسبب التقنيات الجديدة والحديثة ، ومن أجل تطبيق هذه التقنيات ، نحتاج إلى أفراد أكفاء أصحاب مستوى عالٍ من المهارة والمعرفة والتميز ، قادرين على استيعابها ومعالجتها فكريا وروحيا .

*يركز **شولتز** في تحليله على التعليم الرسمي ، الذي اعتبره استثمارًا ، لأنه يحقق خدمات إنتاجية ذات قيمة اقتصادية ويمكن أن يفسر معظم التباين والاختلافات في الدخل بين الأفراد والمجتمعات. كما يتطلب التعليم كعملية استثمار تدفقًا هائلاً من الموارد ، وتشمل تلك الموارد دخل الطالب المفقود خلال فترة التعليم وتشمل أيضا الموارد اللازمة لتوفير المدارس (يحياوي) .كما يرى أنه من المهم دراسة و تحليل

كل من التكلفة والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم، وفي تفسيره لهما ركز على فائدة الإيرادات المهملة للطالب من جانبين: (الصمد، 2011)

- ✓ إمكانية رؤية دراسات الطالب على أنها عمل، وإمكانية مساهمة هذا العمل في تنمية الطالب.
- ✓ إذا لم يكن الطالب مسجلاً في العملية التعليمية ، فإنه يصبح مشاركًا في القوى العاملة ويمكنه تحقيق الإنتاج أو أداء خدمة ذات قيمة اقتصادية يحصل من خلالها على اجر يفيده و على هذا فانه يستطيع توفير فرصة للالتحاق بالمدرسة .

*أما " **ألفرد مارشال**" ذكر أن التعليم يظهر له تأثير مباشر غير مرئي. هذا لأن التعليم عادة لا يظهر على الفور بل له اثارا في معظم الجوانب كما أكد على القيمة الاقتصادية للتعليم وأكد أنه أكبر أنواع الاستثمارات الرأسمالية تقدر بما تستثمره في الناس .(Perruchet, 2005)

من المعتقد بشكل عام أن التعليم هو محور التقدم والازدهار والتنمية في جميع المجالات بما في ذلك المجال الاقتصادي ، لذلك من المهم للأفراد والمجتمعات أن يهتموا. وهو يبدأ في سن مبكرة ويستمر مع انتقال الفرد إلى الحياة الواقعية ، ويمكن رؤية قيمته في العمل ويمكن الاستفادة منها وتطويرها مع استمرار التعليم في مكان العمل.

ثالثا:الانفاق على التعليم:

المصادر الرئيسية الثلاثة لتمويل التعليم(https://gem-report-2019.unesco.org/) هي الحكومات والجهات المانحة والأسر المعيشية ويقدر التحليل الذي أجري لأغراض هذا التقرير الخاص بالإنفاق السنوي على التعليم بمبلغ 4.7 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم. وينفق من ذلك 3 تريليون دولار أمريكي (65% من المجموع) في البلدان المرتفعة الدخل و 22 مليار دولار أمريكي (0.5 % من المجموع) في البلدان المنخفضة الدخل ، على الرغم من أن المجموعتين متساويتان تقريباً في عدد الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة. ويمثل إنفاق الحكومات 79 % من الإنفاق الكلي بينما يمثل إنفاق الأسر المعيشية 21 %. ويمثل إنفاق المانحين 12 % من مجموع نفقات التعليم في البلدان المنخفضة الدخل و 2% في البلدان المتوسطة الدخل الأدنى.

الشكل (5) : إنفاق الحكومة على التعليم:

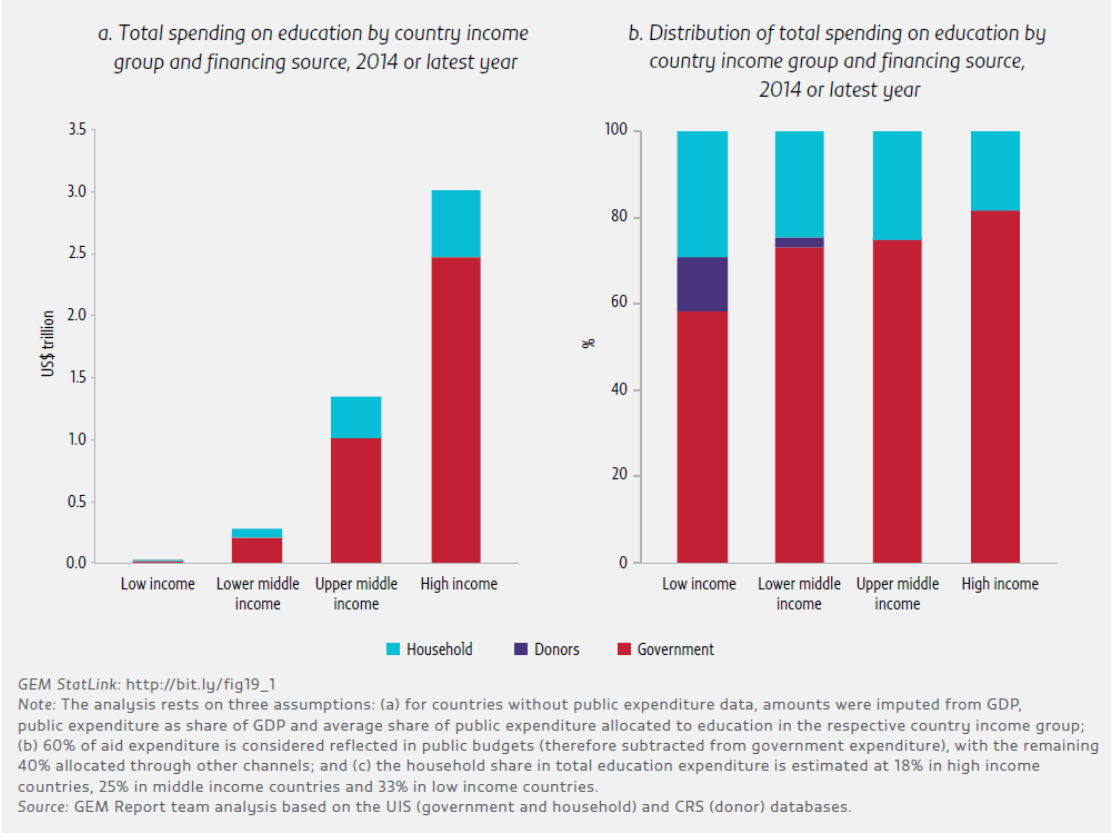

Source: GEM report team analysisbased on the UIS(government and household).

وعلى الصعيد العالمي، كان متوسط الإنفاق على التعليم العام 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، وهو أعلى من الحد الأدنى المعياري البالغ 4% والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 ؛ وحسب المناطق، تراوح الإنفاق على التعليم بين 3.4 % في شرق وجنوب شرق آسيا و 5.1 % في أمريكا اللاتينية.

ويبلغ متوسط حصة نفقات التعليم العام المخصصة للتعليم الابتدائي 35 %، في نطاق يتراوح بين 47 % في البلدان المنخفضة الدخل و 26 % في البلدان المرتفعة الدخل. وخُصص متوسط عالمي بمعدل 35 % من مجموع نفقات التعليم للتعليم الثانوي؛ في نطاق يتراوح بين 27 % في البلدان المنخفضة الدخل و 37 % في البلدان المرتفعة الدخل. وتنفق البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية نفس المبلغ لكل تلميذ في مرحلتي التعليم الابتدائي وما بعد الثانوي. وتنفق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على كل طالب بعد المرحلة الثانوية عشرة أضعاف ما تنفقه على كل تلميذ في المرحلة الابتدائية.

تنفق الدول العربية في المتوسط 4.5 %من الناتج الإجمالي المحلي على التعليم حيث تعتبر:

- ✓ السعودية أكثر الدول إنفاقا (حكوميا) على التعليم من الناتج الإجمالي المحلي حيث يمثل 9.5%
- ✓ مصر 4.1%.
- ✓ المغرب 5%
- ✓ الأردن5%
- ✓ تونس 7%

المطلب الثاني: العلاقة بين التكوين و النمو الاقتصادي

أولا- اهمية التكوين:

يعتبر التكوين خياراً استراتيجياً للجهات التي تسعى إلى تلبية احتياجات وظائفها وإعداد مدرائها التنفيذيين البشريين للتطورات والتغييرات التي تحدث في مجال العمل ، كما أنه مصدر مهم لاحتياطيات الموارد. و هناك علاقة وثيقة بين التكوين وتنمية الموارد البشرية ، وتستند تنمية الموارد البشرية على وجود الكفاءة الفائقة في المديرين الذين تم صقلهم من خلال أساليب التكوين المتقدمة واكتسبوا مهارات خاصة وخبرات ممتازة. وهذا كله يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وله تأثير إيجابي ومباشر على التنمية البشرية للعاملين في هذه المنشآت و على التنمية الاقتصادية للصناعة التي ينتمون إليها، و أيضا على التنمية الاقتصادية للمجتمع، والأمة ككل.

أوصت دراسة بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" أنتجها مركز الأبحاث التابع للغرفة التجارية بالرياض بضرورة البحث عن حصرا للاحتياجات العمل الحالية والمستقبلية في جميع الأنشطة المحددة لسوق العمل، وللتأكد من أن المناهج التعليمية والبرامج التدريبية مصممة في ضوءها .أظهرت هذه الدراسة أن عملية تنمية الموارد البشرية تنطوي على جانبين لا ينفصلان عن بعضهما البعض ومتكاملان يهتمان باكتساب المعرفة الأكاديمية والخبرات والمهارات التي تشكل جانب التأهيل، وثانيا قضايا العمل و العمالة وهذان الجانبان هما الأساس لتشكيل محددات الاستثمار في رأس المال البشري.

إستراتيجية التكوين:

1-مفهوم الإستراتيجية:

هي "مجموعة من القرارات و النشاطات المتعلقة باختيار الوسائل و الاعتماد علي الموارد من أجل تحقيق هدف معين."

وتعرف أيضا بأنها أساسيات القيادة التي تسير بشكل منتظم دون خلل وأصل هذه الكلمة يعود إلى أصل عسكري ،ولكن بمرور الوقت تم استخدامها في الكثير من المجالات سواء في التسويق أو الإدارة وغير

ذلك، و يمكن تعريفها أيضا بأنها عبارة عن مجموعة الأساسيات المتعلقة بمجال معين والذي يتم وفقا له اختيار القرارات الفعالة وفقا للخطط المحكمة التي تعتمد في جوهرها على وجود إستراتيجية ناجحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. (مصطفى م.، 2003)

2-أهداف وغايات الإستراتيجية:

إن تحقيق هدف من التكوين المهني سيكون عن طريق إستراتجية تقوم على عدة أهداف و المتمثلة في:

- ✓ **الهدف الأول:** إعداد المديرين التنفيذيين التقنيين لمتطلبات عالم العمل سريع التغير و تمليكهم مهارات عالية حيث يكونون قادرين على المنافسة في السوق
- ✓ **الهدف الثاني:**أن البرنامج التكويني يجب أن يعالج تمليك المتربصين والممتهنين ميزات الوظيفة الرئيسية التي تسمح للخريجين بالاندماج بسهولة في عالم العمل والتنقل بين المؤسسات والقطاعات الصناعية والمهن المختلفة حسب تطلعاتهم وطموحاتهم.

وتهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى زيادة كفاءة مؤسسات التدريب المهني بسبب الإنفاق إذ أن هناك إنفاق حكومي كبير على مؤسسات التكوين المهني وينبغي معرفة مردود هذا الإنفاق من حيث الكمية والنوعية ويجب أن تكون تكلفة هذه النفقات معروفة في جميع النواحي لذلك ، يجب أن تستمر مؤسسات التدريب المهني في تحسين قدراتها وفعالياتها مع الحفاظ على جودة المخرجات وتطويرها و البحث عن الجودة الجيدة والاستخدام الفعال للبنية التحتية مع التركيز على مبادئ المحاسبة .

ولذلك ، يتم تحقيق أهداف التكوين المهني من خلال استراتيجية تقوم على إنها تحاول تحقيق الهدف الأول، وهو إعداد الكوادر التنفيذيين التقنيين القادرين على تلبية متطلبات عالم العمل المتغير و الذين لديهم مهارات على مستوى تنافسي في الأسواق العالمية.

ثانيا-: التحليل الاقتصادي للتكوين كشكل من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري:

يهدف التحليل الاقتصادي للتكوين إلى توضيح العلاقة بين التكوين وتوليد الإيرادات المؤسسية. فبالنسبة للمفكر " **بيكر**" بدأ تفسيره من خلال تحليل انعكاسات الاستثمار و تفسيرها في رأس المال البشري عن طريق التدريب في المؤسسة وعلى المداخيل بالاعتماد على نظرية سلوك المؤسسة، وهذا قسم التدريب إلى نوعين أساسيين، التدريب العام والتدريب الخاص .(Becker، 1975)

- ✓ **التدريب العام:** إنه يمثل التكوين الذي يدرب الفرد جيدا ليزيد من الإنتاجية الحدية له ، في المؤسسة أو المؤسسة الأخرى التي يتم تدريب الفرد فيها أي الوكالة الأخرى التي قد يعمل لديها حيث يرى "بيكر" بأن السلوك العقلاني للمؤسسة هو التدريب عندما لا تستطيع تحمله . في معظم الحالات ، يقوم الأفراد

المدربون بتغطية تكلفة التدريب بقبول معدل أجر أقل من المعتاد طوال مدة التدريب ، وقد تكسب المؤسسات التعليمية إيرادات إضافية في توفير هذا النوع من التدريب إذا زاد الإنتاج الحدي للمتدرب عن الأجر الممنوح له.

✓ **التدريب الخاص:** إنه التدريب أو التكوين الذي يزيد الإنتاجية الحدية للأفراد في المنظمة بعد التدريب على مستوى أعلى من إنتاجيتهم. إذا ما عمل في وكالة أخرى مثل: تدريب عامل جديد على آلة إنتاجية أو تدريب عامل على نوع متخصص من التكنولوجيا وغيرها، تجري المؤسسات التعليمية هذا النوع من التدريب وتدفع مقابله. و تنتظر المؤسسات عائدًا محتملاً أكبر من هذا الاستثمار ، حيث تساهم الخبرة المكتسبة من قبل المتدربين في زيادة الإنتاجية .

المطلب الثالث: العلاقة بين الصحة و النمو الاقتصادي

أولا –الاستثمار في الصحة وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

في الماضي، كان القطاع الصحي يعتبر غير منتج وأي استثمار أو إنفاق فيه كان يعتبر تحويلاً أو إنفاقًا استهلاكيًا فقط. غير انه منذ بداية العقد الأول أصبح يحظى قطاع الصحة بأهمية كبيرة في العديد من الدول ، فهو القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تُترجم إلى حجم الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع ضمن الموازنة العامة.

أولا– إدراج بعد الصحة ضمن نماذج ودراسات النمو الاقتصادي:

تعتبر الصحة أو الإنفاق والاستثمار فيها من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي من المنطقي أن ترتبط صحة الفرد بالإنتاجية والأداء الاقتصادي ، فالمجتمعات التي تشهد تحسينات في مستويات الصحة العامة ستحقق معدلات نمو مقبولة أو عالية ، بالرغم من أن انتشار الأمراض وعدم الاهتمام بالرعاية الصحية يعرقلان جهود التنمية وينقصان من الأداء الاقتصادي في البلدان النامية.

ومن هنا يتضح أنه هناك قنوات لتأثر الإنفاق العام على الصحة على النمو الاقتصادي، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل(6) : قنوات تأثير الإنفاق العام على قطاع الصحة على النمو الاقتصادي:

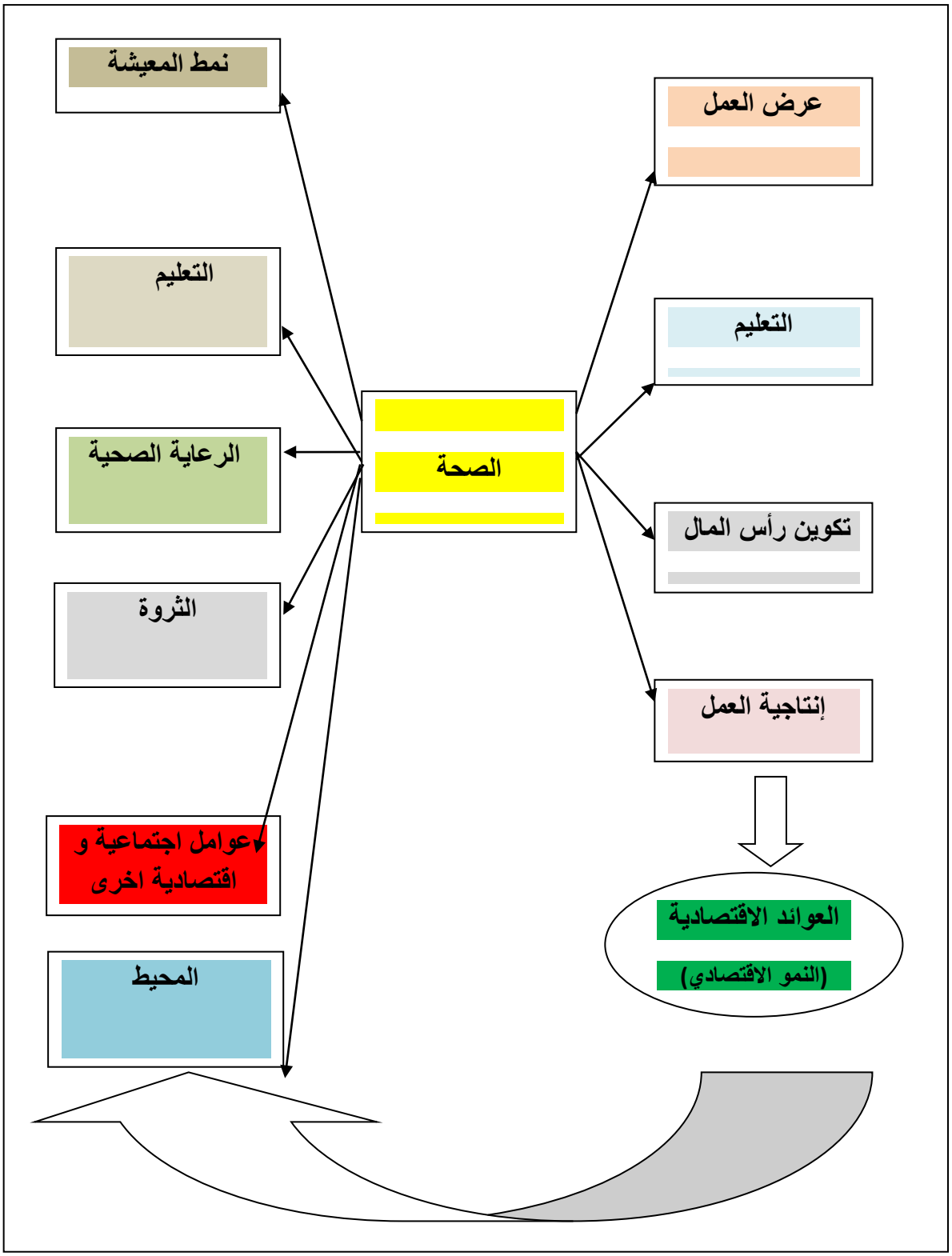

Source : Robert Price, al, Spending Efficiency in Health Care and Economic Growth, OSAKA Ecoomics Papers, vol .58, N02, September 2008, p:57

ثانيا– التحليل الاقتصادي للصحة كعنصر أساسي في عملية الاستثمار في رأس المال البشري:

تعتبر الصحة مصدرا هاما للمعلومات في عملية الاستثمار في رأس المال البشري. وذلك لأنها تهتم بالأمان الجسدي والفكري من جميع أنواع الأمراض الجسدية والنفسية التي تؤثر سلبا على جهد الإنسان وأدائه مثل انه يمكن أن تحدث الأمراض العقلية كالتعب والإرهاق والضغط النفسي الخ..، مما يؤثر على الكفاءة ويضعفها ويقلل من الدافع في رغبة البشر في العمل أو تجعلهم يتركونه بصفة جزئية أو كلية، و هذا يدل على العلاقة الطردية بين الصحة وتحقيق الفعالية.

لهذه الأسباب وغيرها، تدعو بعض المنظمات الدولية إلى الاهتمام بأهمية الصحة على المستويين الكلي والجزئي. لأن البلدان تحتاج إلى توفير جميع ظروف الرعاية الصحية والظروف البيئية حتى يتمكن الناس من البقاء في صحة جيدة والغرض منه هو امتلاك كفاءة عالية وتطوير المهارات، وينطبق أيضاا على المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق مكاسب إنتاجية وتقليل المشكلات الناجمة عن نقص الوعي أو المعرفة.

وبعد أن كانت الخدمات الطبية مجرد خدمات اجتماعية، وليست ذات طبيعة إنتاجية لا تنفذها المؤسسات والدولة إلا عندما يكون هناك فائض في الميزانية ، جاءت كفاءة الإنتاج لرفع المستوى المناسب للفرد ، وقد تغير هذا الرأي. على الرغم من أنه مجرد مطلب أساسي لحياة بشرية كاملة، إلا أنه عامل فعال ومهم في إنتاج رأس المال البشري. (بعيسي)

وبناء عليه يستخلص أن توفير بيئة آمنة وصحية يعد أمرا مهما لأكثر من سبب، حيث يتضح ذلك من خلال تأثير كل من:

- ✓ الحوادث المتعلقة بالأداء الشخصي والإنتاجية ورضا الموظفين.
- ✓ الإصابات وكيف يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين.
- ✓ تؤثر الحوادث بشكل عام على إنتاجية المنظمة وأدائها، حيث تعد الخسائر الناجمة عن الحوادث والإصابات سببًا رئيسيًا لفقدان الإنتاجية.

ثالثا– الإنفاق على قطاع الصحة :

الإنفاق الصحي:

و حسب المفكر MUSHKIN(1962) (SJ, 1962) الذي يعتبر أول مفكر تطرق لدور الإنفاق على الرعاية الصحية في إنعاش النمو الاقتصادي قال أن الصحة هي رأس مال و بذلك فان الاستثمار في الرعاية الصحية من شانه أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصاديويشير الإنفاق العام على الصحة إلى

الإنفاق على الرعاية الصحية التي تتكبدها الأموال العامة، (من هيئات حكومية وإقليمية ومحلية وخطط للضمان الاجتماعي)، ويشمل تكوين رأس المال العام على الصحة الاستثمار الممول من القطاع العام في المرافق الصحية بالإضافة إلى التحويلات الرأسمالية إلى القطاع الخاص لبناء المستشفيات والمعدات. (حسين، 2019)

ثانيا. تقدير وقياس إنتاجية الإنفاق العام على قطاع الصحة:

تعتبر عملية تقدير إنتاجية الإنفاق العام في قطاع الصحة من المشاكل الرئيسية في مجال اقتصاديات الصحة. لأن النتيجة النهائية للخدمات الصحية هي تحسين وتعزيز المستوى الصحي لأفراد المجتمع الذي يعتبر منتج ذو طبيعة غير مادية، ومن هنا تأتي صعوبة قياس الإنتاجية حيث يجب البحث عن الإنفاق العام على قطاع الصحة وبعض المؤشرات للتغلب على ذلك و من أهمها :

اولا- مؤشرات توقع الحياة والوفيات: وتضم مؤشرين أساسين وهما:

1-**مؤشر توقع الحياة:** يقصد بالعمر المتوقع عند الميلاد عدد السنوات التي يتوقع أن يحياها الطفل حديث الولادة، وذلك في حالة استمرار أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته وانطلاقا من هذا المؤشر يمكن معرفة مستوى الخدمات الصحية، ومن ثم تقدير إنتاجية الإنفاق العام على قطاع الصحة. (الغزالي، اكتوبر 2003)

ومع ذلك ، في الواقع ، يتم تحديد متوسط العمر المتوقع للفرد إلى حد كبير من خلال عوامل أخرى مثل التغذية والسكن والبيئة ، بالإضافة إلى مستوى الخدمات الطبية.

2- **مؤشر معدل الوفيات:** نظرًا لأن الوفيات تعتمد على عوامل أخرى غير مستوى ومقدار الإنفاق على الصحة العامة ، على سبيل المثال الحروب مثلا ، فان مؤشر الوفيات يعتبر مقياسًا غير مباشر لإنتاجية الإنفاق على الصحة العامة.

ومع ذلك ، لا يمكن إغفال أو إنكار أن رداءة الخدمات الطبية أو نقصها يؤدي إلى الوفاة ، لذلك يمكن اعتبار هذا المؤشر كدالة جزئية ونسبية.ويشتمل هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي :(مقداد، 2014)

أ -**مؤشر معدل وفيات الرضع:** ويقصد به عدد وفيات الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة لكل 1000 مولود حي خلال سنة معينة. حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات مستوى الخدمات الصحية ، حيث لا يعكس فقط العوامل الاجتماعية والاقتصادية وظروف كل الدولة ، بل يعكس أيضًا الحالة الصحية ، وهو أحد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

ويمكن إرجاع أي ازدياد في معدل وفيات الرضع إلى عدم الرعاية الجيدة بصحة الأم خلال فترة الحمل بالإضافة إلى ندرة الأطباء المتخصصين في طب التوليد والأمومة.

ب-مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة: يعبر هذا المؤشر على نسبة الأطفال المتوفين قبل بلوغهم سن خمس سنوات وذلك لكل 1000طفل مولود، وبحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{نسبة الاطفال المتوفيين اقل من 5 سنوات خلال فترة معينة}}{\text{مجموع الاطفال اقل من 5سنوات}} \times 1000$$

ولعل أهم سبب لوفيات الأطفال دون سن الخامسة عالميا هي الأمراض وفي مقدمتها مرض الالتهاب الرئوي.

ج- مؤشر وفيات البالغين : ويقيس هذا المؤشر نسبة وفيات الأشخاص البالغين لسن الرشد، وذلك لكل 1000 شخص بالغ.

ثانيا. مؤشرات الخدمات الصحية: مؤشر الخدمات الصحية هو مقياس مباشر لتقدير إنتاجية الإنفاق العام على قطاع الصحة ويستخدم لتحديد مدى وصول أفراد المجتمع إلى الخدمات الصحية. يتضمن هذا المؤشر مؤشرات فرعية تشمل: عدد الأطباء ، عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة.

ثالثا. توزيع الإنفاق العام على قطاع الصحة في بعض دول العالم:

يؤثر الإنفاق العام على قطاع الصحة بشكل كبير على شكل وجودة الخدمات الصحية ، حيث يشمل الإنفاق على قطاع الصحة الإنفاق أو الاستثمار في الخدمات الصحية بالإضافة إلى الإنفاق على الخدمات الصحية.

وإدراكًا لأهمية الإنفاق والاستثمار في قطاع الصحة ، فإن العديد من البلدان ، بدرجات متفاوتة من التقدم ، تخصص موارد كبيرة لهذا القطاع ، وإن كان ذلك مع وجود تباينات الوضع الاقتصادي العام بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحة إلى إجمالي الناتج الداخلي: وهو يقيس مقدار ما يتم تخصيصه للرعاية والخدمات الصحية وذلك نسبة إلى الناتج الداخلي.والجدول الموالي يوضح نسبة الإنفاق على قطاع الصحة إلى الناتج الداخلي في بعض الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة 2005-2012 .

الجدول رقم (4): يمثل نسب الإنفاق العام على قطاع الصحة في بعض الدول الغربية والعربية نسبة من إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2005-2012 الوحدة (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدول المتقدمة								
الولايات المتحدة الأمريكية	15.8	15.9	16.0	16.6	17.7	17.7	17.7	17.9
استراليا	8.5	8.5	8.6	8.8	9.0	8.9	9.2	9.1
ألمانيا	10.8	10.6	10.5	10.7	11.8	11.6	11.3	11.3
السويد	9.0	8.7	8.9	9.2	8.9	9.5	9.5	9.6
هولندا	10.9	10.7	10.8	11.0	11.9	12.0	11.9	12.4
فرنسا	11.0	10.9	10.9	11.0	11.7	11.7	11.6	11.7
الدول النامية								
الجزائر	3.1	3.1	3.5	3.8	4.6	4.2	4.4	5.2
تونس	5.6	5.6	5.6	5.6	6.2	6.7	7.0	7.0
المغرب	5.1	5.2	5.5	5.4	5.7	5.9	6.3	6.4
الأردن	8.9	8.1	8.3	8.8	9.5	8.5	8.8	9.8
مصر	5.1	5.2	4.9	4.8	5.0	4.8	4.9	5.0
ليبيا	2.6	2.5	2.5	2.2	3.5	3.3	3.9	3.9

المصدر:من إعداد د.مجدوب بحوصي و ا.عمار عريس و ا نضال يدروج – الإنفاق العام على قطاع الصحة وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2013)- مجلة نور للمدروسات الاقتصادية-مجلد 4 عدد 7 9814 -2477 :ISSN- ديسمبر 2018- بالاعتماد على بيانات البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية لعام 2013.

من خلال الجدول رقم (4)، نلاحظ درجة التفاوت بين المبالغ التي تنفق على قطاع الصحة من قبل البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع من الإنتاج الداخلي ومن قبل البلدان النامية ذات الدخل المتوسط و المنخفض بلغ نصيب الجزائر من الإنفاق على قطاع الصحة 4.2% إلى إجمالي الناتج المحلي سنة 2010 بعد ما كان يبلغ 3.1% سنة 2005 و استمر بالتزايد تقريبا حتى بلغ سنة 2012 حوالي 5.2% و هذا يعكس اهتمام الجزائر بالقطاع الصحي كذلك .

عند مقارنة حصة الجزائر من النفقات الصحية مع الدول العربية الأخرى التي تشترك معها في نفس الخصائص مثل تونس والمغرب ومصر ، فنجد أنها منخفضة وغير مهمة ولا تعكس مكانتها وقدراتها. و إذا تم مقارنتها مع الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ إنفاقها الصحي 17.9% و هولندا التي سجلت 12.4% وذلك سنة 2012. يمكن أن يرجع سبب هذا التفاوت الكبير بين الإنفاق على قطاع الصحة وحصة الإنتاج المحلي إلى نقطة مهمة وأساسية إلا و هي ان هذه الدول تدرك جيدا للفكرة وللحقيقة المهمة التي مفادها أن الصحة الشخصية تساهم في الإنتاج والإنتاجية وتعززهما ، ويجب تخصيص مبلغ كبير ضمن الميزانية العامة.

2-متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على قطاع الصحة:

وهو يقيس مقدار ما يحصل عليه الفرد من الرعاية الصحية مقوما بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهو يعبر عن درجة اهتمام الدول بالعنصر البشري وحالته الصحية، كما يعكس أيضا بنسبة كبيرة درجة الرفاهية والتقدم الاقتصادي و الاجتماعي وحتى الثقافي.

المطلب الرابع: طرق قياس العائد الاستثمار في رأس المال البشري

أولا- طرق قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري :

يعتمد قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشري على البحث والتحليل حيث هذه الدراسات عن كيفية قياسه قد كانت موجودة منذ سنوات عديدة ، من الناحيتين الكمية والنوعية ، على المستوى العالمي ، وخاصة في الولايات المتحدة. ، فمعهد saratogo الذي يمثل جزء من مجموعة Consulting) (Capital HumanSpherion، على مدار 20 عامًا ، تم قياس قيمة رأس المال البشري باستخدام

250 معيارًا مختلفًا. وذلك من خلال التركيز على التحديد الواضح لأهلية الموارد البشرية على المدى الطويل، مع مراعاة دقة التوازن بين التكاليف والعوائد (عشرة مقاييس لادارة رأس المال البشري ، 2007)

يشير مصطلح "العائد" إلى الربح الذي ينشأ من عملية الاستثمار التي تنشأ لفرد أو مؤسسة أو أمة، ويمثله الربح الذي يتراكم لهؤلاء الذين أنفقوا المال للحصول عليه.(يحياوي، قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة ، 2013)

ولتقديره تستخدم العديد من الطرق منها:

أولا: طريقة القيمة الاقتصادية المضافة EVA :

إنه مقياس يقيس كفاءة استخدام رأس المال لخلق القيمة ، حيث يتم حساب القيمة عن طريق تعديل أرباح الشركة الصريحة إلى التكاليف المرتبطة بالأصول غير الملموسة. يشير إلى التغيير في كيفية الحصول على القيمة المنتجة من قبل رأس المال البشري كمورد إنتاجي للشركة ودرجة فعاليتها في تحقيق الأرباح. وبالتالي فإن القيمة المضافة لرأس المال البشري تمثل مساهمة كل عامل من العاملين بصفة دائمة و بدوام كامل فيتحقق كامل للقيمة المضافة النقدية ، والتي يمكن قياسها من خلال علاقتين:

القيمة المضافة النقدية = صافي الدخل التشغيلي بعد الضرائب- تكلفة رأس المال

$$\text{القيمة المضافة لراس المال البشري} = \frac{\text{القيمة النقدية المضافة}}{\text{عدد الموظفين العاملين بدوام كامل}}$$

ثانيا: طريقة العائد على الأصول:تعتمد على تقسيم المكاسب التي تحققها المؤسسة قبل الضريبة في فترة معينة على الأصول الملموسة، والناتج هو العائد على الأصول بالنسبة للمؤسسة، ويمكن تقدير واحتساب العائد على الأصول.

(ROA*)حسب الصيغة التالية: (العنزي)

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\text{العوائد قبل الضريبة}}{\text{الاصول الملموسة للمؤسسة}}$$

عند تقدير النتائج، تتم مقارنة نشاط المنشأة بمتوسط عائد الصناعة التي تقع فيها، وكل زيادة عن متوسط الصناعة تعبر عن عائد المعرفة الخاصة بالمؤسسة تقيس هذه النسبة الربحية على المدى القصير والطويل الأجل لجميع استثمارات المؤسسة، وتعكس النسب المنخفضة انخفاض إنتاجية الاستثمار بسبب نقص القدرة العقلية التي يمكنها توجيه الاستثمارات في الاتجاه الصحيح ، ولكن عندما تكون عالية ، فإنها تشير إلى مستوى عالٍ من المعرفة والقدرة الكبيرة.

لذا فإن العائد هو أحد مقاييس الربحية التجارية التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة عند تخصيص مبلغ معين من المال للاستثمار في مجال مصادر المعرفة أو لتكوين الخبرات والمهارات التي تساهم في تطويرها و تحسين عمليات الإنتاج . (الحلابي، 2013)

ثالثا: نموذج القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية: اشتق بعض الباحثين نماذج لقياس القيمة الاقتصادية لرأس المال البشري التي تأخذ في الاعتبار المفهوم الاقتصادي لرأس المال البشري في البيانات المالية. والذي يستند إلى نظرية "**أرفنج فيشر** " **Fisher Irving** لرأس المال البشري رأس المال هو مصدر تدفق الدخل والتوليد ، وقيمة ذلك الأصل هي القيمة الحالية للدخل المستقبلي المحسوب بمعدل الخصم الممنوح لمالك ذلك المورد. وبموجب هذا النموذج يتم تحديد قيمة الموارد البشرية على أساس خصم الرواتب والأجور التي يتوقع أن يحصل عليها الفرد العامل خلال عمره الإنتاجي بسعر فائدة خاصة وهذا يقود إلى اعتبار أن قيمة رأس المال البشري لشخص عمره y سنة هو: (الحيالي، 2016)

- ✓ **E (Vy):** قيمة رأس المال البشري لشخص عمره y
- ✓ **P:**احتمال موت الشخص في سنt .
- ✓ **t:**سن تقاعد الشخص.
- ✓ **I:** المكتسبات خلال سنوات الخدمة.
- ✓ **t–y:** السنوات المتبقية لشخص عمره y حيث يصل إلى سن التقاعد.
- ✓ **r:** معدل الخصم الخاص بالشخص.

وتجدر الإشارة إلى أن **E (Vy)** هو قيمة بعدية **value post–Ex** وأن **I** يمثل المكتسبات خلال سنوات الخدمة والتي تمثل تعويضات سيحصل عليها الشخص بعد التقاعد.

خلاصة الفصل الأول:

إن التطور المستمر للدولة لنموها الاقتصادي أمر ضروري في ضوء العصر الحالي ، لأنه يسمح بتعظيم استخدام العديد من المتغيرات ذات القوة ، وجميع الفرص المواتية والآثار الإيجابية ، ويسمح بالقضاء على نقاط الضعف المختلفة ، ويقوي الاستعداد للتعامل بفعالية مع التهديدات وجميع التغييرات مع الآثار السلبية الحالية أو المستقبلية، ومن أجل التكيف مع هذه التغييرات يجب على الدولة اختيار مجالات التنمية الممكنة التي تسمح لها بإجراء تغييرات ، والتي قد تتعلق بالتغييرات الأساسية التي تؤثر على جميع مؤسساتها ، أو هياكلها وإستراتيجيتها وأساليب عملها ، أو بمواردها ، ومدخلاتها في عملية التنمية ، وفي نفس الوقت تسعى لتحقيق أهدافها المتعلقة بالموارد البشرية، بما أن العنصر البشري هو أهم ركيزة يقوم عليها النمو الاقتصادي وباعتباره العنصر الفعال والمحرك الرئيسي له ، فكان لابد من استثماره بالطريقة الصحيحة ليخدم مصالحه، و من خلال ما تم دراسته وجدنا أن للاستثمار في رأس المال البشري له الأهمية القصوى في تحقيق التنمية و النمو الاقتصاديين ، لذا فقد سعت العديد من الدول إلى استغلال هذا المورد فهو المورد القابل للتجديد باستمرار، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة ناجحة مالم يحدث تغيير في محورها الأساسي ألا وهو المورد البشري، حيث كان لا بد من إمكانية الاستغلال الكفء للموارد البشرية لتلبية احتياجات الجيل الحاضر المحافظة على احتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

كون كل من موضوع الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي موضوعين ملمين و شاملين و ذو أهمية فقد نالا اهتماما واسعا من قبل الباحثين و الاقتصاديين فكل منهم سعى إلى الإلمام بكل جانب من جوانب الموضوعين السابقين، و دراستهم و بحوثهم أعطتنا موسوعة شاملة من الدراسات السابقة التي استندنا عليها و ساعدتنا في بحثنا حيث تعتبر عملية مراجعة ومسح الدراسات السابقة التي قمنا بها بغرض الاطلاع على ما تم كتابته في مجال بحثنا عملية هامة جداً تساعدنا بشكل كبير في جمع العديد من الأفكار والآراء حول ما هو متوافر من معلومات يمكن أن تؤدي إلى فهم أفضل لمشكلة دراستنا و انجازها و إكمالها على أكمل وجه .

حيث يسعى هذا الفصل إلى تقديم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالدراسات السابقة و كذا إبراز مدى أهميتها بالنسبة لنا و بالنسبة لدراستنا بالإضافة إلى أننا سنعرض أيضا مجموعة الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في إثراء رصيدنا المعرفي و أيضا في إكمال دراستنا ثم أخيرا سنقوم بمقارنة بحثنا و نتائجه مع نتائج الدراسات السابقة .

المطلب الأول: مفاهيم حول الدراسات السابقة

❖ **الفرع الأول: مفهوم الدراسات السابقة و أهميتها:**

➢ **تعريف الدراسات السابقة:**

يقصد بالدراسات السابقة البحوث العلمية والدراسات التي سبق وأن أجراها الباحثون في موضوع الدراسة أو موضوعات مشابهة له، حيث تعتبر أهم مصادر الحصول على المشكلات البحثية هي قيام الباحث بمراجعة الدراسات السابقة في نفس موضوع بحثه، كما تُعرف الدراسات السابقة على أنها البحوث التي تم إنجازها في العديد من مجالات البحث العلمي سواء كانت في الجامعات أو المراكز البحثية المتعددة أو من خلال المؤتمرات أو الندوات العلمية.

➢ **الغرض من مراجعة الدراسات السابقة:**

إن الغرض من مراجعة الدراسات السابقة هو تلخيص أو اختزال أهم نتائج البحوث والدراسات التي لها علاقة بالمشكلة البحثية من خلال منهج علمي استدلالي يجمع بين التفكير الاستنباطي والتفكير الاستقرائي، كما يتلخص الغرض من مراجعة الدراسات السابقة في نقاط وهي:

- ✓ تحديد المشكلة البحثية.
- ✓ وضع الدراسة في منظور تاريخي.
- ✓ فهم واستيعاب التناقض في البحوث السابقة.
- ✓ تجنب التكرار غير المقصود لدراسات سبق بحثها وإجراؤها.
- ✓ اختيار منهج الدراسة المناسب لطبيعة المشكلة البحثية المراد دراستها.
- ✓ اختيار أدوات جمع البيانات المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية.
- ✓ ربط مناقشة النتائج بالمعرفة المتوافرة واقتراح بحوث جديدة.

أهمية الاطلاع على الدراسات السابقة:

1- تساعد في توسيع القاعدة المعرفية لدى الباحث وتمده بالعديد من المعلومات التي ترتبط بموضوع الدراسة.

2- توضيح وشرح خلفية موضوع الدراسة.

3- تساعد الباحث في وضع الدراسة في الإطار العلمي الصحيح وفي الموقع المناسب بالنسبة للدراسات والبحوث السابقة التي تتعلق بمجال تخصص موضوع الدراسة والبحث.

4- تجنب الباحث الوقوع في الأخطاء والمشكلات التي وقع فيها الباحثون السابقون وأعاقت دراستهم العلمية.

5- تساعد الباحث في تجنب التكرار الغير مفيد وعدم إضاعة الجهود في دراسة وبحث موضوعات تمت دراستها من قبل.

6- تساعد الباحث في التعرف على المنهج العلمي المناسب والأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات، والتي تتناسب مع موضوع دراسته.

الخطوات الرئيسية في مراجعة الدراسات السابقة:

يجب على الباحث في هذه المرحلة أن يكون على علم بمصادر الدراسات السابقة التي يمكن أن توفر له المعلومات التي تتعلق بموضوع بحثه الذي هو بصدده، وهنا يأتي سؤالين هامين للباحث وهما كيفية الوصول إلى الدراسات السابقة في تخصصه؟، وما هي المصادر الهامة في مجال تخصص التي ينبغي أن يطلع عليها الباحث؟، وتشمل المصادر العلمية التي يلزم الباحث الاطلاع عليها لمراجعة الدراسات السابقة وهي المراجع العامة، والمصادر الأولية.

1- **المراجع العامة:**

يُقصد بها مصادر المعلومات التي يرجع إليها الباحث في المقام الأول، وتساهم هذه المراجع في إرشاد وتوجيه الباحث إلى مصدر المعلومات التي لها علاقة بمشكلة البحث العلمي الخاصة به، وعادة ما تشتمل

هذه المراجع على كتب ومقالات ووثائق وفهارس تحدد أسماء المؤلفين وعناوين مؤلفاتهم، وأيضاً ملخصات الدراسات والأبحاث العلمية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

2- **المصادر الأولية:**

وتتمثل في البحوث الأصلية التي يعلن فيها الباحثون عن نتائج دراساتهم وأبحاثهم للقراء، ومن أهم مصادرها المجلات العلمية المُحكمة المتخصصة والتي تصدر عن الجامعات أو المعاهد أو المراكز العلمية البحثية، وتتعهد هذه المجلات بنشر البحوث الأصلية في العديد من المجالات العلمية، حيث يتم إخضاع هذه الأبحاث إلى لجنه تحكيم تتألف من مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجالات الأبحاث العلمية المختلفة.

أهم الجوانب الإجرائية التي يكتبها الباحث في محور الدراسات السابقة:

تتحدد الإجراءات العملية التي يقوم الباحث باستعراضها في محور أو جزء الدراسات السابقة من خلال بعض النقاط وهي كالآتي:

1- أن يقوم الباحث بحصر عدد الدراسات والأبحاث العلمية السابقة في مجال تخصص دراسته.

2- أن يقوم بعرض كل دراسة على حدة، وذلك من خلال كتابة عنوان الدراسة، كتابة أسم صاحب الدراسة، كتابة نوع الدراسة سواء كانت ماجستير أو دكتوراه أو بحث علمي في مؤتمر أو دورية علمية محكمة، ثم ذكر تاريخ نشرها وبلد النشر، وتوضيح ما هي أهداف تلك الدراسة، والأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات والمعلومات، وذكر أسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه الدراسة، وذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأوجه التشابه والاختلاف بين دراسته والدراسات السابقة.

3- يقوم الباحث بترتيب الدراسات السابقة عن طريق ، نوع الدراسات وعلاقتها بموضوع دراسته، حسب تاريخ النشر من الأحدث إلى الأقدم، حسب اللغة وتأتي الدراسات العربية في المقام الأول ثم الدراسات الأجنبية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع:

دراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الاستثمار ، فكان هناك تباين في الآراء والنتائج، حيث أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر و هذه العلاقة ايجابية بين المتغيرات، بالمقابل أكدت الدراسات الأخرى عكس ذلك، وعليه سوف نعرض باختصار بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

1-بن احمد فاطمة الزهراء-الاستثمار في رأس المال البشري للتميز و الابتكار -دراسة حالة- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية -2022-2021

يتعلق هذا البحث، بدراسة أثر الاستثمار في ر أس المال البشري على تحقيق التميز و الابتكار في بعض مؤسسات اتصالات الجزائر على مستوى الغرب الجزائري، ولقد تحددت الدراسة بمدى الاستثمار في الأصول البشرية و استغلال العقول المبدعة لتحقيق النتائج الايجابية ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج spss عن طريق تطوير استبانه لغرض جمع البيانات من أفراد العينة المدروسة، بالإضافة إلى المقابلة و لتحليل بيانات الاستبانة اعتمادا على المتوسطات الحسابية و نموذج الانحدار و غيرها من الأساليب الإحصائية الأخرى وبعد عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلى انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار في رأس المال البشري على التميز والابتكار في مؤسسة اتصالات الجزائر.

2- عبد الهادي مداح- الاستثمار في رأس المال البشري- دراسة تحليلية في الجزائر خلال الفترة 1962-2018 - مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد-المجلد 4 العدد 1 (2020) ص 50-30 - جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر-20/06/2020.

تهدف الدراسة إلى عرض مفهوم رأس المال البشري . إضافة إلى عرض تطور مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة 1662-2018 .وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود إستراتجية واضحة للاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر . وقد انعكس ذلك من خلال وجود ارتفاع كبير في الاتفاق على التعليم إلا أن ارتفاع الإنفاق لم يحقق الأهداف المرجوة فقد حققت الجزائر مراتب متأخرة بالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري.

3- بكاري مختار- الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر- مجلة التنظيم والعمل المجلد 8 ،العدد 2 (2019) -20/11/2019.

تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير الكفاءات البشرية، والذي يعتبر كخيار إستراتيجي في تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر في مجال الصحة ، والتعليم والتمويل لضمان تكافؤ الفرص، ومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز مستوى الإنتاجية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن رأس المال البشري هو الثروة الحقيقية للجزائر، حيث تزخر برأس مال بشري شاب ذو قدرات عالية يمكنها من تدارك عجلة النمو والتنمية إن هي استغلته با لكفاءة والفعالية المطلوبين، كما أن هناك استثمارات كبيرة في التعليم، ونمو مبهر في معدلات الالتحاق وتكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع مستويات التعليم تقريبا ، هذا يتطلب كوادر متخصصة وتقنيات عالية، علاوة على ذلك يقيس مؤشر رأس المال البشري النتائج الحالية لسياسات التعليم والصحة كميا على مخرجات المستقبل.

4-ط.د/ سمية بن عمورة ، أ.د/ ناجي بن حسين دور وأثر الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2000-2015) -مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية-ع. 51 ،ص.ص.329-346،2019-جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر-2019/06/22

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل واقع الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري بالجزائر، والبحث في مدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة 2000-2015 ،وفي هذا الصدد تم الاعتماد على كل من الإنفاق العام الموجه لقطاعي التعليم والصحة في تقدير أثرهما على النمو الاقتصادي باستخدام الأسلوب القياسي. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من ارتفاع هذا النوع من النفقات خاصة نفقات التعليم، إلا أن نتائجها الإيجابية المحققة تبقى ضعيفة ومحدودة، و يرجع ذلك من جهة أولى إلى الاهتمام بالجانب الكمي على حساب الجانب النوعي وعدم ربط سوق العمل بمخرجات التعليم، ومن جهة أخرى إلى غياب التجهيزات المادية الكفأة في الجانب الصحي.

5-طاري عبد القادر ، بن زيدان حاج -علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري- دراسة حالة "مؤسسة الكوبل بسدي بن ذهيبة بمستغانم."-مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية- المجلد 12 العدد01 (2019) ص 258-270 -جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم-14/06/2019 .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح علاقة الارتباط بين الاستثمار في رأس المال البشري والميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. من خلال الدراسة توصلنا إلى أن الاستثمار في الرأس المال البشري أصبح حتمية أملتها العولمة لمقارعة المنافسة الداخلية والخارجية وبيئة التكنولوجيا المتقدمة الحاصلة، عبر تطوير مناهج التعليم والتكوين لتحقيق الموائمة بين مخرجات الجامعة واحتياجات المؤسسة.

6-بوديسة محمد-أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الأداء التنافسي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية -أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه ميدان : العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير -شعبة : علوم التسيير تخصص : إستراتيجية المؤسسة و إدارة الموارد البشرية-جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت- 2020/2019

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الأداء التنافسي في المؤسسات الاقتصادية من خلال وساطة إدارة المعرفة و عملية خلق القيمة من خلال نموذج هيكلي حيث استهدفت الدراسة عينة من 71 مؤسسة اقتصادية من 12 قطاعا اقتصاديا ، خلصت الدراسة إلى وجود توجه

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو الاستثمار في رأس المال البشري ، مع إثبات وجود علاقة إجابية بين الاستثمار في رأس المال البشري و الأداء التنافسي.

7- د. مجدوب بحوصي و ا. عمار عريسو ا. نضال يدروج الانفاق العام على قطاع الصحة و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2013) –مجلة نور للعلوم الاقتصادية- مجلد 04 عدد 7-9814-2477 :ISSN - جامعة طاهري محمد-بشار – الجزائر- جامعة الجزائر 03 – الجزائر-ديسمبر 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر الإنفاق العام الموجه لقطاع الصحة على النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تحليل العلاقة السببية بين هاتين المتغيرين في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة 2013-1995 باستخدام أسلوب التكامل المشترك سببية جرانجر و كذا نموذج تصحيح الخطى ECM.و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجلين القصير و الطويل في اتجاه واحد تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام على قطاع الصحة بينما لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية من الإنفاق العام على قطاع الصحة باتجاه النمو الاقتصادي و هذا ما يتطابق و مضمون قانون فاجنر.

8-سامية بعيسي الاستثمار في رأس المال البشري كمحدد لتطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العصر الرقمي- دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة في الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة –جامعة محمد خيضر بسكرة -2018-2017

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة اعتمادا على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره عامل أساسي فيها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات حول معرفة مدى قوة العلاقة الارتباطين ببين المتغير المستقل: الاستثمار في رأس المال البشري، والمتغير التابع: تطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة، أجريت دراسة إحصائية لقياس اتجاهات العاملين في المؤسسات الاقتصادية الخاصة التالية :كوندور، كريستور، سي تي ل الكترونيك، باسيفيك، ولجمع البيانات تم توزيع استبيان على عينة الدراسة المقدر عددها بـ 117 إطارا بتلك المؤسسات، وتم تحليل الاستبيانات الصالحة للمعاجلة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS 19) .وفي ما يتعلق بنتائج الدراسة، تبني أن هناك علاقة ارتباط قوية بين عملية الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير المؤسسات محل الدراسة، تتضح من خلال الارتباط بين أبعاد المتغيرين المستقل والتابع، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 94% .

9-المعيار-المجلد 9, العدد 2, الصفحة 445-46--التنمية الاقتصادية في الجزائر بن متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية-12-07-2018

تضمنت الدراسة موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها المعيار الأساسي في تقييم المخططات والتي شملت برامج تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة ترتكز على المنهج الاشتراكي أعدتها الجزائر المستقلة لتطوير الاقتصاد الوطني والخروج من حالة التخلف والتبعية للخارج ومن نتائج هذه الدراسة: تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر يرتبط بتخطيط استراتيجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي، التنمية في الجزائر ترتكز على التطبيق الصحيح و العقلاني لمختلف المخططات المنجزة من أجل تنمية اقتصادية ملائمة.

10-محمد فلاق دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية في البلد-مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية المجلد 10 العدد03 الصفحة 32/16-سنة النشر 30/06/2017

لطالما اهتمت البلدان بالتعليم و أنفقت عليه الكثير لضمان تعليم الأفراد القراءة و الكتابة كحد أدنى في ضل حقهم في التعليم لكن هذا الإنفاق لم يكن ينظر إليه على انه استثمار يخلق ثروة و يساهم في تحقيق التنمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية و بروز العديد من الدراسات على غرار النموذج النيوكلاسيكي سنة 1956 المقدم من قبل سولو و أهمية العنصر المتبقي في النموذج أو كما نسميه الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج و الدراسات التي قام بها كل من غاري بيكر و شولتز و مينسر و التي استهدفت دراسة أهمية الاستثمار في رأس المال البشري و قياس عوائد التعليم كما تهدف الدراسة إلى عرض مجموعة من الدراسات و الأبحاث التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في العديد من الدول ومن نتائج هذه الدراسة: قبول الفرضية التي تقول أن هنالك تأثير بالإيجاب لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وجود ثغرة بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية و خاصة الدول العربية منها الجانب الاقتصادي على المعرفة المنتجة، وجود إمكانيات بشرية عملاقة لدى الجزائر لم تجد الطريق الأمثل إلى إبراز مواهبها مما تسبب بالهجرة إلى الدول للمشاركة في مسابقات عالمية و إثبات مختلف المهارات.

11- ا. دكتور عمر الشريف و ا. سمير صلحاوي- رأس المال البشري: الأهمية وضرورة الاستثمار- مجلة الاقتصاد الصناعي – جامعة باتنة 1 الحاج لخضر- العدد 12- جوان 2017.

خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، اتجهت الآراء نحو التركيز على أن الأفراد وليست الموارد المادية سواء المالية منها أو العقارات أو وسائل الإنتاج هي من يحدد الاختلافات الجوهرية في أداء المؤسسات الاقتصادية، ومع دخول العامل للألفية الجديدة على موجة اقتصاد المعرفة ازدادت القناعة بان المورد البشري هو رأس المال الحقيقي للمنظمة والذي بإمكانه أن يخلق القيمة من خلال استغلاله الجيد لمختلف الموارد المادية الأخرى، فأساس ربحية المنظمات وصحة الاقتصاديات إنما يتحدد من خلال

إنتاجية اليد العاملة نفسها، ومن هنا تتجلى أهمية رأس المال البشري خصوصا في ضل الاقتصاد الحديث المرتكز بشكل كبير على القطاع المعلوماتي أين يتضح بشكل جلي أن الأفراد ذوي المعرفة هم القوة المسيرة والموجهة.

12-همام وائل محمد ابو شعبان-اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية لدول عربية-الجامعة الإسلامية -غزة شؤون البحث العلمي و الدراسات العليا كلية التجارة ماجستير اقتصاديات التنمية -قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة نوفمبر 2016/ صفر 1438.

تناقش الدراسة دور التمويل الأجنبي في النمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية (الأردن، مصر، الأراضي الفلسطينية) خلال الفترة الزمنية من عام 1995م حتى عام 2015م، إذ يعتبر نقص الموارد المالية من أخطر المشكلات التي تواجه النمو الاقتصادي في هذه الدول .وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وأهمية النمو الاقتصادي، والتمويل الأجنبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي ومن ثم تحليلها .واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج قياسي الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن regression) (multiple linear Panel كذلك تم استخدام (Effects Fixed) للوحدات المقطعية، تعتبر بيانات الدراسة ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن(data Panel) . وخرجت الدراسة بما يلي : يوجد أثر للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، أما المساعدات الإنمائية الرسمية والدين الخارجي فليس لهم أي أثر على النمو الاقتصادي.

13-محمد طلال محمد أبو الروس-دور رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة-دراسة حالة المنظمات الأهلية في محافظة الوسطى-الجامعة الإسلامية بغزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة- قسم إدارة الأعمال -قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال – 2015م1436-هـ .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الفعال الذي يلعبه رأس المال البشري في تجنيد الأموال في المنظمات الأهلية المتواجدة في محافظة الوسطى في قطاع غزة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية، كما استخدم الباحث المصادر الثانوية التي تناولت موضوع الدارسة. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين العاملين في تجنيد الأموال في المنظمات الأهلية المتواجدة في محافظة الوسطى في قطاع غزة، وتم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) في تحليل ومعالجة البيانات

إحصائيا. أظهرت الدراسة جملة من النتائج كان من أبرزها أن العوامل المؤثرة من عناصر رأس المال البشري في تجنيد الأموال هي الإبداع والابتكار، المهارات والقدرات، والمؤهلات

14- بشيكر عابد مجلة-Revue d'économie et de statistique appliquéeالمجلد 13 العدد 02 الصفحة 34/17 دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة 2014/2001

نظرا للظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري إثر الأزمة البترولية لسنة 1986، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد خلال فترة التسعينات من القرن العشرين التي تعرف بالعشرية السوداء،حيث كان لابد للحكومة الجزائرية من وضع سياسة اقتصادية مغايرة من أجل الانطلاق باقتصاد قوي، وعلى هذا الأساس تم إعداد برامج تنموية اقتصادية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادية 2001-2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 ومن نتائج الدراسة: الرفع من معدل النمو الاقتصادي-

15-عبد الكريم بعداش مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 6 العدد 08 الصفحة 136/111-تحت عنوان دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009/1999

يتمتع الأدب الاقتصادي بنظريات عديدة، بعضها يهتم بتوضيح كيفية رفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، والبعض الآخر يهتم بالعوامل التي تحدث تغييرا في الهيكل والبنيان الاقتصادي المحلي. وهذا ما تتضمنه نظريات النمو والتنمية الاقتصادية. ورغم اتفاق هذه النظريات في بعض عناصرها إلا أنها اختلفت في الكثير منها، إذ "ينصب اهتمام التنمية الاقتصادية على الجوانب المادية المؤكدة على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لتحقيق مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، مما يتطلب تحقيق معدل نمو للناتج الوطني أسرع من معدل نمو الكثافة السكانية و من نتائج الدراسة: البحث عن كيفية تطور الناتج الداخلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات السلعية -إيجاد طرق من اجل تطور متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، و التي كان لها اثر في إثراء دراستنا المعنونة ب: اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر اتضح للباحثتين أن للاستثمار في رأس المال البشري أهمية في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن اعتبار الدراسة الحالية تكملة لما قامت به الدراسات السابقة، كونها تهدف إلى اختبار أثر هذا الاستثمار في الجزائر للفترة 2000-2023 .ومن جهة أخرى يتضح أن هذه الدراسة تتميز عن نظيراتها من الدراسات

السابقة كونها الأولى من نوعها من حيث فترة التطبيق ، حتى سنة 2023 السنة الحالية و للتوضيح أكثر سنقوم فيما يلي بتحليل و مناقشة هذه الدراسات و إبراز موقع الدراسة الحالية من سابقاتها من حيث الزمان و المنهج المستخدم و نموذج الدراسة و من حيث الأهداف و المتغيرات و كذلك النتائج المحققة.

❖ **المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

أولا–أوجه التشابه:

تشابهت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في العديد من الجوانب أهمها:

- ✓ التشابه في نفس العنوان أو في نفس المتغيرات الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي .
- ✓ التشابه في نفس الهدف و هو دراسة اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.
- ✓ التشابه في نفس المنهجية المتبعة و كذلك نفس النتائج المتوصل لها.

ثانيا– أوجه الاختلاف:

جدول رقم (5) يمثل أوجه المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

أوجه المقارنة:	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان	فترة هذه الدراسة كانت من 2000–2023.	اختلفت الدراسات السابقة من فترة إلى أخرى و لم تصل أي دراسة إلى سنة 2023.
من حيث المنهج المستخدم	تم إتباع المنهج التجريبي و التاريخي و الوصفي و دراسة حالة.	اختلفت المناهج المتبعة من دراسة إلى أخرى.
من حيث نموذج الدراسة	تم استخدام برنامج E– views–9 باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على طريقتين ARDL و طريقة المربعات الصغرى.	تم استخدام أسلوب التكامل المشترك ، SPSS، SPSS VOL25، الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية عبر الزمن...الخ
من حيث متغيرات الدراسة و أبعادهما	**المستقل:** الاستثمار في رأس المال البشري(صحة، تكوين، تعليم) **التابع:** النمو الاقتصادي.	ركزت أغلبها على بعد التعليم ومنها من تناولت الإنفاق رأس المال البشري و أيضا من ركزت على الإنفاق على الصحة فقط و منها من ركزت على النمو الاقتصادي فقط.

من حيث الأهداف	توضيح العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر.	ركزت أغلبها على دراسة العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و المؤسسات الاقتصادية و كذلك التنمية والأداء البشري.
من حيث النتائج المتوصل اليها	وجود علاقة طردية و تكاملية بين الاستثمار في راس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر	بعض الدراسات اتفقت مع دراستنا في نفس النتيجة و هناك من خرجت بنتيجة عدم وجود إستراتجية واضحة للاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر و هناك من اتفقت ان الجزائرحققت مراتب متأخرة بالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري.
من حيث دراسة الحالة	اجريت الدراسة على النمو الاقتصادي في الجزائر اي ركزت على الاقتصاد الكلي.	اغلب الدراسات أجريت على عينة من المؤسسات الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة و مناقشتها تبين لنا أن هناك اختلاف فيما بينها، و قد يرجع السبب في ذلك إلى تنوع الأساليب و البرامج القياسية التي اعتمدها الباحثون في الدراسة ، أو ربما أيضا يعود السبب إلى اختلاف المتغيرات و حالات الدراسة و دراستنا الحالية يمكننا القول أنها تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها العام من ناحية عنوان الدراسة إلا أنها تختلف معها في مضمون الدراسة و النتائج المتوصل إليها و بهذا تميزت عن غيرها و أيضا بسبب ما أتت به دراستنا و الذي جعلها تتطرق إلى العديد من الأمور التي لم تتطرق لها الدراسات الأخرى و هذا ما يسمى بالفجوة البحثية و التي تمثلت في:

- ✓ عالجت هذه الدراسة الاستثمار في رأس المال البشري و اختصت بذكر واقع الجزائر في هذا الاستثمار من جميع النواحي.
- ✓ فترة الدراسة التي قامت بها هاته الدراسة جديدة و لم تتطرق إليها آي دراسة سابقة 2023-2000.
- ✓ اعتمدت على متغيرات عديدة تمثلت في تعليم صحة تكوين و مدى إنفاق الجزائر عليهم عكس بعض الدراسات التي اهتمت بدراسة متغير واحد فقط
- ✓ ذكر أهمية التكوين و دراسته كمتغير خاص بالاستثمار في راس المال البشري في هاته الدراسة و هذا ما ميزها لنقص الدراسات حول هذا المتغير.
- ✓ الاعتماد على إحصائيات صحيحة 100% و جديدة بالنسبة للدراسة بالاعتماد على قوانين المالية الجزائرية و تحليلها بدقة للتوصل إلى نتائج مقدرة جيدا.

الفصل التطبيقي:

بناء نموذج قياسي على الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2000-2023

مقدمة الفصل :

بعد التحليل النظري للاستثمار في رأس المال البشري ، و بعد دارسة أساليبه و أثره على الاقتصاد الجزائري، في هذا الفصل سوف نتطرق إلى التحليل القياسي للاستثمار في رأس المال البشري و ذلك بإتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج **Eviews9** ، حيث يتم فيه محاولة بناء نموذج قياسي للاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة 2000–2023، من خلال محاولة تحديد أهم المتغيرات الخاصة برأس المال البشري التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على بعض الطرق القياسية والإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية ، حيث سيتم أولا التحديد أو الكشف عن المتغيرات المستقلة الخاصة بالاستثمار في الرأس المال البشري التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي الذي يعتبر في هذه الدراسة متغيرا تابعا وأخيرا سيتم محاولة التنبؤ بالنموذج المثالي وتقديره ثم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية وتحليل نتائجه خلال الفترة الممتدة بين2023–2000 .

المبحث الأول : استثمار الجزائر في راس المال البشري و معدل نموها الاقتصادي:

❖ المطلب الاول: إنفاق دولة الجزائر على قطاع التعليم:

تنمية الموارد البشرية هي مفتاح مواكبة العصر، مما يؤدي إلى تكوين رأس المال البشري، ويعتبر الإنفاق على العملية التعليمية استثمارا في البشر. ويعتبر الإنفاق الحكومي أهم مصدر لقطاع التعليم في جميع المراحل لتغطية التكاليف المختلفة للنهوض بالقطاع وتحسين إنتاجيته.

الاعتمادات المخصصة لقطاع التربية الوطنية:

الجزائر كغيرها من الدول أولت اهتماما كبيرا لقطاع التعليم إذ تجلى ذلك من خلال سياستها الاقتصادية المتمثلة في جملة من الإصلاحات لهذا القطاع وكذا قيمة المبالغ المالية المخصصة له فمثال وفقا لتقرير التنمية البشرية لسنة 2022 بلغ رصيد الجزائر 0.745 درجة وجاءت الجزائر في المركز الأول مغربيا والثالثة إفريقيا والسابعة عربيا في مؤشر التنمية البشرية العالمي 2022 أي بقدر 74.5 % و هذا المؤشر يشمل التعليم و التربية كأساس ، إذ يشير إلى إجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي،الثانوي، و التعليم العالي بصرف النظر عن السن، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم (يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الإجمالي 100 في المائة بسبب قيد الأطفال الذين تخطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخر أو مبكر أو بسبب إعادتهم الصفوف). وبلغ اعتماد الدفع حسب قانون المالية لسنة 2023 على التعليم الابتدائي 119.140.945.000د.ج و 34.667.296.000 د.ج وتخصص الحكومة الجزائرية مبلغا كبيرا من المال لقطاع التعليم كمصدر مهم لتكوين رأس المال البشري ، ويوضح الجدول التالي أنه بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة ، هناك مبلغ كبير من المال مخصص لهذا القطاع.

الجدول (6) : حصص الإنفاق على قطاع التربية الوطنية من ميزانية الدولة خلال (2023-2000) الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع
2000	965.328.164.000	132.573.160.000
2001	836.294.176.000	137.413.766.000
2002	1.050.166.167.000	158.042.346.000
2003	1.097.385.900.000	171.105.928.000
2004	1.200.000.000.000	186.620.872.000
2005	1.200.000.000.000	214.402.120.000
2006	1.283.446.977.000	222.036.472.000
2007	1.574.943.361.000	235.888.168.000
2008	2.017.969.196.000	280.543.953.000
2009	2.593.741.485.000	374.276.936.000
2010	2.837.999.823.000	390.566.167.000
2011	3.434.306.634.000	569.317.554.000
2012	4.608.250.475.000	544 383 508 000
2013	4.335.614.484.000	628 664 041 000
2014	4.714.452.366.000	696.810.413.000
2015	4.807.332.000.000	764.052.396.000
2016	4.807.332.000.000	764.052.396.000
2017	4.591.841.961.000	746.261.385.000
2018	4.584.462.233.000	709.558.540.000
2019	4.954.476.536.000	709.558.540.000
2020	4.893.439.095.000	724.681.708.000
2021	5.314.506.529.000	771.349.354.000
2022	6.311.532.437.000	825.004.074.000
2023	13.786.828.387.000	1.170.069.685.000

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات قوانين المالية من 2023-2000

من الجدول أعلاه ، فإن حصة الإنفاق على قطاع التعليم تتزايد ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الأموال المخصصة لهذا القطاع حيث في سنة 2000 و المقدرة بحوالي 132.573.160.000 د.ج مقارنة

مع سنة 2023 و الذي قد خصت لهذا ميزانية بقيمة 1.170.069.685.000 د.ج وهذا ما يوضح هذه الزيادة التي تعتبر نتيجة للأهداف التي وضعتها الدولة الجزائرية–لتحسين وتطوير قطاع التعليم.

الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي:

يعد التعليم العالي في الجزائر مشروعا حكوميا مهما يمول بشكل أساسي من الموارد الحكومية ، وقد شهد جزء من ميزانية الدولة المخصصة لهذا القطاع زيادات كبيرة في العقد الماضي زادت ميزانية هذا القسم بشكل مطلق عاما بعد عام بما يتماشى مع سياسة الاستيعاب ومتطلباتها ، ويوضح الجدول التالي التطوير السنوي لميزانية إدارة هذا القسم من سنة 2000 إلى غاية 2023 :

الجدول (7): حصص الانفاق على قطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة خلال (2000–2023) الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع
2000	965.328.164.000	38.580.667.000
2001	836.294.176.000	43.591873.000
2002	1.050.166.167.000	58.743.195.000
2003	1.097.385.900.000	63.494.661.000
2004	1.200.000.000.000	66.497.092.000
2005	1.200.000.000.000	78.381.380.000
2006	1.283.446.977.000	85.319.925.000
2007	1.574.943.361.000	95.689.309.000
2008	2.017.969.196.000	118.306.406.000
2009	2.593.741.485.000	154.632.798.000
2010	2.837.999.823.000	173.483.802.000
2011	3.434. 306.634.000	212.830.565.000
2012	4.608. 250.475.000	277.173.918.000
2013	4.335.614.484.000	264.582.513.000
2014	4.714.452.366.000	270.742.002.000
2015	4.807.332.000.000	312.145.998.000
2016	4.807.332.000.000	312.145.998.000
2017	4.591.841.961.000	310.791.629.000
2018	4.584.462.233.000	313.336.878.000
2019	4.954.476.536.000	317.336.878.000

2020	4.893.439.095.000	364.283.132.000
2021	5.314.506.529.000	370.596.356.000
2022	6.311.532.437.000	400.051.187.000
2023	13.786.828.387.000	566.493.133.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية من (2000-2023)

الشكل (7): رسم بياني عبارة عن منحنى يمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي من الفترة 2000-2023

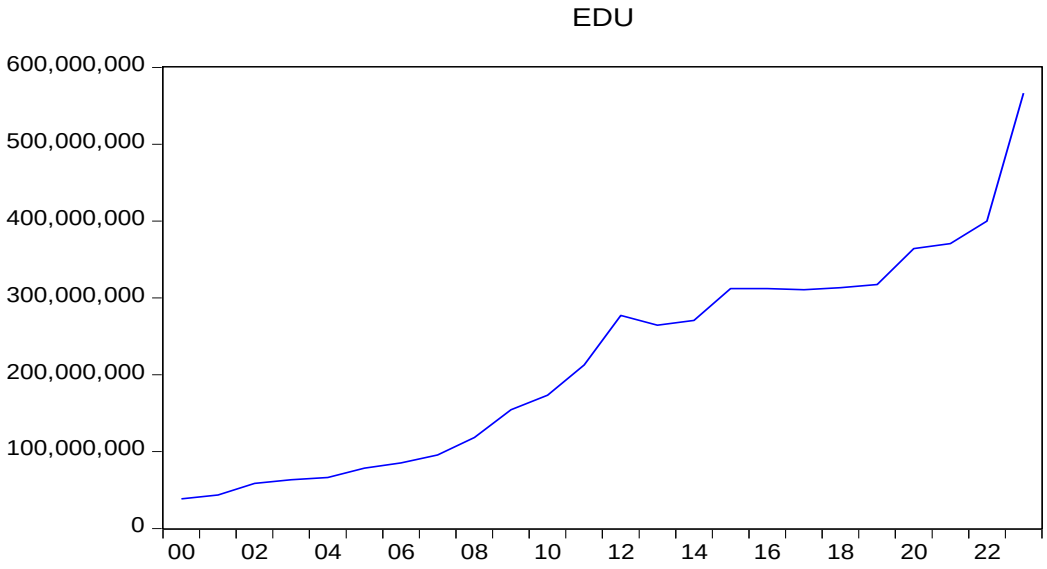

المصدر: من إعداد الطالبتين على حسب معطيات الجدول أعلاه بالاعتماد على برنامج Eviews09

من خلال الجدول و الشكل أعلاه ، فإن المقارنة بين ميزانية إدارة التعليم العالي والميزانية العامة للدولة هي انعكاس للجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لتعزيز قطاع التعليم العالي على مدى العقد الماضي. وتظهر سياسة الحكومة بوضوح أنه من خلال المبلغ الضخم الذي تم إنفاقه على هذا القطاع ، يتم التركيز بشكل كبير على قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع لعام 2023 ما يعادل 566.493.133.000د.ج من ميزانية الدولة، مقارنة مع سنة 2000 و التي خصت لهذا القطاع ما يقارب 38.580.667.000 دج أي من ميزانية الدولة حيث شهدت موازنة قطاع التعليم العالي معدل نمو إيجابي بين عامي 2000 و 2023 ، وهذه الزيادة المستمرة في المخصصات لقطاع التعليم العالي موضحة على النحو التالي:

- ✓ ارتفاع أجور العمال وأعضاء هيئة التدريس الذين يشكلون الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.
- ✓ زيادة عدد المختبرات والأنشطة البحثية في الجامعة.
- ✓ تؤدي الزيادة في عدد الطلاب المقيمين إلى زيادة حصة النفقات المخصصة لخدمات الجامعة.

✓ هذه الزيادة في عدد المسجلين في الجامعات هي عامل مهم في ارتفاع حجم النفقات.

❖ **المطلب الثاني: إنفاق دولة الجزائر على قطاع التكوين:**

نشأة وتطور التكوين المهني في الجزائر: (كحيلة، 2021-2022)

كان ظهور التدريب المهني في الجزائر لا علاقة له باستقلال الجزائر، ولكن ظهوره يرجع إلى ما يلي:

حيث تم تنفيذه من قبل المكتب الإقليمي تحت اسم مصلحة التكوين المهني في الجزائر، هدفه هو خلق قوة عاملة مؤهلة في قطاع البناء وهذا لتلبية احتياجات فرنسا في إعادة إعمار مدنها التي دمرت خلال الحرب، وفي عام 1949 أصبح التكوين المهني خدمة أو مصلحة عمومية وفي عام 1955 أصبح التدريب المهني تحت رعاية المصلحة التقنية للديوان الجهوي للعمل الجزائر يهدف إلى تحسين مستوى أساتذة التكوين، و تم دمجه في عام 1957 إلى التكوين المهني في الإدارة العامة للنشاط الاجتماعي.

المرحلة الاولى من 1962 إلى 1970:

ورثت الجزائر من استعمار فرنسا 25 مركزا تحتوي 320 فرعا متخصصا في البناء و5000 منصب تكوين، معظمها لا يتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في ذلك الوقت، وكان التركيز على 2 محاور رئيسية آنذاك لإعطاء حافز جديد للقطاع وتنشيطه من خلال :

✓ إعادة فتح مراكز التكوين المهني.
✓ بناء 18 مركزا جديدا.
✓ إنشاء المعهد الوطني للتكوين المهني INFP بمقتضى رقم 67\45 المؤرخ في 27\03\1967 .
✓ إنشاء معهدين للبناء و الأشغال العمومية بمقتضى الأمر رقم 67\106 في 26\12\1967.

المرحلة الثانية من1970 إلى1980:

تميزت هذه المرحلة بظهور المخطط البياني للرباعي الأول 70_73 ، والذي حدد مجال لتدخل التكوين المهني للتكفل ورعاية فئات من الشباب الراسبين في نظام التعليم من خلال تكوينهم مهنيا وفقا لمتطلبات الاقتصاد والاستخدام الأمثل للطاقة و العمل على توسيع إمكانيات هذه الفئة لمساعدتهم في الاندماج بعالم الشغل .

إن هدف المخطط الرباعي الأول هو تحقيق 17000منصب تكويني ،بينما توجهت أنظار المخطط الرباعي الثاني إلى إنشاء25000 منصب من خلال إنشاء 82 مركز.

أهم الانجازات خلال هذه الفترة هي :

- ✓ صدور نصوص قانونية تضم القانون الأساسي لمراكز التكوين بمقتضى المرسوم رقم 114/74 المؤرخ في 10\06\ 1974.
- ✓ إدماج العاملين في قطاع التكوين المهني في الوظيف العمومي.

إن المرحلتين خلال هذه الفترة تختلف كل منهما عن الأخرى في الانجازات المحققة وتتفقان في الهدف العام و هو تنمية قطاع التكوين المهني.

المرحلة الثالثة من 1980إلى 1990:

هذه المرحلة امتازت باستقلالية قطاع التكوين المهني و تنشيطه عن طريق إنشاء وزارة التكوين المهني ،كما ميز بداية الثمانينات ظهور المخطط الخماسي و الذي قدر الحاجة لليد العاملة المؤهلة و التي يجب تكوينها خلال الفترة المخططة 1980\1984 بـ 6643000 عون من بينهم 403000 عامل مؤهل محصي قبل المخطط الخماسي الاول، ولقد قدر الطلب الاجتماعي التكوين على أساس تسرب الشباب من المنظومة التعليمية بين سنة 1979 و1980 بـ 365000 متكون و505000 متكون لسنة 1984وسنة 1983.

خلال هذه الفترة تحقق ما يلي:

- ✓ إنشاء مراكز جديدة للتكوين المهني عبر كامل التراب الوطني، من اجل الاستجابة للاحتياجات المحلية للشباب وذلك عن طريق تنويع شعب التكوين الموجودة.
- ✓ إنشاء القانون الخاص بالتمهين رقم 81\07.
- ✓ إنشاء معاهد وطنية متخصصة بمقتضي المرسوم 81\307 المؤرخ في 26\12\1981 .
- ✓ توسيع الاختصاصات الموجودة ليصل إلى 200 اختصاص في 15 فرع مهني .
- ✓ ظهور القانون الخاص بعمال التكوين المهني بمقتضى المرسوم 90\117.

المرحلة الرابعة 1990 إلى ما بعده:

خلال هذه المرحلة شهد القطاع العديد من التخريب للمراكز و وللمعاهد، و رفض المتربصين التوجه إلى هاته المعاهد كما تخليهم عن مقاعدهم في التكوين بسبب سوء الظروف الأمنية و غلق البعض منها.وقد كانت تلك العشرية من أسوأ العشريات التي مر القطاع بها، وفي سنة 2000 ظهر مشروع قيل عنه في ذلك الوقت أنه يمثل أبعاد جديدة للقطاع. وتحديدا في 07 أوت 2000 تم تنصيب اللجنة القطاعية التي

تتضمن ممثلين عن وزارة التكوين المهني، وزارة التعليم العالي، وزارة التربية الوطنية، وقد تم الاتفاق آنذاك على إنشاء شهادتين هما: شهادة البكالوريا المهنية و شهادة التأهيل في التعليم المهني.

- ✓ وفي سنة 2003 تم إبرام اتفاقية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بهدف تأهيل قطاع التكوين المهني و امتدت إلى غاية 2009 بتمويل من مشترك من الإتحاد الأوروبي بـ 60 مليون أورو و وزارة التكوين المهني بـ 49 مليون أورو و كان الهدف الأساسي لهاته الاتفاقية هو تكييف قطاع التكوين المهني في الجزائر بما يناسب اقتصاد السوق.
- ✓ وفي أفريل 2010 تم عقد المؤتمر الوطني الأول حول التعليم و التكوين المهنيين تحت الرعاية السامية للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة.
- ✓ وفي سنة 2011 صدر المرسوم التنفيذي رقم 11_333 والذي بموجبه يتم إنشاء خلايا الإرشاد والتوجيه في مؤسسات التكوين و التعليم المهنيين وكذا اللجنة الولائية المشتركة بين القطاعات.
- ✓ وفي سنة 2013 صدر منشور وزاري مشترك رقم 1387 مؤرخ في 26 جوان 2013 يتضمن وضع ترتيبات مكملة لجهاز توجيه التلاميذ إلى مساري التكوين المهني و التعليم المهني.

وللتقرب من الواقع أكثر نحاول القراءة في البيانات الواردة في الجدول التالي عن حصيلة أكثر من 10 عشر سنوات من تاريخ صدور القانون 02/97 ، والذي من خلاله نحاول قراءة مدى نجاعة الرسم على التكوين المتواصل في تحقيق الأهداف المرجوة منه. لقد استفادت المؤسّسات التكوينية من دعم مالي معتبر من سنة لأخرى، حيث سعت الحكومة سنة 2012 إلى بلوغ حجم إنفاق على قطاع التكوين والتعليم المهنيين يصل إلى 8% من الناتج الدّاخلي الخام، مقابل 3 إلى 4,3 % سنة 2007. وقد رصدت الحكومة للوزارة الوصية حوالي 49 مليار دينار جزائري سنة2014، وهذا لدعم شبكة المؤسّسات التكوينية، وكذا الزيادة في أجور العاملين بالقطاع. وتخصّص حوالي 60% من الميزانية لنشاط المؤسّسات مقابل 40% ترصد للاستثمار والتجهيزات والبنى التحتية؛ لكن النفقات الحقيقية للمؤسّسات تبقى غير محدّدة بدقّة، ويبدو أنّها ستتطوّر في المستقبل بالنّظر إلى سوق التكوين المتواصل الذّي يشهد نموّا معتبرا.

الجدول (8): حصص الإنفاق على قطاع التربية و التكوين من ميزانية الدولة خلال (2023-2000) الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تجهيز الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع
2000	240.512.000	41.800.000
2001	488.462.000	53.116.000
2002	488.462.000	53.116.000
2003	720.000.000	84.092.000
2004	720.000.000	84.092.000
2005	750.000.000	75.840.000
2006	2.304.892.500	162.165.000
2007	2.304.892.500	162.165.000
2008	2.304.892.500	162.165.000
2009	2.597.717.000	241.933.000
2010	3.184.120.000	540.754.000
2011	2.820.416.581	133.624.000
2012	2.820.416.581	133.624.000
2013	2.544.206.660	273.134.000
2014	3.885.784.930	250.809.500
2015	3.176.848.243	159.757.147
2016	3.176.848.243	159.757.147
2017	2.291.373.620	103.064.910
2018	4.043.316.025	118.725.739
2019	3.602.681.942	162.893.838
2020	2.929.673.231	155.759.022
2021	2.798.524.923	122.154.192
2022	3.546.900.172	228.105.205
2023	13.786.828.387.000	523.493.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات قوانين المالية من 2000-2023

من الجدول أعلاه ، فإن حصة الإنفاق على قطاع التربية و التكوين تتزايد ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الأموال المخصصة لهذا القطاع حيث في سنة 2000 من خلال ميزانية التجهيز و المقدر بحوالي 41.800.000د.ج مقارنة مع سنة 2023 و الذي قد خصت لهذا ميزانية بقيمة

523.493.000 د.ج وهذا ما يوضح هذه الزيادة التي تعتبر نتيجة لاهتمام الدولة الجزائرية–لتحسين وتطوير قطاع التربية و التكوين.

الجدول (9): حصص الإنفاق على قطاع التكوين المهني من ميزانية الدولة خلال (2023-2000) الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع
2000	965.328.164.000	46.969.113.000
2001	836.294.176.000	9.131.647.000
2002	1.050.166.167.000	12.498.979.000
2003	1.097.385.900.000	13.234.188.000
2004	1.200.000.000.000	14.803.552.000
2005	1.200.000.000.000	16.402.855.000
2006	1.283.446.977.000	19.873.561.000
2007	1.574.943.361.000	19.873.561.000
2008	2.017.969.196.000	19.873.561.000
2009	2.593.741.485.000	25.937.588.000
2010	2.837.999.823.000	38.328.953.000
2011	3.434. 306.634.000	49.132.325.000
2012	4.608. 250.475.000	49.132.325.000
2013	4.335.614.484.000	47.635.070.000
2014	4.714.452.366.000	50.803.924.000
2015	4.807.332.000.000	50.379.263.000
2016	4.807.332.000.000	50.379.263.000
2017	4.591.841.961.000	48.304.358.000
2018	4.584.462.233.000	46.840.000.000
2019	4.954.476.536.000	47.840.500.000
2020	4.893.439.095.000	49.936.401.000
2021	5.314.506.529.000	51.568.735.000
2022	6.311.532.437.000	60.564.109.000
2023	13.786.828.387.000	20.315.885.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات قوانين المالية من 2000-2023

الشكل (8): رسم بياني عبارة عن أعمدة بيانية يمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع التكوين المهني من الفترة 2000-2023

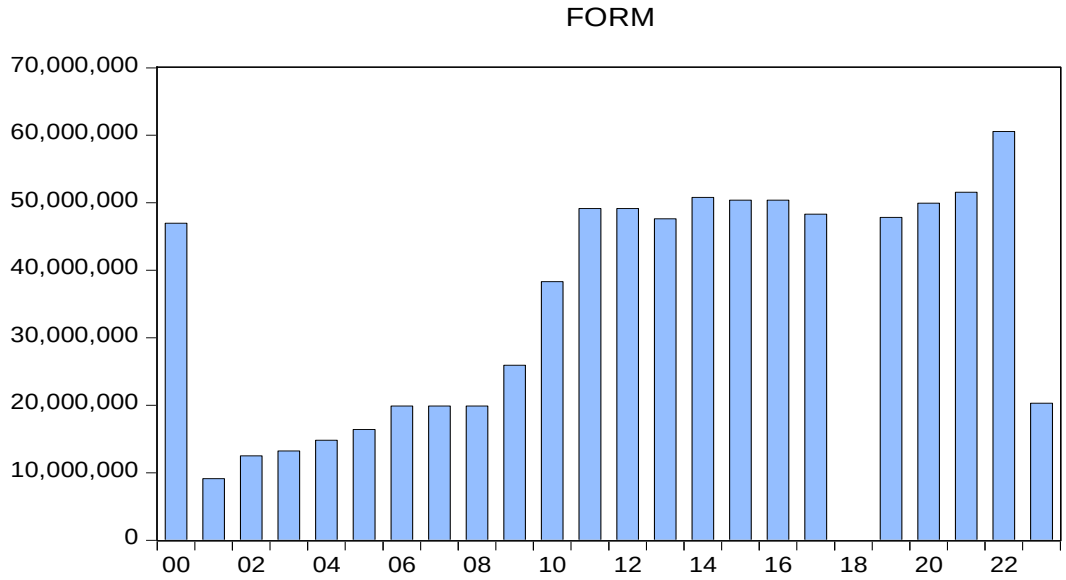

المصدر: من إعداد الطالبتين على حسب معطيات الجدول أعلاه بالاعتماد على برنامج Eviews09

من الجدول والمنحنى أعلاه ، فإن حصة الإنفاق على قطاع التكوين المهني متذبذبة حيث ترتفع و تنقص تدريجيا ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الأموال المخصصة لهذا القطاع حيث في سنة 2000 من خلال ميزانية تسيير الدولة و المقدرة بحوالي 46.969.113.000 د.ج كانت اكبر مقارنة مع سنة 2023 و الذي قد خصت لهذا ميزانية بقيمة 20.315.885.000 د.ج و أيضا نلاحظ انه من الفترة (2001-2022) استمر الإنفاق على التكوين بالتزايد وهذا ما يوضح أن أمر لابد منه لما له من أهمية في تسيير الموارد البشرية وهذه الزيادة تعتبر نتيجة لاهتمام الدولة الجزائرية-لتحسين وتطوير قطاع التكوين المهني.

❖ **المطلب الثالث: إنفاق دولة الجزائر على قطاع الصحة:**

العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي والنمو الاقتصادي :

بعد العديد من البحوث، توصل الباحثون إلى أن الإنفاق الصحي الحكومي يساهم في النمو الاقتصادي على الأمد الطويل، ويمكن القول أن العلاقة بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي ايجابية لكنها ليست ثابتة في جميع الدول وهذا يعود إلى مدى قدرة الإنفاق الصحي وكفاءته في مواجهة العقبات الصحية وحل المشاكل وتحسين الصحة العامة للسكان. معظم الدول المتطورة تخصص حصة كبيرة من الأموال للنظام الصحي، لكن هذا لا يعني بالضرورة رفع الناتج المحلي الإجمالي فعملية ضخ المال بكثافة في

النظام الصحي يجب أن يصاحبها الحوكمة والشفافية والمحاسبة لنجاح الإنفاق الصحي في تحسين مستوى الصحة العامة للسكان الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

✓ إن زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية تخلق وظائف لعدد كبير من العمالة وتوفر لهم فرص عمل كم تنعش وتعزز صناعات كثيرة كصناعة الأدوية و المعدات الطبية والخدمات الصحية وهذا يعود بالإيجاب على الاقتصاد.

✓ إن الإنفاق الصحي يرفع من عامل رأس المال البشري المستثمر فتتحسن الإنتاجية فعندما يتمتع الفرد بصحة جيدة ينتج بشكل أفضل ويسعى بدرجة أقوى إلى التعلم والمعرفة وتطوير المهارات.

✓ زيادة الإنفاق على النظام الصحي تؤدي إلى تحسين الصحة العامة للسكان وهذا بدوره يزيد من متوسط العمر المتوقع وتشير العديد من الدراسات أن هناك علاقة ايجابية طردية بين ارتفاع متوسط العمر وارتفاع النمو الاقتصادي.

✓ زيادة الإنفاق الحكومي الصحي يحسن الصحة العامة للسكان مما يؤدي إلى تجنب خسائر تغيب العمال الذي يكون نتيجة الإصابة بالأمراض.

✓ الإنفاق على الصحة يعد من أحسن طرق توزيع الدخل وتجسيد العدالة الاجتماعية للطبقات الاجتماعية الفقيرة، إن إنجاح خطط التنمية الاقتصادية يعتمد على رأس المال المادي والبشري والعمالة هي التي يمكنها تحسين الإنتاج وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية إذا كانت تتمتع بصحة جيدة، ومن هنا تصبح الخدمات الصحية ذات صفة إنتاجية.

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2019-2000):

الشكل (9): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2019-2000):

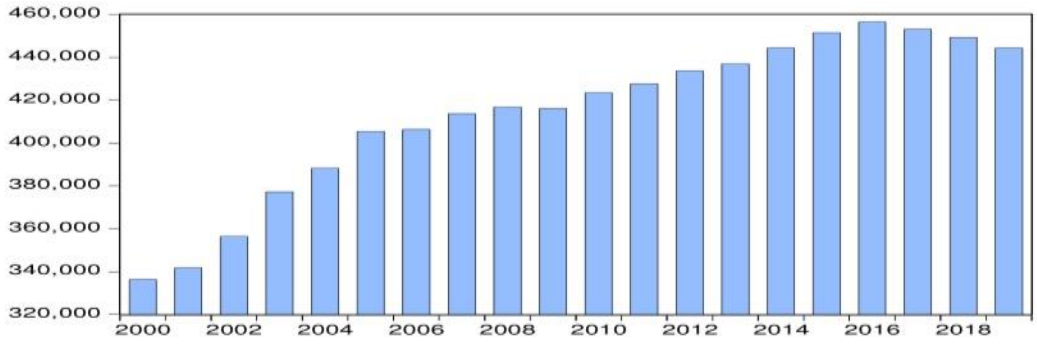

المصدر: من اعداد الباحثتين ديناوي انفال عائشة و زرواط فاطمة الزهراء- أثر الانفاق الحكومي الصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2019-2000-مجلة الاقتصاد والبيئة-المجلد 04 / العـدد: 02 أكتوبر 2021، ص -58 85 -جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الفترة من 2000 إلى 2004: هناك ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 10440 مليار دينار سنة 2000 إلى 12690 مليار دينار سنة 2004، هذا ناتج عن اتباع الحكومة الجزائرية لبرنامج الانعاش الاقتصادي من (سنة 2001 إلى 2004).

الفترة من 2005 إلى 2009: نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 13440 مليار دينار سنة 2005 حتى سنة 2009 نتيجة تبني الجزائر لبرنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في هذه الفترة، كما نلاحظ ثبات الناتج المحلي الاجمالي سنتي 2008 و2009 بسبب حدوث أزمةالبترول.

الفترة من 2010 إلى 2014: نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي االجمالي من 15230 مليار دينار سنة 2010 إلى 17300 مليار دينار سنة 2014 نتيجة انشاء الجزائر مخططا خماسيا سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي من (2010 إلى 2014) الذي كان يهدف إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفترة من 2015 إلى 2019: نلاحظ من الشكل ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 17940 مليار دينار سنة 2015 إلى 19130 مليار دينار سنة 2019 وكان هذا نتيجة تبني الجزائر برنامج خماسي للتنمية (من 2015 الى 2019) بعد انخفاض سعر البترول سنة 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار، حيث كان يرمي هذا البرنامج إلى تشجيع الاستثمار في الصناعة والصحة والسكن واعتماد الاقتصاد الاخضر لحماية البيئة والحفاظ على الامن الطاقوي وقد بلغ النمو 3.7% سنة 2015 و3.8% سنة 2014 نتيجة انتعاش قطاع المحروقات في هذه الفترة.

الشكل(10): تطور الانفاق الحكومي الصحي في الجزائر خلال الفترة(2019-2000) :

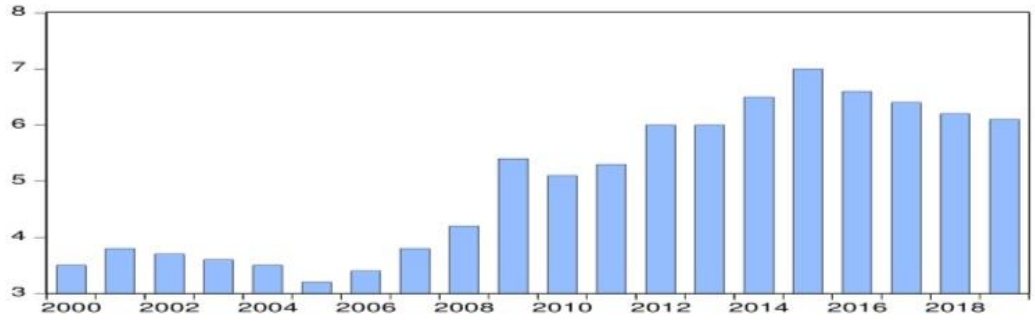

المصدر: من اعداد الباحثتين ديناوي انفال عائشة و زرواط فاطمة الزهراء بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يبين الشكل أعلاه نسبة اجمالي الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي وتجدر الاشارة إلى أن هذا الانفاق عرف استقرار خلال الفترة (2000- 2004) وبعد سنة 2005 بدأ الانفاق الصحي في الارتفاع بأكبر نسبة إلى أن وصل الى 6.1% سنة 2019.

الجدول (10): حصص الإنفاق على قطاع الصحة من ميزانية الدولة خلال (2000-2023)

الوحدة (د.ج)

السنة	ميزانية تسيير الدولة	الاعتمادات المخصصة للقطاع
2000	965.328.164.000	33.900.724.000
2001	836.294.176.000	38.324.796.000
2002	1.050.166.167.000	49.117.107.000
2003	1.097.385.900.000	55.430.565.000
2004	1.200.000.000.000	63.770.452.000
2005	1.200.000.000.000	62.460.953.000
2006	2.017.969.196.000	129.201.251.000
2007	1.574.943.361.000	129.201.251.000
2008	2.017.969.196.000	129.201.251.000
2009	2.593.741.485.000	178.322.829.000
2010	3.434. 306.634.000	227.859.541.000
2011	4.608. 250.475.000	404.945.348.000
2012	4.608. 250.475.000	404.945.348.000
2013	4.335.614.484.000	306.925.642.000
2014	4.972.278.494.000	381.972.062.000
2015	4.807.332.000.000	379.407.269.000
2016	4.807.332.000.000	379.407.269.000
2017	4.591.841.961.000	389.073.747.000
2018	4.584.462.233.000	392.163.373.000
2019	4.954.476.536.000	398.970.409.000
2020	4.893.439.095.000	408.282.838.000
2021	5.314.506.529.000	410.672.176.000
2022	6.311.532.437.000	439.422.008.000
2023	13.786.828.387.000	711.339.676.000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات قوانين المالية من 2000-2023

الشكل (11): رسم بياني عبارة عن منحنى تمثل الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة من الفترة 2000-2023

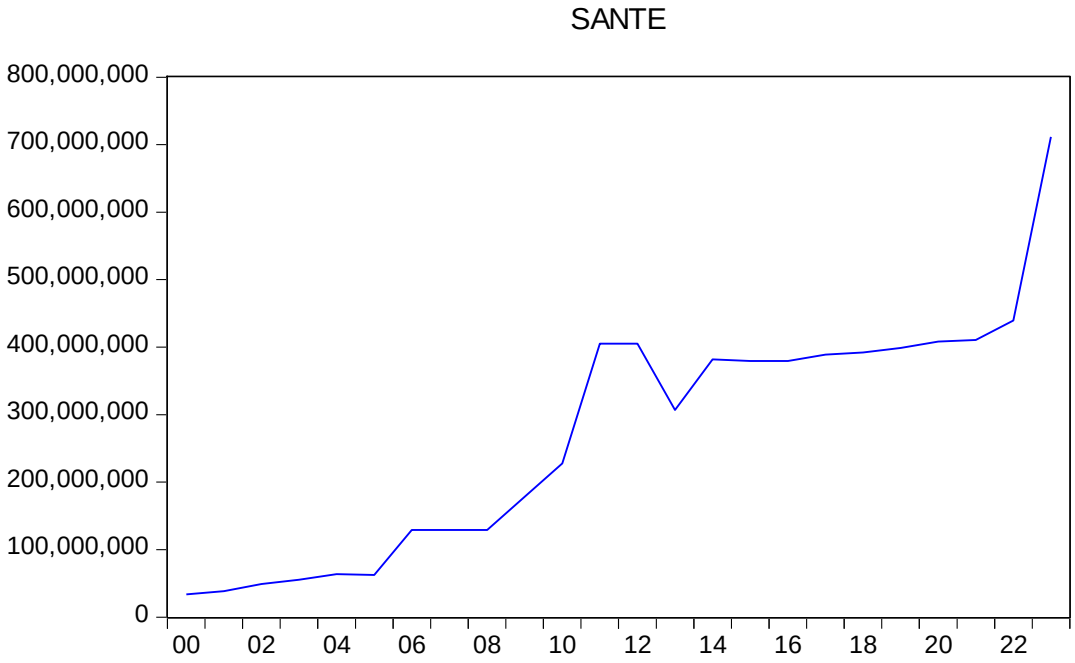

المصدر: من اعداد الطالبتين على حسب معطيات الجدول أعلاه بالاعتماد على برنامج Eviews09

من الجدول و الرسم البياني أعلاه ، فإن حصة الإنفاق على قطاع الصحة تتزايد ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمة الأموال المخصصة لهذا القطاع حيث في سنة 2000 و المقدر بحوالي 33.900.724.000د.ج مقارنة مع سنة 2023 و الذي قد خصت لهذا ميزانية بقيمة 711.339.676.000 د.ج وهذا ما يوضح هذه الزيادة التي تعتبر نتيجة للإصلاحات التي وضعتها الدولة الجزائرية–لتحسين وتطوير قطاع الصحة.

❖ **المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر:**

الاقتصاد الجزائري شهد معدل نمو غير مستقر من 2.5% إلى 2- % حيث في بعض السنوات كان أعلى من متوسط معدل النمو العالمي ، بينما كان في السنوات الأخرى أقل بكثير. وقد انعكست هذه المعدلات في مستوى المعيشة الذي يشكل تحديا كبيرا للجزائر في ضوء ارتفاع معدل البطالة. و قد نتج عن النمو القائم على النفط بعض نقاط الضعف الهيكلية ، مثل ظهور بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ، فضلا عن انخفاض الأهمية النسبية للقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للنفط الخام ، حيث وصلت مساهمة قطاع النفط إلى 45 ٪ في عام 2008 ، مما أدى إلى وجود تبعية كبيرة للخارج.

✓ سجلت الميزانية العامة للجزائر فائضا منذ عام 2000 ، واستمر هذا الفائض حتى عام 2009 ، بسبب أن الجزائر لم تدارك هذا الوضع ، بعد انخفاض أسعار النفط من عام 2014 ، تفاقم العجز حتى عام 2015 ليصل إلى 15 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وشكلت عائدات النفط حوالي 62 ٪ من إجمالي إيرادات الموازنة ، مما يبرز اعتماد السياسة المالية على قطاع النفط .

✓ واجه الاقتصاد الجزائري عدة تذبذبات في معدل التضخم حيث شهد ارتفاعا في بعض السنوات وانخفاضا في سنوات أخرى شهدت الجزائر أعلى معدل تضخم في 1992حيث بلغ 7.31% ثم أعلى معدل مسجل في عام 2000 كان 89.8 ٪ ، وفي عام 2012 كان بسبب زيادة كبيرة في الأجور والنفقات ، وفي عامي 2015 و 2016 كان 8.4 ٪ و 4.6 ٪ على التوالي.

خصائص الاقتصاد الجزائري:

➢ **اقتصاد ريعي:** الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد إيجار يعتمد بالكامل تقريبا على قطاع النفط حيث تمثل صادرات النفط أكثر من 97 ٪ من إجمالي الصادرات ، وأكثر من 60 ٪ من إيرادات الميزانية تمول من عائدات النفط ، ومساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 40 ٪ ، كل هذه المؤشرات تشير إلى وجود نقص شبه كامل في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط ويعتمد إلى حد كبير على عائدات النفط ، وهو تهديد كبير للاقتصاد الجزائري ، نظرا للعوامل الخارجية التي تهيمن على سوق النفط. .

➢ **التبعية الاقتصادية:** يعاني الاقتصاد الجزائري من الاعتماد على الدول الصناعية ، ويتجلى ذلك في زيادة الواردات وتركيز الصادرات في سلعة واحدة ، فضلا عن التركيز الجغرافي للصادرات والواردات نحو الاتحاد الأوروبي ، على الرغم من مرور أكثر من 50 عاما من الاستقلال وحتى يومنا هذا لم تتمكن الجزائر من بناء اقتصاد مستقل والتخلص من التبعية في الخارج.

مؤهلات الاقتصاد الجزائري:

بالرغم من الخصائص السلبية التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري فإن له العديد من الخصائص الإيجابية والمؤهلات التي تمكنه من تحقيق التنمية الاقتصادية وتتجلى هذه المؤهلات فيما يلي:

✓ الموارد الطاقوية و المعدنية حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا.

✓ اتساع مساحة الجزائر.

✓ القدرات البشرية الهامة حيث يغلب عنصر الشباب على التركيبة السكانية كما تنتج جامعة الجزائر أكثر من 1000 طالب سنويا يتوجهون إلى سوق العمل ، بالإضافة إلى خريجي مؤسسات التكوين المهني من مختلف التخصصات ، مما يشير إلى توافر العمال المؤهلين والمكونين.

✓ تمتع الجزائر بنسيج صناعي هام و هذا القطاع تم تكوينه في السبعينات.

وقع تقرير للبنك الدولي استمرار انتعاش الاقتصاد الجزائري في 2023، مدفوعا على وجه الخصوص بالقطاعات غير النفطية، التي ستمثل حجر الزاوية للنمو المستدام وأوضح التقرير الذي نشر على الموقع الرسمي للبنك الدولي، الأحد، أن اقتصاد الجزائر واصل انتعاشه في النصف الأول من 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، واستمرار التعافي أيضا بقطاع الخدمات والأنشطة الزراعية وأشار التقرير إلى أنه يتوقع استمرار الانتعاش في 2023، بدعم من النمو في القطاعات غير النفطية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا في صادراتها وتشير بيانات التقرير إلى أن نمو الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات غير النفطية، سيبلغ 3.17% في العام الجاري، الأمر الذي سيساهم في الانتعاش الاقتصادي الكلي المنتظر في 2023.

وتقول السلطات الجزائرية إن الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 7 مليارات دولار بنهاية العام الماضي، وتتوقع أن تصل 15 مليار دولار السنة الجارية كما توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 2.3 % في 2023، لكن آفاق الاقتصاد الكلي لا تزال عرضة للتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للمحروقات.

وشدد على أن القطاعين الخاص وغير النفطي، يجب أن يصبحا المحرك لنمو اقتصاد البلاد على المديين المتوسط والطويل.

الجدول(11): إحصائيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات من 1990-2022 :

السنوات	قيمة الصادرات خارج المحروقات	أسعار الصرف	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	معدل التضخم	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	استهلاك الجزائر من النفط ألف برميل يوميا	الميزان التجاري مليار دولار
1 990		12,20	-1,00	17,80	62,05		3,20
1 991		21,40	-1,20	25,90	45,72		4,76
1 992		22,80	1,80	31,70	48,00		3,11
1 993		24,12	-2,10	20,50	49,94		1,63
1 994		42,89	-0,90	29,00	42,54		79,56
1 995		52,17	3,90	29,80	41,76		-0,51
1 996		56,18	4,30	18,67	46,94		3,27
1 997		58,41	1,10	5,73	48,18		5,21
1 998		60,35	5,10	4,95	48,19		1,80
1 999		69,31	3,20	2,64	48,64		3,36
2 000		77,19	3,80	0,33	54,79		12,86
2 001		83,30	2,60	4,22	54,74		9,19
2 002		75,68	4,70	1,41	56,76		19,30
2 003		77,37	6,90	2,60	67,86		32,47
2 004		72,06	5,20	3,56	85,32		36,31
2 005		73,36	5,10	1,64	103,20		39,81
2 006		72,64	2,00	2,50	117,03		57,84
2 007		69,29	3,00	3,90	134,98		17,54
2 008		64,58	2,40	4,40	171,00		17,58
2 009		72,64	2,10	5,70	137,21		36,08
2 010		74,39	3,00	4,10	149,07		32,98
2 011		72,85	2,89	4,52	197,45		18,05
2 012		77,55	3,37	8,89	206,40		8,49
2 013		79,38	2,76	3,25	225,93		-20,33
2 014		80,56	3,78	2,92	220,09		3,45
2 015		100,46	3,76	4,78	172,30		-15,08
2 016		109,46	3,20	6,40	166,00		-17,74
2 017		114,11	1,30	6,00	170,37		-14,93
2 018		115,00	1,20	4,50	175,90		-7,83
2 019		119,35	1,00	5,50	171,76		0,63

2 020		128,00	-5,10	6,02	145,00		-8,66
2 021		132,29	3,50	7,20	163,04		
2 022			4.7	9,20			
2023			2.3	8.1			

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الاحصائيات البنك الدولي من الموقع الرسمي:

https:// www.albankaldawli.org

الشكل (12): رسم بياني عبارة عن منحنى يمثل تطور النمو الاقتصادي من الفترة 1990-2022

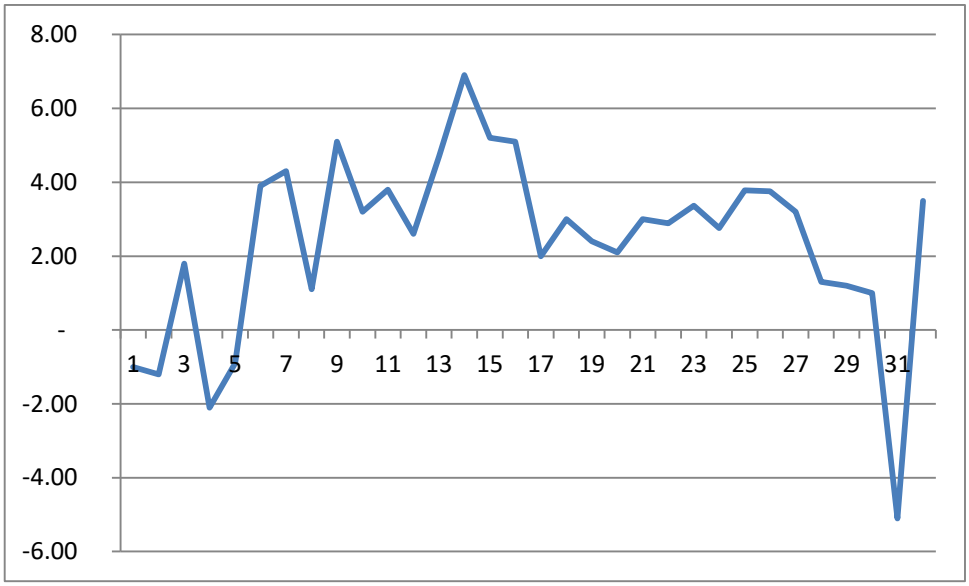

المصدر: من إعداد الطالبتين على حسب معطيات الجدول أعلاه بالاعتماد على برنامج EXCEL

من المنحنى أعلاه نلاحظ تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 حيث استمر في الارتفاع و الانخفاض حتى بلغ ذروته 6.9% في سنة 2003 و هذا راجع إلى التفاوت بين الصادرات و الواردات حيث قدرت صادرات الجزائر عام2003 م ب26 مليار دولار، ضعف الواردات، مكونة 38% من الدخل القومي. مثلت المحروقات دوما 95% من الصادرات. أهم المشترين إيطاليا 18.9%، ثم أمريكا التي تفوقت على فرنسا17.9% و أيضا بسبب تزامن الصراع مع تزايد الطلب العالمي على البترول فعند غزو العراق في تلك السنة شكل هذا حدثا بارزا لأسواق النفط نظرًا لما تحويه العراق من كميات وافرة من احتياطات النفط الخام فأصبح متوسط أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة حيث يبلغ 30 دولار أمريكي للبرميل عام 2003. و أيضا جراء انعدام الاستقرار السياسي في مختلف الدول المنتجة للنفط .فقد ارتفع بنسبة 19% عن المتوسط الذي بلغه عام 2002 و استمر بالتذبذب حتى انخفض بشكل كبير ووصل 1%سنة 2019 ثم انخفض أقصى حد وبلغ 5.10-% سنة 2020 و هذا

كله راجع إلى جائحة كوفيد-19 و ما خلفته من اثأر و تناقص في الاقتصاد و أيضا غالى انكماش النمو العالمي في هذه الفترة .

المبحث الثاني: بناء نموذج قياسي على الاستثمار في راس المال البشري و اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023

تعريف الاقتصاد القياسي:

الاقتصاد القياسي هو أحد فروع علم الاقتصاد، ويهتم بقياس وبتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً مستخدما في ذلك:

1. النظرية الاقتصادية
2. الاقتصاد الرياضي
3. الإحصاء الرياضي والاقتصادي
4. أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة

وذلك بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى.

ويمكن اعتبار **الاقتصاد القياسي** على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الاقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر الاقتصادية في أرض الواقع. ومن هنا تبرز أهميته القصوى لكل طالب أو باحث اقتصادي.

والمتتبع للدراسات والأبحاث في مجال الاقتصاد المنشورة في المجلات العلمية المحلية والدولية لا يكاد يجد دراسة أو بحث خالية من تطبيقات الاقتصاد القياسي. والمتعارف عليه اليوم أن من لا يعرف فن الاقتصاد القياسي فإنه لا يعد اقتصادياً بالمفهوم المعاصر.

-اولا: عرض نموذج الدراسة:

جدول رقم (12) يمثل الإحصائيات المتغيرات المستقلة و التابعة:

ANNEE	GDP	SANTE	FORM	EDU
2000	4229,25863	33900724	46969113	38580667
2001	4560,23471	38324796	9131647	43591873
2002	4295,6186	49117107	12498979	58743195
2003	5250,56031	55430565	13234188	63494661
2004	6148,44744	63770452	14803552	66497092
2005	7570,60528	62460953	16402855	78381380
2006	8500,84128	129201251	19873561	85319925
2007	9352,55633	129201251	19873561	95689309
2008	11043,2446	129201251	19873561	118306406
2009	9967,00704	178322829	25937588	154632798
2010	11089,3173	227859541	38328953	173483802
2011	14384,2325	404945348	49132325	212830565
2012	16006,32	404945348	49132325	277173918
2013	17934,3234	306925642	47635070	264582513
2014	17730,4504	381972062	50803924	270742002
2015	17309,258	379407269	50379263	312145998
2016	18170,36	379407269	50379263	312145998
2017	19441,0132	389073747	48304358	310791629
2018	20228,5	392163373	4684	313336878
2019	20499,556	398970409	47840500	317336878
2020	18560	408282838	49936401	364283132
2021	18560	410672176	51568735	370596356
2022	18560	439422008	60564109	400051187
2023	18560	711339676	20315885	566493133

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول Excel

كخطوة أولى حددنا متغيرات الدراسة المعتمدة ثم درسنا الإحصائيات الخاصة بها المتمثلة في اعتمادات الدولة المخصصة لكل قطاع و جمعناها في جدول واحد النمو الاقتصادي و التعليم الصحة و التكوين كخطوة ثانية .

-ثانيا: الطريقة المستخدمة في الدراسة: لغرض تقدير أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2023 سوف نقوم بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews09) وذلك باستخدام أسلوب انحدار الخطي المتعدد للوصول إلى نتائج تقديرية أكثر دقة. و الهدف من هذه الدراسة هو اختبار الفرضيتين التاليتين:

H0 : يوجد اثر للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر .

H1 : لا يوجد اثر للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هذه الفرضيات سيتم التأكد من صحتها أو خطئها عند مستوى الدلالة 5% و هذا بالاعتماد على قاعدة البيانات في الجدول أعلاه للفترة الممتدة من 2000-2023.

تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

الانحدار الخطي المتعدد (سلمان) هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن انحدار للمتغير التابع **(Y)** على العديد من المتغيرات المستقلة X_K... , X_2 , X_1 لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت أو الانتشار ، فبإمكاننا التنبؤ بالمستوى الرقمي في فعالية.

إن الانحدار الخطي المتعدد ليس مجرد أسلوب واحد وإنما مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها لمعرفة العلاقة بين متغير تابع مستمر وعدد من المتغيرات المستقلة التي عادةً ما تكون مستمرة) والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي :

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + \ldots\ldots + e$$

حيث أن:

- ✓ **Y** = المتغير التابع.
- ✓ **a** = قيمة ثابتة **Constant** أو **Intercept**
- ✓ **b1** = ميل الانحدار **y** على المتغير المستقل الأول .
- ✓ **b2** = ميل الانحدار **y** على المتغير المستقل الثاني.
- ✓ **X1** = المتغير المستقل الأول .
- ✓ **X2** = المتغير المستقل الثاني .

-ثالثا : تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على النظريات الاقتصادية أولا وعلى الدراسات السابقة ثانيا ،بالإضافة إلى النظر في واقع اقتصاد البلد ما يؤثر فيه ، و من خلال دراستنا للاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بحصر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، بالنسبة للفترة الممتدة من 2000-2023، و المتمثلة في الآتي:

المتغير التابع : و يتمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي و نرمز له GDP.

المتغيرات المستقلة: و تتمثل في:

- ✓ التعليم "EDUCATION" و نرمز له ب: EDU
- ✓ الصحة "SANTE" و نرمز لها ب: SANTE
- ✓ التكوين " FORMATION" و نرمز له ب: FORM

كل هذه المتغيرات تم استنتاجها انطلاقا من النظريات المفسرة و الأساليب الخاصة بالرأس المال البشري ، و أيضا من الدراسات السابقة ومن خلال تحليل واقع الاقتصاد الجزائري . اذا بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذا هذه الخطوة تعد من أهم مراحل بناء النموذج القياسي و يكون شكل الدالة كما يلي:

GDP = f (EDU, SANTE, FORM)

حيث أن:

- ✓ **GDP** :هو النمو الاقتصادي.
- ✓ **EDU**: هو التعليم.
- ✓ **SANTE**: هو الصحة.
- ✓ **FORM**: هو التكوين.

كما ذكرنا سابقا سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر ولهذا يجب علينا معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقديره والصيغة الرياضية للنموذج هي كالتالي :

وتكون الصيغة العامة للنموذج الخطي كما يلي:

$$GDP= \alpha+\beta_1 EDU +\beta_2 SANTE +\beta_3 FORM .U$$

حيث أن:

- ✓ **α** :الثابت
- ✓ **β_3، β_2،β_1** هي معلمات النموذج و تمثل ميل الدالة أو تغير في النمو الاقتصادي نتيجة تغير المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة ، حيث يختلف الميل عن المرونة.
- ✓ **U:** يمثل الخطأ العشوائي.

سوف يتم تقدير معلمات النماذج المقترحة بالاعتماد على طريقتين المربعات الصغرى ثم ARDL باعتبارها أفضل طريقة للتقدير لأنها تعتمد على هذه الخطوات التالية:

- ✓ اختبار السكون.
- ✓ اختبار التكامل المشترك: اختبار الحدود Bounds Test.
- ✓ منهجية متجه تصحيح الخطأ ARDL VECM.

تعريف طريقة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية:

(محمد، يوم 14 نوفمبر2019) تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al (2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- ✓ كلها مستقرة عند المستوى.
- ✓ أو كلها مستقرة عند الفرق الأول،
- ✓ أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول.

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، و قرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرضية العدمية مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرضية البديلة، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة.

ولإجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج، يتم صياغة الفرضيات الآتية:

- ✓ الفرضية العدمية H0: لا يوجد تكامل مشترك
- ✓ الفرضية البديلة H1 : يوجد تكامل مشترك

-رابعا: تقدير معلمات نموذج الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

بالاعتماد على بيانات المتغيرات الموجودة في الجدول أعلاه و باستخدام برنامج Eviews (9) نقوم بتقدير نموذجنا ثم نقوم باختباره من الناحية الاقتصادية و الإحصائية و القياسية .

نقوم بإدخال جميع بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج في البرنامج ونستخدم اولا طريقة المربعات الصغرى:

1-طريقة المربعات الصغرى:

هي (سالفاتور، 1982) أسلوب لتوفيق "أفضل" خط مستقيم لعينة مشاهدات x y ،و هو يتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط عن الخط إلى أدنى حد ممكن أي تقليل الفرق بين القيم الفعلية و المقدرة.

نرمز للقيم المقدرة لـ yi ب ŷ i :حيث نفترض وجود علاقة بين x و y مصاغة في شكل المعادلة التالية:

$$i = a + bxi + ui\hat{y}$$

إن أسلوب الحل في طريقة المربعات الصغرى يعتمد في استخدام منظومة من المعدلات الآنية حسب كل حالة، وذلك انطلاقا من دالة الهدف الرئيسية وهي تصغير أو تدنية مجموع مربعات الخطأ الناجم عن معادلة الانحدار المستخدمة في إيجاد المعلمات.

فأعطى النتائج الأولية التالية :

الجدول: رقم (13) نتائج التقدير الأولي للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

بعد إدخال المعادلة الخاصة بالانحدار المتعدد في الخانة المخصصة لها و التي هي على الشكل التالي:

GDP C EDU FORM SANTE

تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/17/23 Time: 21:09
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4036.114	1150.511	3.508105	0.0022
EDU	1.95E-05	1.60E-05	1.218832	0.2371
FORM	5.00E-05	3.31E-05	1.508730	0.1470
SANTE	1.19E-05	1.27E-05	0.940015	0.3584

R-squared	0.846240	Mean dependent var	13247.99
Adjusted R-squared	0.823176	S.D. dependent var	5844.966
S.E. of regression	2457.836	Akaike info criterion	18.60296
Sum squared resid	1.21E+08	Schwarz criterion	18.79930
Log likelihood	-219.2355	Hannan-Quinn criter.	18.65505
F-statistic	36.69089	Durbin-Watson stat	0.666443
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

بعد إدخال جميع المتغيرات المستقلة و التابعة في البرنامج الإحصائي نلاحظ أن النموذج غير مقبول لان بعض إشارات المتغيرات لا تتفق مع النظرية الاقتصادية، وكذلك مرفوض من الناحية الإحصائية لان بعض المتغيرات نسبة احتمال الخطأ(prob) أكبر من 5 % في المتغيرات التالية التعليم حيث بلغت 0.2371، الصحة حيث بلغت0.3584 و التكوين حيث بلغ 0.14 أي أن هذه المتغيرات ليست معنوية مما يجعل الدراسات النظرية غير صحيحة فيما يخص وجود علاقة ذات تأثير بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذا فالنموذج خاطئ و غير مقبول إحصائيا لذلك سنقوم بتغيير الطريقة لدراسة هاته المتغيرات و نعيد تقدير النموذج باستخدام طريقة ARDL.

الجدول: رقم (14) نتائج التقدير الثاني للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة ARDL:

بعد إدخال المعادلة الخاصة و التي هي على الشكل التالي:

GDP EDU FORM SANTE

تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/17/23 Time: 21:38
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): EDU FORM SANTE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.581196	0.108005	5.381209	0.0001
EDU	-3.63E-05	7.97E-06	-4.552409	0.0003
EDU(-1)	2.21E-05	8.62E-06	2.569537	0.0206
FORM	-1.17E-05	1.18E-05	-0.987854	0.3379
SANTE	1.72E-05	4.01E-06	4.287906	0.0006
SANTE(-1)	1.04E-05	4.29E-06	2.430150	0.0272
C	2718.841	518.3481	5.245202	0.0001

R-squared	0.989182	Mean dependent var	13640.11
Adjusted R-squared	0.985125	S.D. dependent var	5644.343
S.E. of regression	688.3939	Akaike info criterion	16.15239
Sum squared resid	7582179.	Schwarz criterion	16.49797
Log likelihood	-178.7525	Hannan-Quinn criter.	16.23930
F-statistic	243.8375	Durbin-Watson stat	1.894961
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-9)

بعد إدخال جميع المتغيرات المستقلة و التابعة نلاحظ أن النموذج مقبول نسبيا لأنه معنوي و هذا ما يتمثل في الجدول حيث قيمة Prob(F-statistic)= 0.000000 و أيضا حيث نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية اقل من 0.05 و المتمثلة في الصحة و النمو الاقتصادي و التعليم ماعدا التكوين و الذي وجدناه غير معنويا أي اكبر من 5 % بقيمة تقدر ب 0.33 لذا يجب علينا حذف المتغيرات التي ليست معنوية ثم إعادة تقدير النموذج لنصل إلى نموذج مقبول100% اقتصاديا و إحصائيا وهذه المرة سنستخدم طريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم (15): اختبار الحدود Bounds Test:

الفرضية H0 : المعادلة ذات تكامل مشترك

الفرضية H1: المعادلة ليست ذات تكامل مشترك

ARDL Bounds Test
Date: 05/23/23 Time: 15:51
Sample: 2001 2023
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.249153	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-9)

من خلال بيانات الجدول أعلاه تفسر النتائج على النحو التالي:

نلاحظ أن قيمة F-statistic بلغت 8.24 % و هذه القيمة نقارنها مع الحد الادنى I0 و الحد الاعلى I1 عند درجات المعنوية المقدرة ب: 1% 2.5% 5%، 10% و نلاحظ ان قيمة F تزيد عن الحد الأعلى المقدر ب 3.77 نقول بان هذه المعادلة متكاملة و معنوية عند 10% إذا هنا نقبل الفرضية H0 و نرفض H1 و يمكننا القول بان معادلتنا ذات تكامل مشترك عند 10%.

الجدول رقم (16): منهجية تصحيح الخطأ

الفرضية H0: معامل حد الخطأ سالب يوجد تصحيح للخطأ

الفرضية H1: معامل حد الخطأ موجب لا يوجد تصحيح للخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1)
Date: 05/23/23 Time: 16:13
Sample: 2000 2023
Included observations: 23

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EDU)	0.585879	0.000008	73503.633373	0.0000
D(FORM)	0.000020	0.000012	1.733603	0.1022
D(SANTE)	0.000016	0.000004	4.068779	0.0009
CointEq(-1)	2537.898554	0.108005	23498.016240	0.0000

Cointeq = GDP - (-0.0002*EDU -0.0000*FORM -0.0000*SANTE -1.0713)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDU	-0.000231	0.000000	-21005.308133	0.0000
FORM	-0.000000	0.000000	-1.733609	0.1022
SANTE	-0.000000	0.000000	-4.923761	0.0002
C	-1.071296	0.204278	-5.244297	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال بيانات الجدول أعلاه تفسر النتائج على النحو التالي:

معادلة تصحيح الخطأ قدرت كالتالي:

$$Cointeq = GDP - (-0.0002*EDU \ -0.0000*FORM \ -0.0000*SANTE \ -1.0713)$$

ما يهمنا من الجدول أعلاه معامل حد الخطأ Cointeq(−1) الذي بلغ 2537.898554 و هو معنوي و موجب إذا نرفض H0 و نقبل H1 إذا لا يوجد تصحيح للخطأ من المدى القصير إلى الأجل الطويل.

و في الجزء السفلي من الجدول نلاحظ:

عند معلمة التكوين لم تكن معنوية عكس باقي المعلمات هذا ما يفسر أن التكوين لا يوجد له تأثير على المدى الطويل عكس معلمة الصحة و التعليم.

الجدول: رقم (17) نتائج التقدير الثالث للنموذج الخطي المتعدد بعد إدخال جميع المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

بعد إدخال جميع المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج الخطي و بعد حذف المتغيرات التي ليس لها معنوية إحصائية أو إشاراتها لا تتفق مع النظرية الاقتصادية تم الحصول على أفضل تقدير كما هو موضح في الجدول التالي:

بعد إدخال المعادلة الخاصة و التي هي على الشكل التالي:

GDP C GDP(−1) EDU EDU (−1) SANTE SANTE(−1)

تحصلنا على النتائج التالية:

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/18/23 Time: 20:15
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2538.899	484.9433	5.235455	0.0001
GDP(-1)	0.585879	0.107824	5.433652	0.0000
EDU	-3.37E-05	7.53E-06	-4.478296	0.0003
EDU(-1)	2.05E-05	8.45E-06	2.425899	0.0267
SANTE	1.63E-05	3.91E-06	4.175700	0.0006
SANTE(-1)	9.36E-06	4.15E-06	2.255158	0.0376

R-squared	0.988522	Mean dependent var	13640.11
Adjusted R-squared	0.985146	S.D. dependent var	5644.343
S.E. of regression	687.9049	Akaike info criterion	16.12464
Sum squared resid	8044624.	Schwarz criterion	16.42085
Log likelihood	-179.4333	Hannan-Quinn criter.	16.19913
F-statistic	292.8257	Durbin-Watson stat	1.823102
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول 100% من الناحية الاقتصادية حيث أن كل المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5 % و أيضا معامل التحديد R-squard و معامل تحديد المعدل Adjusted R- squared يساويان 0.98 وبالتالي فإن النموذج يفسر 98 %من البيانات إذا نتائجنا دقيقة باحتمال 98% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث على مستوى النمو الاقتصادي بنسبة 98% ، و بما أن النموذج معنوي أي أن النمو الاقتصادي ب نسبة Prob(F-statistic)=0.000000 وهو يرتبط طرديا مع كل من النمو الاقتصادي بفترة إبطاء سنة واحدة، والتعليم الذي يتأثر بالتعليم الخاص بالسنة الماضية و أيضا بالصحة و الصحة بفترة إبطاء سنة واحدة أيضا نستنتج أن هاته المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي و هذا يفسر العلاقة التكاملية بين جميع المتغيرات أي أن النظرية الاقتصادية التي تفرض وجود علاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي و يتأثران ببعضهما البعض صحيحة .

و عليه يكون النموذج المقدر كما يلي:

GDP = C(1) + C(2)*GDP(-1) + C(3)*EDU + C(4)*EDU(-1) + C(5)*SANTE + C(6)*SANTE(-1)

و بالتعويض نجد:

GDP = 2538.89855431 + 0.585878594241*GDP(-1) - 3.37153853003e-05*EDU + 2.04932434581e-05*EDU(-1) + 1.63319226472e-05*SANTE + 9.36051838563e-06*SANTE(-1)

-خامسا: اختبارات فحص بواقي النموذج:

أولا-الارتباط الذاتي بين البواقي:

جدول رقم (18) اختبار الارتباط الذاتي Lm TEST:

الفرضيات:

H0: البواقي تقبل الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

H1: البواقي لا تقبل الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.044082	Prob. F(2,15)	0.9570
Obs*R-squared	0.134394	Prob. Chi-Square(2)	0.9350

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-9)

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة البواقي اكبر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 و هذا يعني أن البواقي لا تقبل الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

ثانيا- تجانس البواقي :

H0: البواقي ذات تباين متساوي (متجانس) .

H1: البواقي ذات تباين غير متساوي (غير متجانس).

جدول رقم (19) جدول تجانس البواقي:

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.620286	Prob. F(5,17)	0.6863
Obs*R-squared	3.548646	Prob. Chi-Square(5)	0.6160
Scaled explained SS	3.269638	Prob. Chi-Square(5)	0.6585

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من الجدول أعلاه نجد أن البواقي اكبر من 0.05 وقيمة إحصائية فيشر بلغت 0.62 بالتالي نقبل الفرضية العدمية و نرفض الفرضية البديلة نستنتج أن هناك تجانس بين البواقي إذا التباين متساوي.

ثالثا- اختبار التوزيع الطبيعي: يعتبر اختبار Jarque- Bera من أهم الاختبارات التي تكشف عن إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كان الاحتمال المقابل لهذا الاختبار α أكبر من 5 % فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضيات:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (13): التوزيع الطبيعي للبواقي:

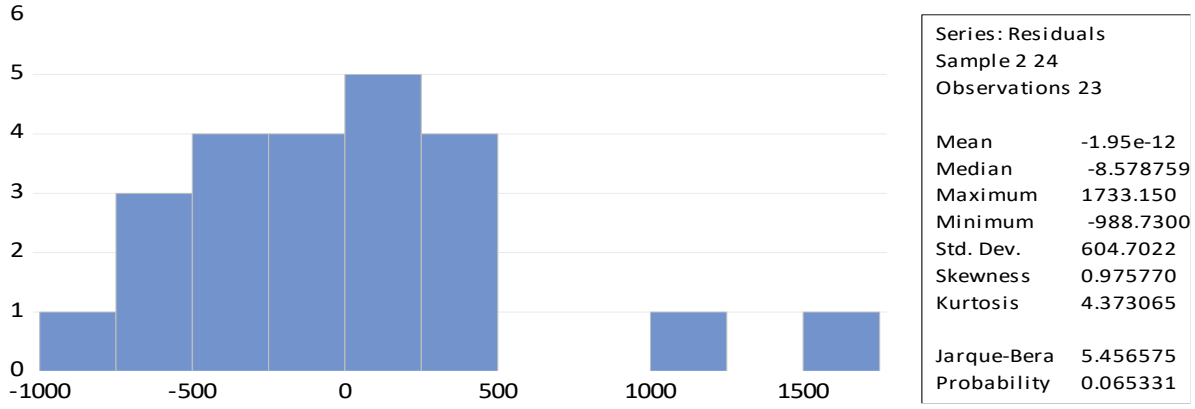

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-9)

من الشكل أعلاه نجد أن Jarque-Bera اكبر من 0.05 حيث بلغت 5.45 ومنه نرفض الفرضية H1و نقبل الفرضية H0 و التي تقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

-رابعا: اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUMof squares

اختبار استقرار النموذج: يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة من اختبار المجموع التراكمي للبواقي اذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

الشكل رقم (14) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج CUSUMof squares

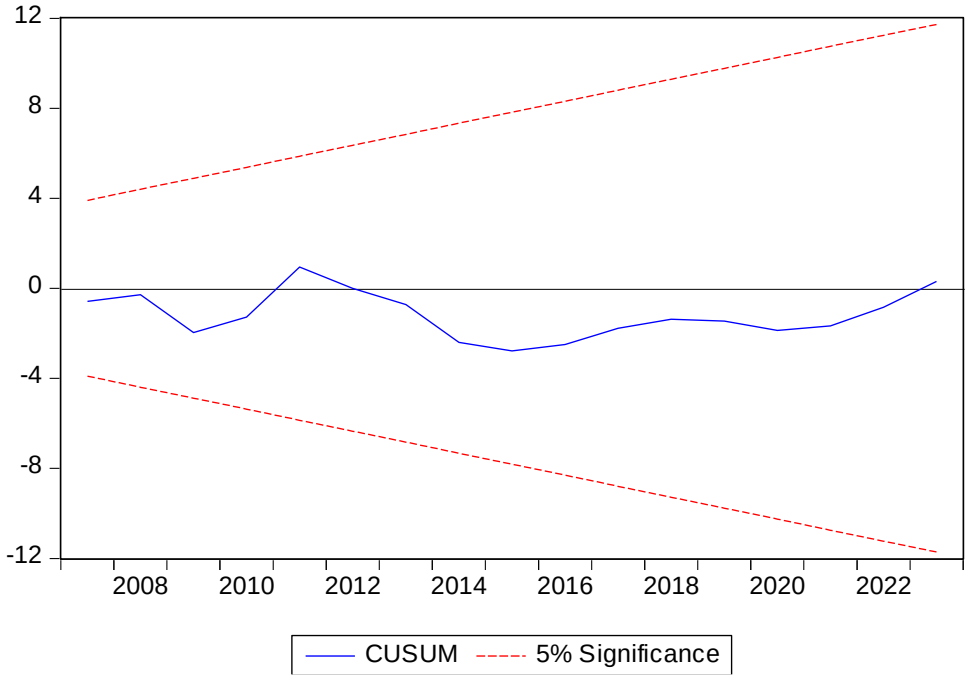

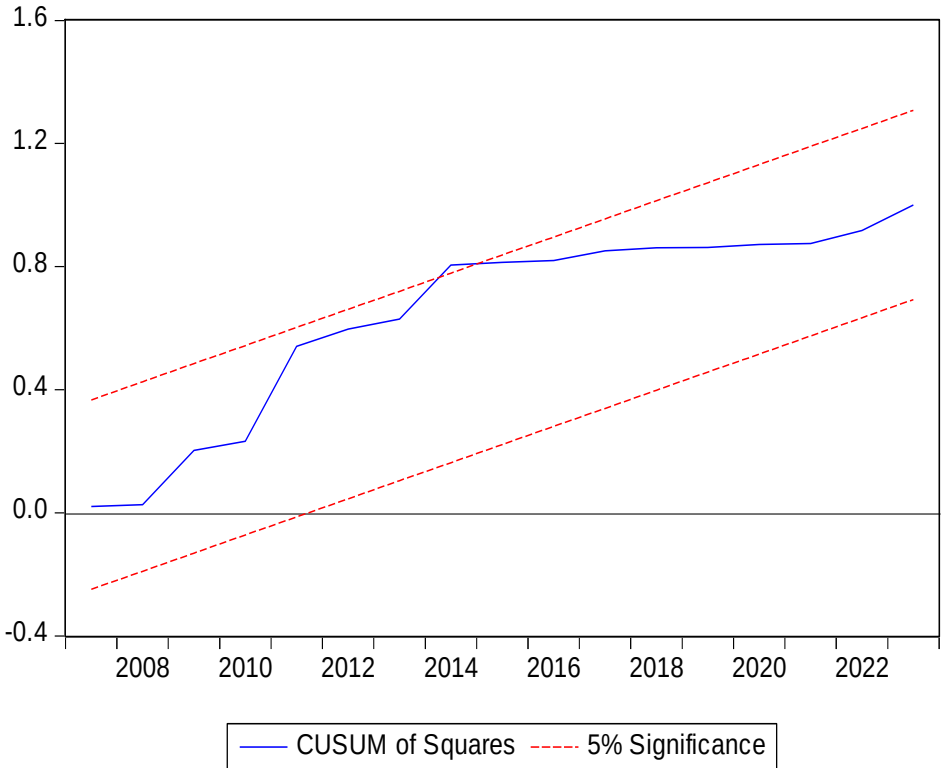

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-9)

من الشكل أعلاه نجد أن المعلمات مستقرة و تتغير بشكل مفاجئ ضمن حدود 5% أي ضمن حدود الثقة و بالتالي نحن نثق أن معلمات النموذج الخاصة بالمتغيرات الداخلة في الدراسة مستقرة و ثابتة ولا يوجد بها مشكلات و بالتالي هذا نموذج جيد من الناحية الاقتصادية و من الناحية الإحصائية و **يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ في الأعوام القادمة** و بناءا عليه أيضا يمكن رسم سياسات اقتصادية تنفع المجتمع الاقتصادي و تكون مساعدة لراسمي السياسة في وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي .

-أخيرا التفسير الاقتصادي للنموذج:

- عند اعتمادنا على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى كانت نتائج كل المعلمات غير معنوية إذا النموذج مرفوض إحصائيا و اقتصاديا.
- اعتمادنا على طريقة ARDL جعلنا نعرف مستوى معنوية المتغيرات بصورة موضحة و أيضا النتائج أصبحت أكثر تقديرا حيث لاحظنا مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .
- بالنسبة للنمو الاقتصادي GDP(−1) فان العلاقة طردية يعني إن النمو الاقتصادي بفترة إبطاء سنة واحدة يؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي للسنة الحالية من خلال دراسة إذا كان هناك تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في هذه الفترة من الزمن، أو البحث عن أي زيادة في الدخل لدولة الجزائر و كذلك البحث عن أي نمو للناتج المحلي الإجمالي حيث يقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتتم مقارنتها النسبة في سنة معينة بسابقتها.
- بالنسبة لمعلمة الصحة إشارتها موجبة تدل على وجود علاقة طر دية مع النمو الاقتصادي، أي أن تحسن المستوى الصحي يؤدي إلى الصحة الجيدة التي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية أي أن الفرد الذي يتمتع بالصحة الجيدة يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي.
- بالنسبة لمعلمة التعليم في السنة الحالية إشارتها سالبة عكس التعليم بدرجة إبطاء سنة واحدة التي كانت إشارتها موجبة مما يدل على علاقتها الطردية مع النمو الاقتصادي، هذا يعني أن التعليم في السنة الماضية مازال يساهم في زيادة النمو الاقتصادي كما تبين أن للتعليم اثر ايجابي بجميع مستوياته حيث يساهم في تحسين الكفاية الإنتاجية لفترة العمل وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- بالنسبة لمعلمة التكوين كانت ذو معنوية اكبر من المستوى المطلوب و المقدر ب 5% و بالتالي كانت ذو تأثير سالب على النموذج لذا كان من الأفضل حذفها.
- بالنسبة لاختبار الحدود Bounds Test كان يدل على وجود الارتباط و التكامل بين المتغيرات.
- النموذج كان ذو توزيع طبيعي للبواقي و يملك خاصية التجانس .

- مسار البواقي كان مستقر و ضمن حدود الثقة المقدرة ب 5%.
- يمكن الاعتماد على النموذج بنسبة 100% للتنبؤ مستقبلا بأثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم دراسته وجدنا أن الاستثمار في رأس المال البشري الأهمية القصوى في إنعاش النمو الاقتصادي في الجزائر ، باعتبار العنصر البشري أهم ركيزة يقوم عليها الاقتصاد، لذا فقد سعت دولة الجزائر إلى استغلال هذا المورد فهو المورد القابل للتجديد باستمرار، فلا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي متطور دون إحداث تغيير في محوره الأساسي ألا وهو المورد البشري، حيث تم إحداث برامج تعليمية وتدريبية و صحية تحاول من خلالها الدولة تعزيز المبادئ الأساسية لإنعاش النمو الاقتصادي كإمكانية الاستغلال الكفء للموارد الطبيعية و الاهتمام بها و تقديم الرعاية الصحية لها و تعليمها تعليما كاملا بحيث تلبي احتياجات الجيل الحاضر وتحافظ على احتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة ومن ما سبق توصلنا إلى أهم النتائج المتمثلة فيما يلي :

النتائج:

1-العلاقة بين التعليم كاستثمار وبين درجة النمو الاقتصادي علاقة طردية ويمكن الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي عن طريق:

- ✓ إعداد القوى العاملة المؤهلة والمهنية كمفتاح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تطوير تقنيات البحث العلمي أساليبه، وتوظيف نتائجه.
- ✓ تنمية المناطق القليلة النمو، وتحقيق تكافؤ الفرص بينها و بين باقي المناطق.
- ✓ تهيئة المواطن الأفضل ثقافة والأكثر فائدة و قدرة على التنافس.
- ✓ تهيئة المواطن الأكثر إدراكا بحقوقه وواجباته المدنية، والأكثر تطوعا.
- ✓ إتاحة العديد من الفرص للأفراد لإدراك طاقاتهم الكامنة وتنميتها وتوظيفها أحسن توظيف.

2-العلاقة بين الصحة كاستثمار وبين درجة النمو الاقتصادي علاقة طردية ويمكن الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي عن طريق:

- ✓ كل زيادة في الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي يرافقها زيادة أكبر في الناتج, لان الإنفاق على الصحة بحد ذاته يعتبر استثمارا.
- ✓ كل زيادة في الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي يرافقها زيادة أكبر في حجم الطلب الكلي الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري لان زيادة الإنفاق على الصحة ستضغط على الاقتصاد والأسواق بالإيجاب.

يؤدي الإنفاق الحكومي على الصحة إلى انخفاض تكلفة العلاج, وحصول الفرد على الرعاية بشكل سريع , وينعكس ذلك إيجابياً في رفع مستويات .

خاتمة

إن من ابرز مظاهر التدهور الاقتصادي والاجتماعي هو نقص الإمكانات المالية وانخفاض مستوى الإمكانات البشرية الضرورية لإحداث النمو الاقتصادي ،فهذا الأخير يحتاج لتحقيق أهدافه و إحراز تقدم متزامن في جميع مجالاته، فهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه المجالات المختلفة والإجراءات التي تتخذها الدولة من شانها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك إن الاستثمارات الضخمة في رأس المال البشري ستهتم بالموارد البشرية ، وتضييق الفوارق الاقتصادية ، وتمنع المزيد من التدهور في الدولة ومواردها ، وتتطلب تنمية عاجلة ومزيدا من الموارد لتحقيقها.

يتطلب النمو الاقتصادي تغييرات جوهرية في السياسات والاستراتيجيات الحالية ، ولكن هذا يتطلب قيادة قوية وجهودا مستمرة ومعاناة مستمرة من جانب القوى العاملة والشعوب في العديد من البلدان.، لذا فالاستثمار في العنصر البشري يعد المطلب الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي ، الاجتماعي، والتنمية المستدامة أيضا ، وان الاهتمام بتكوين المهارات البشرية عن طريق التعليم والتكوين بهدف إكسابها المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في العملية الإنتاجية، و أيضا من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية للعنصر البشري لان إنعاش النمو الاقتصادي يتطلب شخصية متعلمة منتجة ذات صحة جيدة تسعى للنهوض بعملية التنمية على أساس أن الاقتصاد يتأثر بسياسات وبأولويات الاستثمار في مجال رأس المال البشري.

هذا ما أدى بالجزائر إلى رسم استراتيجيات واضحة ضمن سياسات شاملة وجادة لتدارك التأخر الكبير عن الركب العالمي، كما تسعى إلى توفير نمو اقتصادي مناسب من خلال استغلال المعارف والثروة البشرية ، وهذا عن طريق إعادة الاعتبار للفرد من خلال تبني سياسيات و إجراءات تطور من العنصر البشري لأنه هو الأساس في النمو الاقتصادي.

بالنسبة للفرضيات: من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أن يمكن توضيح نتائج الفرضيات في ما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بينت النتائج أن هذه الفرضية مقبولة لان قيمة Prob(F-statistic)= 0.000000 وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) أي 5% وبالتالي يتأكد وجود علاقة ذات ارتباط يبلغ 98% و هذا ما يفسر وجود أثر ذو دلالة معنوية للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **الفرضية الأولى:** يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين التعليم و الصحة النمو الاقتصادي في الجزائر.

يوجد اثر ذو دلالة معنوية الاثر بين التعليم و النمو الاقتصادي: بينت النتائج أن هذه الفرضية مقبولة لان معلمة التعليم كانت اقل من مستوى الدلالة 5% حيث بلغت 0.0003 و بالتالي يتأكد و جود اثر ذو دلالة معنوية بين التعليم و النمو الاقتصادي أي أن التعليم يؤثر تأثيرا موجبا على معدلات النمو الاقتصادي.

يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين الصحة و النمو الاقتصادي في الجزائر: بينت النتائج أن هذه الفرضية مقبولة لان معلمة الصحة كانت اقل من مستوى الدلالة 5% حيث بلغت 0.0006 و بالتالي يتأكد و جود اثر ذو دلالة معنوية بين الصحة و النمو الاقتصادي أي أن الصحة تؤثر تأثيرا موجبا على معدلات النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: يوجد اثر ذو دلالة معنوية بين التكوين و النمو الاقتصادي في الجزائر:

بينت النتائج أن هذه الفرضية مرفوضة لان معلمة التكوين كانت اكبر من مستوى الدلالة 5% حيث بلغت 0.33 و بالتالي يتأكد عدم وجود اثر ذو دلالة معنوية بين التكوين و النمو الاقتصادي أي أن التكوين تؤثر تأثيرا سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي و هذا راجع لنقص التمويل و الإنفاق على هذا القطاع.

بالنسبة لهذه النتائج يلاحظ أنها متعلقة بالدراسة التطبيقية حيث تم تفسير تحديد عملية الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير النمو الاقتصادي محل الدراسة من خلال تفسير العلاقة الارتباطية بينهما، ومن جهة أخرى يمكن تأكيد ذلك من خلال مساهمة عملية الاستثمار في رأس المال البشري في التأثير على النمو الاقتصادي وعليه يمكن القول **أن عملية الاستثمار في رأس المال البشري تؤثر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.**

❖ **نتائج الدراسة:**

بعد دراسة الموضوع من جميع النواحي اتضحت لنا النتائج التالية:

✓ عدم وجود ثقافة النمو الاقتصادي بين الدول العربية مما صعب من عملية الاستثمار في العنصر البشري بشكل صحيح.

✓ اهتمام الجزائر بالموارد الطبيعية فقط كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي كالغاز و البترول و إهمال الموارد البشرية.

✓ ضعف الإنفاق الذي يصرف على الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر .

✓ إن الاستثمار في التعليم والتكوين و الصحة كمدخل أساسي للنمو الاقتصادي يساعد دولة الجزائر على مواكبة الركب العالمي.

من خلال ما تم وصفه وتحليله في هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية الناتجة عن المعاجلة الإحصائية، يمكن الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتعلقة بكيفية اعتبار الاستثمار في رأس المال البشري ذو اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي تمكنا من تفسيرها من خلال اختبار العلاقة بين متغيري الدراسة المستقل والتابع عن طريق التحليل الإحصائي لبيانات النموذج التي تقيس اتجاهات إنفاق دولة الجزائر على قطاع التعليم، قطاع الصحة، و قطاع التكوين و ايضا بما اننا لم ننفي الجهود التي قامت بها الجزائر فيما يخص الاستثمار في رأس المال البشري. يمكننا الإجابة على الإشكالية و القول أن هناك علاقة ذات ارتباط قوي بين المتغير المستقل والمتمثل في عملية الاستثمار في رأس المال البشري، والمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي.

توصيات:

من هذه النتائج يمكن استخلاص بعض التوصيات وأهمها :

❖ التوسع في دعم الحكومات للإنفاق على القطاعات الأخرى من غير الموارد الطبيعية لما له أثر واضح على النمو الاقتصادي، من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية و أيضا الاهتمام بالاستثمار في التعليم لما لهما من أهمية كبيرة في إنعاش النمو الاقتصادي .

❖ الاستفادة من تجارب الدول التي تهتم بالاستثمار في رأس المال البشري و العمل على اخذ النماذج منها .

❖ الاهتمام بمجالي التكوين و التدريب و الإنفاق عليهما بشكل جيد لان تأهيل و تدريب الكوادر يحقق الإنتاجية الكبيرة لما لهم من مهارات و خبرات في مجال العمل و بالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي .

قائمة المصادر و المراجع

الكتب بالعربية:

- هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داوود محمد العذاري، " الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على تنمية الموارد البشرية " دار جرير، عمان، 2010
- سعد غالب ياسين ، إدارة المعرفة ، دار المناهج ، الأردن
- –هاني محمد السعيد ، رأس المال الفكري ، دار السحاب ، الطبعة الأولى القاهرة 2008
- راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية
- نجم عبود نجم، " إدارة اللاملموسات –إدارة ما لايقاس –"، دار اليازوري، عمان 2010
- –حسين عمر الاستثمار و العولمة دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى القاهرة.

- أسامة أحمد محمد الفيل ، الاستثمار في الموارد البشرية ، دراسة اقتصادية إسلامية ،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ،2014 .
- –رواية حسن ، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ، دارالجامعة ، د،ط الإسكندرية ،– 2010–2011،
- محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء ، الطبعة الاولى ، الأردن ،2010
- –عدنان داود محمد العذاري الاقتصادي المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة ، دار جرير ، مطبعة الاول ، 2010

- مدحت القريشي ، " اقتصاديات العمل "، داروائل ، الطبعة الأولى ،الاردن ص 179.
- حمدي الحناوي، رأس المال البشري، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006
- حاتم أبو الجدائل ، مركز الخبرات المهنية الاردن ، بميك، الطبعة الأولى ، القاهرة
- عبد الله عبد الكريم عبد الله ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة دار الثقافة الاردن 2008
- شوام بوشامة تقييم و اختيار الاستثمارات الطبعة الاولى دار الغرب وهران 2003
- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، 2007 ،ص: 193–195

- –صلاح الدين محمد عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ،ص831.
- –عبد الرحمان بن عنتر، " إدارة الموارد البشرية –المفاهيم والاسس– "، دار اليازوري ، الاردن، 2010
- رافدة الحريري ، " اتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية "، دار اليازوري ، الاردن، 2014

❖المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص، " التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية "، دار الخليج، عمان، 2009

❖سعد علي العنزي، احمد علي صالح، " إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال "، دار اليازوري، عمان2009

❖ –حنان رضوان حلوة، " بدائل القياس المحاسبي المعاصر "، دار وائل، عمان2003

❖دحازم الببلاوي دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي

❖مدحت القريشي،" التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات– "، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2007

❖ –جلال خشيب – النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات– كتاب نصي– المكتبة الشاملة الذهبية

❖ –إبراهيم عباس الحلابي، " تنمية الموارد البشرية واستراتيجيات تخطيطها "، دار الفكر العربي، القاهرة 2013

❖ –وليد ناجي الحيالي، " محاسبة الموارد البشرية "، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان،2016.

❖ –وليد ناجي الحيالي، " دراسات في المشكلات المحاسبية المعاصرة "، دار الحامد، عمان، 2004

❖ –روب موريس النمو الاقتصادي و البلدان المتخلفة ترجمة هشام متولي الطبعة 02 دار الطباعة و النشر بيروت .

❖محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية.

❖محمد يونس أحمد منصور مبادئ الاقتصاد الكلي.

❖شفيق محمد دراسة في التنمية الاقتصادية.

❖ ريم حبيب النمو و التنمية الى العولمة.

❖ –محمد اسماعيل مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية 2022

ملتقيات و مؤتمرات دولية:

❖بودلال علي ،أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأحد شروط ترقية القطاع السياحي بالجزائر ، ملتقى دولي حول:اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، .

❖محمد المهدي بن عيسى، العنصر البشري من منطلق اليد العاملة إلى منطلق الرأس المال الاستراتيجي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة ، ص56.

❖مهدي محمد القصاص، " بيئة استثمار رأس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية "، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر 2008 ص 57 .

❖ عبد الستار حسين يوسف، دراسة وتقييم راس المال الفكري في شركات الأعمال،المؤتمر العلمي الرابع حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، افريل2005 ،ص08.

❖ على بوكميش ، ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، ورقلة ،ص100

❖ عثمان، بوزيان 2004 ،اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات، مداخلة في الملتقى الدولي حول تنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004

❖ رابح عرابة، حنان بن عوايل، " ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري "، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يوم 13-14 ديسمبر، 2011 ،ص .9

❖ محمد عبد الفتاح العشماوي ، " قياس تكلفة الموارد البشرية –المفاهيم وطرق القياس–"، المؤتمر العربي الأول: إدارة الموارد البشرية –الاتجاهات المعاصرة والحديثة –، القاهرة، 2007 ،ص 99

❖ سميرة عبد الصمد، " الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية "، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 2011 ص 07.

❖ فاطمة بوسالم، يسرى مقداد، مدى ملائمة السياسات الاستثمارية الصحية لأهداف التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة خاصة بالمشاركة في الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، جامعة بسكرة، الجزائر، 15-16 جانفي 2014 ص:12-14.

مجلات:

❖ محسن، حاكم 2013 " ، زراعة المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري ودورهما في مواجهة الاحتكار المعرفي : دراسة تطبيقية على عينة من طلبة البورد العربي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العراق، العدد 28 ،

❖ –منال عفان أثر التفاوت في الدخل علو النمو الاقتصادي مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية

❖ طاري عبد القادر و بن زيدان الحاج علاقة الجامعة بالمؤسسةالاقتصادية من خلالالاستثمار في رأس المال البشرى .دراسة حالة "مؤسسة الكوبل بسدي بن مجلة العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية

❖ –عبد اللطيف مصطفى ، " دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية "، مجلة الواحات، العدد 7 ،المركزالجامعي غرداية، 2009

❖بلقاسم سلاطنية، التكوين المهني والتنمية –رؤية إمبريقية عن كيفية طرح ومعالجة مشكلة بحث في علم الاجتماع – مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد الأول ،نوفمبر ،2001 ، ص 138

❖ساطور رشيد أستاذ محاضر (ب) –جامعة سعد دحلب–دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط– مجلة التراث– جامعة الجلفة – العدد العاشر شهر ديسمبر 2013

❖رملاوي عبد القادر، بشرول فيصل، بن نعمان محمد –أثر الاستثمار في راس المال البشري على التنمية الاقتصاديةفيالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة(2016–1990)–مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي–جامعة المسيلة –المجلد 3–العدد1

❖ليلى بوحديد، إلهام يحياوي ، " قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 10 ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013ص37

❖ط.د/ سمية بن عمورة ، أ.د/ ناجي بن حسين–دور وأثر الإنفاق العام الموجه لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة (2000–2015)–مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية–ع. 51 ،ص.329–2019،346–جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر–

❖عيسى محمد الغزالي، اقتصاديات الصحة، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثاني والعشرون، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2003 ،ص:10.

❖جريدة الرياض، " عشرة مقاييس لادارة رأس المال البشري " ،الرياض، 16 نوفمبر2007

❖ليلى بوحديد، إلهام يحياوي ، " قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة "، مجلة العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية العدد 10 ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.

❖دينـاوي انفال عائشة و زرواط فاطمة الزهراء– أثر الانفاق الحكومي الصحي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2019–2000–مجلة الاقتصاد والبيئة–المجلد 04 / العـدد: 02 أكتوبر 2021، ص –58 85 –جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

المذكرات و الاطروحات :

❖–سي عفيف البشير عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر –دراسة حسب نموذج الجاذبية– جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

❖كرميش آمال، التنمية البشرية– القدرات والكفاءات– حالة الدول العربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد المعرفة والعولمة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007 ، ص53.

❖سامية بعيسي،الاستثمار في راس المال البشري كمحدد لتطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العصر الرقمي،دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة،جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

❖كحيلة منال–مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل–مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية –2022–2021.

❖ العقون عبد الجبار –أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990–2016–اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه– الطور الثالث–علوم اقتصادية–دراسات اقتصادية و مالية–جامعة زيان عاشور الجلفة –2020/2019

✓ **المراجع الاجنبية :**

الكتب بالانجليزية الفرنسية :

❖ 13OCDE, " Le Capital Humain: Comment Le Savoir Détermine Notre Vie ", Les éditions de l'ocde, Paris 2007, p 30

❖ Michelle Riboud, Accumulation du capital humain,serie S.E economica Sorbonne, paris, 1978 ,p11

❖ 21Cécile Dejoux, " Les compétences au coeur de l'entreprise ", Edition d'organisation, Paris, 2001, p 141

❖ Gary S Becker , " Human capital: A Theoretical and Empirical Analysis ", with Special Reference to Education Nber, America, 1975, p 14.

المذكرات:

❖ RezineOkacha, " Capital humain, éducation et croissance économique ", Thèse de doctorat Sciences économiques, faculté des sciences economiques et de gestion, Universite Abou bekrbelkaid, Tlemcen, 2014- 2015, p 26

❖ Aurélien Perruchet, " Investir dans une thèse: Capital humain ou capital culturel? " , Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université de Bourgogne France, décembre 2005.

مجلات:

❖ MUSHKIN SJ 1962 health as an investment journal of political economy 70 (5)-129-157

المواقع:

❖ Marchell Alfred, " Principles Of Economics", Macmillan, London, 1930, p 213, available at : www.archive.org 612.pdf, consulted on 29/2/2023.
❖ Fabienne BASTID, " Le capital humain : étude exploratoire auprès de spécialistes de la gestion des ressources humaine ", Juin 2001, disponible sur: http://www.cergam.org/fileadmin/files/cerog/wp/612.pdf consulté le 04/1/2023

❖ https://cte.univ-setif2.dz/plateform-pédagogique-de-l'université-sétif2/cours:مدرسة-العلاقات-الانسانية/نظريات-التنظيم-والتسيير/monday-13-february-2023-20:39
❖ https://drasah.com/الكاتب-د-يحيى-الحربي / نظرية-راس-المال-البشري
❖ https://grhumaines.blogspot.com/2017/03/الفرق_بين_التكوين_والتدريب
❖ https://gem-report-2019.unesco.org/CHAPTER/التمويل/الزيارة يومتمت/2023/3/28
❖ https://www.ta3limkom.com/زينو_بكوش/22/10/2022
❖ https://moodle.univ-ouargla.dz/course/1 année license/الفكر_الاقتصادي_الكينزي
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/كارل_ماركس
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/جوزيف_شومبيتر

❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/الفريد_مارشال
❖ https://www.alukah.net/culture/0/79854/كتاب-النظرية النيوكلاسيكية في /جلال-خشيب/النمو الاقتصادي/16/12/2014
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/جون_مينارد_كينز
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/ادم_سميث
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/توماس_روبرت_مالتوس
❖ https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/14/ديفيد_ريكاردو/
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/ماركسية_كلاسيكية
❖ https://drasah.com/Description/عبد-الله-الموسى/ البحث العلمي-الدراسات-السابقة-في
❖ https://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_قياسي

الملخص:

تناولت الدراسه أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر. حيث يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من مقومات تحقيق نمو اقتصادي متطور لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)بالتركيز على مدى إنفاق دولة الجزائر على التعليم، الصحة و التكوين كمؤشرات للاستثمار في رأس المال البشري، و النمو الاقتصادي في الجزائر كمؤشر للنمو الاقتصادي تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في قياس مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2023) وقد توصلنا من خلال برنامج Eviews9 بأسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على اختبار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL و المربعات الصغرى إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير النمو الاقتصادي في الجزائر باعتباره مقياسا للنمو الاقتصادي والمؤشرات المعبرة عن الاستثمار في رأس المال البشري المتمثلة في التعليم و الصحة و التكوين أي أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، تعليم، صحة، تكوين، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The study examined the impact of human capital investment on Algeria's economic growth Investing in human capital is a key to achieving sophisticated economic growth because it plays an important role in the country's economic and social development, so through this study we will try to measure the impact of human capital investment on economic growth in Algeria during the period. (2000-2023) Focusing on the extent of the Algerian State's disagreement on education, health and composition as indicators of investment in human capital, and economic growth in Algeria as an indicator of economic growth, Algeria's main study problem is the impact of investment on the Austrian economy. (2000-2023) Through the multi-linear regression E-views-9 programme, we have reached a common integration relationship between Algeria's economic growth variable as a measure of economic growth and indicators of investment in the human capital of education, health and composition, i.e. investment in the head of human money affects economic growth in Algeria.

Key words: Human capital, education, health, composition, economic growth.